النهضة وحركات الاصلاح ومفهوم الثورة في العالم الاسلامي الحديث

د. هشام جعيط

مفكر تونسي ، واستاذ في كلية الآداب بالجامعة التونسية .

اوروبا الاولى واوروبا الثانية

في الوقت نفسه الذي وضعت فيه اوروبا المنتصرة يدها على تونس ومصر لتفرض عليهما سيطرة مباشرة (١٨٨١ و ١٨٨٢ على التوالي) كانت النهضة الادبية واللغوية في اوج نشاطها كما كانت حركة الاصلاح المنبثقة عن **جمال الدين الافغاني** (١٨٣٨ ـ ١٨٩٦) **ومحمد عبده** (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥) في عنفوانها . بحيث لم يأتِ الاستعمار الغربي وهو يقوم بهذا العمل العدواني ليفاجيء عالماً اسلامياً وكأنه كان منغمساً في غفلة طويلة. بل على العكس جاء ليعرقل حركة سبقته ضمن هذا العالم الاسلامي في اتجاه السيطرة على مصيره والمسك بزمام اموره . ذلك أن العالم الاسلامي قد ادرك بعد ،ومنذ اكثر من نصف قرن حقيقة الانطلاقة الاوروبية كما شعر بتأخره الذاتي عن هذه الانطلاقة وبوجوب استدراك هذا التأخر دون أن يفقد نفسه مع هذا . لقد اصطدم سابقاً مع اوروبا لكن الصدام الاول وقع مع اوروبا الثورة الفرنسية ، مع بونابرت ، مع اوروبا الليبرالية بفتوحاتها العلمية . صحيح أن اوروبا الاولى هذه اتسمت بالقوة العسكرية لكن منها كانت تشع قيم وتهب عليها بقوة ريح ايديولوجيا التقدم .

إن الاتصال الأولي مع هذه الاوروبا هو الذي اثار الهبة الاصلاحية والتحديثية عند **محمد علي** بمصر (١٨٠٤ ـ ١٨٤٦) وهو الذي بعث بموجات الاصلاح الاداري في تركيا العثمانية مر تنظيمات ودستور . ولنا ايضاً أن نعدد كثمرة من ثمراته كل محاولات التحديث على النمط الاوروبي في الدول والمجتمعات الاسلامية ، وكان كذلك وراء الحركة الليبرالية بتونس وعمل **خير الدين** الاصلاحي،كما كان الى حد بعيد وراء النهضة الادبية في المشرق العربي ودعوة جمال الدين الى الاصلاح . إن اوروبا الاولى هذه اظهرت للدنيا نموذجية نجاحها . كانت تدير العالم وتؤنب الملوك وتفرض ايّما كان قيمها وانماطها وكانت ايضاً تنتزع الامتيازات كما تجهض التطورات ومع هذا لم يظهر عنها أنها تريد او تجنح الى ابتلاع العالم بأسره .

إن العالم الاسلامي الذي كان يقابلها وجهاً بوجه بامبراطورياته ودوله وتنظيمه الداخلي ما زال بقدرته أن يضاهيها بمنزلة الند للند .وكان يجمع قواه ما استطاع وبنوع من اليأس لا يخلو من

الامل في الاستمرار بمنافسة اوروبا ضمن المسار التاريخي وذلك بمحاكاتها مع الابقاء على ذاته : اي ذات تنبع من عالم مشتت وممزق في مجال السياسة لكنه عالم حافظ على وعي عميق بالهوية التاريخية ، وهو ما زال مستقراً على اي حال .

والامر الخطير الذي حدث هو أن اوروبا التي تكشفت له بعد مؤتمر برلين ، تلك التي سطت على تونس وعلى مصر ، هي اوروبا اخرى غير التي تعامل معها سابقاً . اوروبا الآلة الجامحة والوسائل المادية المتفاقمة والامبريالية القاسية . لقد مضى عهد اوروبا الثورة الفرنسية التي كانت منغمسة في اقتصاد زراعي غالب عليها تعمل ضمن انطلاقة حضارية على النمط الكلاسيكي المعروف . الصدمة اتت هذه المرة من اوروبا الثورة الصناعية ومن اوروبا البورجوازية الغازية اي من لحظة تالية في مسيرتها . إنها حققت وعودها في السيطرة على الطبيعة وها هي الآن تأتي لتسيطر على العالم الانساني . انها الصناعة في خدمة الامبريالية .

وليست الامبريالية في الحقيقة بأمر مستحدث في تاريخ البشريـة . لكنها تغدو كذلك عندما تكتسح العالم كله وعندما ترافقها صناعة مؤسسة على العلم ، اي عندما يحدث انقطاع في مسيرة الحضارة الانسانية لا نظير له منذ العصر الحجري الاخير . وسط هذا الانكشاف الخاطف المبهر ، تفقد الحضارات الاخرى وضع المساواة القديم ، ولو كان ناقصاً ، ويأخذ الانسان الابيض سواء حط رحاله في كانتون او في القاهرة او في مدغشقر صورة الهابط على الارض من المريخ . انه يريد في آن الاخضاع والتمدين ولا يعني هنا التمدين سوى غرس اختراعاته السحرية .

إن مفارقة هذين التكشفين الاوروبيين المتتاليين تكمن في أن اوروبا سارت في خط سيرها الخاص بالانتقال من نمط اقتصادي الى آخر ومن اسلوب في الحضور في العالم الى آخر ، دون أن تأبه لارادة النهوض داخل العالم الاسلامي . حتى ذلك الوقت ، كان المسلمون يتساءلون عن افضل الطرق لتجاوز حال انعدام المساواة بالنسبة لحضارة اوروبية موازية للاسلام ، مسيطرة فعلاً ومتساوية معه بالقوة . وكانوا يجيبون عن هذا باصلاح في الاعماق ، بطيء ومتردد وغير واع بتقارب الخطر كما كانوا يردون بنهضة لغوية أي بجهد غدا عقيماً وتراجيدياً الى حد السخرية بفعل حركة غزو عادية ككل الغزوات السابقة في اللحظة الثانية هذه من الدفعة الاوروبية .

وسيتزايد الشر اكثر فأكثر اذ بقدر ما يسعى المسلمون في اصلاح امورهم ، بقدر ما سيشتد الخناق الاوروبي متجاهلاً بتكبر عنيف مسيرتهم الداخلية الباطنة . فبعد اقامة السيطرة المباشرة على الهند ثم تونس فمصر ، أتى دور المغرب واخيراً المشرق العربي بكليته (بعد سنة ١٩١٤) حتى وصل الامر الى حد التفكير في تقطيع اوصال تركيا واعطاء اسطمبول لروسيا . وفرض هذا الواقع على المسلمين أن يدركوا بقطع النظر عن تعدد مجتمعاتهم أن ما يلعب وراء التحدي الحضاري ـ الذي لم ينفك قط ـ شيء ابسط بكثير : سيطرة بالقوة يستحيل مـواجهتها الا بالانتفاضات السياسية التي تجسدت في الحركات الوطنية .

وفي الوقت الذي مرت به السيطرة الاوروبية بأشد مراحل سطوتها (١٨٨٠ ـ ١٩١٩) كان يحرك الاسلام من الاعماق تياران : **حركة اصلاح ذاتي** بالمعنى الاوسع للكلمة والتي كانت في الحقيقة استمراراً للخطة السابقة وهي ستقوى في وقت لاحق ؛ ومن جهة اخرى **حركة رفض**

صريح للآخر وهي ظاهرة جديدة تجسدت في نضال المجتمعات الاسلامية ـ كلٍ على حدة ـ في سبيل اوطانها . في الظاهر ، يبدو أن الحركتين كانتا متزامنتين . والواقع أن الحركة الاولى بفعل ما اكتسبته من دفع تاريخي سابق تبدو مهيمنة بين ١٨٨٠ و ١٩١٩ وقد شهدت تجدداً بين الحربين العالميتين ، بعدما مرت بحركة ركود، مع جمعية الاخوان المسلمين (اسسها حسن البنا عام ١٩٢٨) وهي حركة متسيسة ونشطة واكثر صلابة من تيار الاصلاح . وعلى العكس من ذلك ، فقد كانت الحركات الوطنية مترددة محتشمة في البداية ثم ما لبثت أن استفحلت فيما بعد الى حد الاستئثار بالطاقات كافة فعتمت الى حد ما اشكالية الاصلاح الداخلي . لكن في خلال خمس عشرة سنة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ، لما حرّرت موجات الاستقلال جاكارتا ودمشق وتونس مثل فاس والجزائر وكراتشي فطرابلس ومع ظهور السيطرة الاستعمارية بمثابة الامر العارض وحتى كالفلتة التاريخية ، عندئذ طرحت نفسها من جديد الجدلية المعهودة للحضارات ، كنتيجة للتحرر الناشىء عن العمل السياسي . وعادت هذه الجدلية تمد يدها ، بعد قرن من الحضور الاجنبي ، وبصفة مجددة ، الى التساؤل الأول للاسلام امام الصعود المذهل للغرب . فكأنه وقع رجوع الى لب الاشياء بعد تغلب على تعقيد من التاريخ طارىء . اذاك استرجعت كلٌّ معناها لغة مصلحي القرن التاسع عشر كما اللغة التي احياها رواد النهضة ، لكن في اطار مجدد ، لأن التاريخ لا يعرف ابداً وضع الامور بين قوسين بل يجمّعها على الدوام . وسينصب الحديث اذن على مفهوم الثورة اكثر مما سيثير مفهوم الاصلاح . كل شعب يولد من جديد يختار ثورته التي هي في آن اعادة تركيب للقوى الاجتماعية المتفاعلة في الساحة الداخلية واسلوب لمجابهة الحداثة . إن الارادة الجامحة للتغيير التحمت مع ارادة لا تقل عنها جموحاً لتأكيد الذات . نشوة التجديد والاستمرارية هذه في كل مكان تقريباً اطلقت على نفسها اسم الثورة . والتساؤل المطروح في نهاية المطاف هو اذا ما كان مفهوم الثورة على هذا الشكل كافياً للإجابة عن متطلبات الروحانية سواء على مستوى العالم الاسلامي ام على مستوى العالم بأسره حيث تشكو الحداثة أزمة قاسية .

مغزى النهضة

إن الرقعة العربية ، من بين جميع الرقاع القومية ـ الثقافية التي اوجدها تفكك وحدة الاسلام ، هي التي حافظت على الوجود الحي للغة العربية كوسيلة تعبير واتصال . وقد تأكد أن اللغة العربية الى جانب الدين ، هي الناقل الاساسي للقسم الجوهري والاكثر عالمية من التراث الثقافي الاسلامي في اطار المركب الثقافي الاسلامي عبر التاريخ . فإذا كانت اكبر امبراطوريات الاسلام بعد الحقبة المغولية امبراطوريات غير عربية ، فإن اللغة العربية ، بفضل ماضيها و لما حملته من ارث ثقافي ، احتفظت بمعنى سامٍ للغاية رغم استعمالها فقط من قبل شعوب خاضعة او مقهورة . ولولا هذا الرباط الحميم والحي باللغة لما امكن للرقعة المتعربة أن تخرج من ظلامها التاريخي الطويل ولا أن تبلور تدريجاً وعياً شبه قومي في الوقت نفسه الذي تطالب فيه بدور تاريخي جديد . وبما أن المجد اللغوي التصق بالوطن العربي فليس غريباً أن تسلط عليه كل الاضواء . هذه ميزة الرقعة العربية التي استطاعت بها أن تفرض نفسها على مسرح تاريخي قيد التكوين والبحث عن الذات .

لقد كانت حركة النهضة اللغوية العربية حركة نيوكلاسيكية في سبيل النقاوة والعودة الى

الاصول وتبسيط اسلوب التعبير : انها ظاهرة شكلية وحتى جمالية شأنها شأن كل النهضات . فأمام الزخرفة الباروكية النشطة في التعبير الكتابي والشفوي التي كانت تواكب حركة التكوين النهائي للهجات المحكية وامام الهوة السحيقة التي فصلت ميدان المعاش عن عالم التعبير العلمي والادبي ، مغرقة هذا الاخير في التكلف البشع ، قامت حركة النهضة ثائرة على وجه التحديد . لهذا كان من الضروري تخطي الماضي القريب للعودة الى الماضي الابعد والانفتاح على جزء ادنى من المفاهيم الاوروبية ، وتكييف اللغة للاستعمالات الحديثة مع الابقاء على اسسها النحوية. ومن هنا اتى هذا الانبعاث المعروف والمدروس والممجّد منذ قرن ، الذي انطلق من الشام وانبثق بمصر . وكان له الفضل على الأقل في اقحام اللغة العربية بشكل مجدد في الحقل الاجتماعي وذلك عن طريق الصحافة بالدرجة الاولى . واذا كان الادب قد استفاد دون منازع من هذا الجهد فقد كانت النهضة لغوية اكثر منها ادبية بالمعنى المضبوط . وفي الواقع يمكن أن لا تكون المؤلفات الادبية الكبرى التي انتجتها النهضة من مستوى نتاجات الكتّاب الروسيين الكبار في القرن التاسع عشر ، والا تكون نتاجاتها من مستوى الوعود التي اطلقتها ، وأن تكون قد تأثرت سلبياً من جراء التقليد الاعمى للنتاج العربي . لكن تبقى حقيقة تجدد اللغة العربية واعادة اكتشاف التراث قائمة مع ما يعني هذا الامر من مسافة وتقارب واستمرارية وانقطاع ، واصبح استخدام العربية بمثابة اعادة الاكتشاف واعادة الاكتساب للشيء المفقود . من هنا سيبرز تكدر من بعد قرن ، مع تعمق اكثر بالماضي والحس بالحاضر في آن واحد .

وينبغي التمييز بشكل قاطع بين حركة النهضة الواسعة والتحتية وبين الحركة الاصلاحية الاسلامية كما بين كل مظاهر القومية وبالتالي حصر النهضة في بعدها اللغوي الادبي الاساسي مع الاعتراف لما لهذا البعد من تأثير قوي على انماط الخطاب في المستقبل ولكن من الناحية الشكلية فقط . اذ كان الغموض هو السائد حتى الآن . اما اذا كان يعني بالنهضة عملاً شمولياً للسيطرة على المصير اي يقظة كلية فقد يتبرر وجود الخلط والغموض .

ولكن النهضة التي هي في الواقع حصيلة الاتصال باوروبا الاولى ينبغي أن تحصى في جوانبها اللغوية والادبية والعلمية في مراحلها التكوينية الثلاث التي يتصادف آخرها بعصر الامبرياليين . ولقد تكاثر عدد رجال النهضة انما ممثلوهم الحقيقيون كانوا **بطرس البستاني** (توفي عام ١٨٨٣) **وابراهيم الدسوقي** (توفي عام ١٨٨٣) المترجم والمصحح والصحافي في وقت واحد ، **وناصيف وابراهيم اليازجي** و **محمود سامي البارودي واديب اسحاق** (توفي عام ١٨٨٥) **وابراهيم المويلحي** (توفي عام ١٩٠٦) ، اي اناس من ابناء القرن التاسع عشر ، معجميون ، وشعراء ، وكتّاب وليسوا بالمصلحين للمجتمع وللدين. هم مصلحون للغة وللاسلوب وبالكاد للانماط الادبية ، يتمازج لديهم الاخذ عن الماضي والولع بالقديم الصافي لكنه قديم ارتئي على أنه مجدد .

إذا وجد في النهضة اناس ملتزمون سياسياً ، فإن ادب النهضة كاد يكون غير ملتزم سوى في كونه مغامرة ثقافية . وربما كان فضله الاساسي في أنه انتزع اللغة العربية من عالم اهل الدين ليقذف بها بقوة داخل عالم علماني مطبوع بالحداثة ، كما داخل عالم اجتماعي اوسع وارحب . ومن هذا الوجه كان أدب النهضة موحداً . وكان موحداً ايضاً بمعنى آخر ، في كونه وحّد الرقعة الناطقة بالعربية في ممارسة الخطاب بتجاوزه للغات الدارجة كما بنزعه غشاء التقليد الملتصق

بالفترات المتأخرة . وليست النهضة اذن بحركة مجزأة وخصوصية كما حصل في اوروبا الوسطى والشرقية اي حركة تأسست على التنمية التحتية للثقافات الشعبية ، بل كانت بعثاً كبيراً تأسس على اكبر قاسم مشترك وهي اللغة العربية الفصحى المجددة .

لقد وقع الكلام في هذا الشأن وبحق عن ارادة في التحرر من الهيمنة العثمانية ومن هنا وقع التأكيد على دور مسيحيي الشام الذين التحم انطباقهم الجارف والمتأخر مع اللغة العربية دون سواها ، برغبة شديدة في التحرر والاستقلالية ، على الرغم من الرابطة البديهية التي تربط هذه اللغة بالاسلام . وحقيقة الامر ، أن النتيجة المهمة تكمن اساساً في توحيد الساحة العربية في الاعماق وليس في عملية انفصالية عن تركيا التي لم يكن يوماً مرغوباً فيها بشكل تلقائي او على اوسع نطاق . ولم يكن هذا شأن اوروبا الوسطى والشرقية وهي المنقسمة بين عدة امم والقريبة ، اكثر بكثير من الساحة العربية ، من كل همسات اوروبا الغربية . وبينما كانت العروبة في ذلك الوقت ثقافية فحسب وبالكاد واعية بنفسها ، برزت القومية في اوروبا الشرقية كنضال ضد الاتراك وضد اي هيمنة امبريالية اخرى ، وهي على كل حال مميّزة ومخصّصة وليست بالمجمّعة ، انها التحرر مع التفرد . هنا ، في هذه الاوروبا ، كان يوجد مشروع واع للربط بين اليقظة الادبية واليقظة القومية . من هنا اعادة بعث اللغات والتحديد النهائي للشكل النحوي واخيراً ذلك الجسر الذي اقيم مع كل اشكال الابداع الشعبي من تقاليد واغان وفولكلور .

إن اللغة البلغارية ، مثلها مثل الصربية والكرواتية والسلوفينية تأسست بعملية توليد حقيقية ، على أساس اللهجات الشعبية المحكية ، وسط اندفاع مبدأ الوعي القومي لا بالنسبة لشعب كبير وإنما لجمهور من الشعوب الصغيرة . ونتج عن هذه العملية المحتوى القومي الصافي ذو الخصوصية لهذه الآداب . وتنعكس الامور تماماً في الساحة العربية باستثناء الهوية العربية الجديدة لمسيحيي سورية التي عاشها البعض كمقاومة مبهمة ضد التتريك . ما من شك اذن انه يجب التشديد على اهمية النهضات الادبية واللغوية في كل مرة يهب فيها شعب او مجموعة شعوب الى التحديد الذاتي ، الى الانتفاض ، الى تأكيد الذات والوجود في التاريخ . نحن بعيدون ، في كلتا الحالتين ، عن النهضة الجمالية الاوروبية التي كانت ازدهاراً داخلياً صرفاً وأزمة نمو ، اكثر مما كانت حصيلة تهديد خارجي .

اصلاح ام اصلاحية ام حركات مصلحة ؟

وفعلاً يقابل غرامشي هذه النهضة الاوروبية بالاصلاح الديني اللوثيري فيكون حسب رأيه الاصلاح شعبوياً والنهضة ارسطوقراطية ، والاول قومي المنزع والثانية كسموبوليتية ـ ايطالية تحت رقابة البابوية . ويكون ايضاً الاصلاح جموحاً امام الظاهرة الثقافية وعقيماً من الوجهة الجمالية ، بينما تطرح النهضة نفسها كطفيلية رائعة وخصبة . ثم ان الاصلاح اقحم الشعب في حركة التاريخ ، بينما عُزِل الشعب عنها في النهضة وقد تعود هذه المعارضة بين الظاهرتين اللتين يؤكد عليهما غرامشي بقوة ، الى هيغل والى من قبله وهي تحتوي على نصيب من الصحة . لكن هنا ، لا بد من أن نطرح مجدداً مشكلة التميز او الخلط بين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع للنهضة اي بين النهضة الجمالية او الادبية المحضة ، وبين النهضة كيقظة عامة . إن التحديد الذي اقامه غرامشي صحيح من وجهة الدقة التاريخية ، لكن بالنسبة للملاحظ الخارجي الذي

ينظر الى الامور من اعلى دون الامعان في التفاصيل يتراءى له واضحاً أن التحول الحديث الذي عاشته اوروبا من بدء القرن السادس عشر كان محفوفاً بجملة تغيرات متزامنة ، منها النهضة والاصلاح طبعاً ، لكن ايضاً الاكتشافات الكبرى وظهور الدول القومية . فتنفسخ التمييزات بين عنصر وعنصر ضمن هذه الحركة الكلية التي تظهر بمظهر الدفعة الحضارية العارمة ويقع تجاوز للتحليل السياسي ـ الاجتماعي الذي ظل غرامشي اسيراً له . فلا يتبقى من هذا الركام الا تحوّل ضخم دفاق .

وقد دار الشيء نفسه في العالم الاسلامي . حقاً ، ولكن ذكرنا هذا آنفاً ، يجب التمييز بين نهضة ادبية عربية صرف ذات المضمون الاجتماعي النخبوي وبين حركات اصلاح ديني متعددة للغاية ، وبين ارادة اصلاحية في مجال السياسة ايضاً ، كانت في البدء نخبوية ثم اصبحت شعبية اكثر فأكثر . إنما يوحي الانطباع العام ، من فوق هذا الفرز ، بتدفق شامل قوي يروي ويحرك عالم الاسلام ويوحي بوجود ارادة اصلاحية عارمة تغطي كل الميادين فتصير عندئذ النهضة اصلاحاً والاصلاح نهضة .

اما ما وحّد هذه الاتجاهات قبل ١٩١٩ وميزها عن نضالات التحرير السياسي، هو عمقها وبطؤها واتجاهها الداخلي البحت كصراع مع الذات ، وإن كانت قد انطلقت بفعل تأثير العالم الخارجي . لا بد اذن من التأكيد على ما اتسمت به الوثبة الحضارية في الاسلام من طابع توحيدي ، ومع هذا ليس من مناص من أن نصنف ونميز وننمط الامور لا من جهة المضمون الاجتماعي على طريقة غرامشي ، وإنما انطلاقاً من زاوية ثقافية ، علينا أن نضبط مغزى ومدى كل حركة بذاتها .

فماذا كان الاصلاح ؟ نحن نعلم أنه لم يكن النهضة لكننا نعرف أنه حمل نبرتها وأنه استعمل اللغة البسيطة الواضحة التي نبشتها ونحتتها ، ونحن نعرف آخراً أن الاصلاح توجه فيما بعد الى قادة الحركات الوطنية فأثر عليهم . وليس من باب المصادفات أن تنتشر في مصر ، ذاك البلد الذي احتضن النهضة السورية ـ اللبنانية المأتى ، الدعوات الاصلاحية الاكثر شمولاً اي دعوة جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ورشيد رضا . ولا يعني ذلك أنه لم يحدث شيء من هذا القبيل باصقاع اخرى مثل الهند وفارس والجزيرة العربية والسودان ، بل بالعكس . لكن الاصلاحات الداخلية في الفكر الشيعي ، والاندفاعة الوهابيـة ، وبزوغ الاحمـدية ، والحمّى المهدية ، كل ذلك كان خصوصياً بالفعل اي منحصراً في اطار ضيق على الرغم من كونه او لعل لكونه كان اكثر هيكلية . ففي الحالة الاولى نلحظ دعوة دينية وحضارية في آن لاصلاح كليّة الذات الاسلامية والمجتمع الاسلامي ، وفي الحالة الثانية نشهد امراً شبيهاً بالاصـلاح اللوثيـري والكلفيني اي نوعاً من الانشقاق والابداع الايجابي لهيكل ديني متماسك يظهر بوضوح لدى الوهابيين . في الحال الاولى اصلاحية او تيار اصلاحي ، وفي الحال الثانية اصلاح ديني تقريباً .

من جمال الدين الى رشيد رضا

لقد جسد جمال الدين العالمية الاسلامية التي كانت لا تزال حية والتي كانت ، من اسطنبول الى عجرى ، تولد قشعريرة وحدوية كلما قامت كلمة لتكهرب العاطفة الاسلامية. وكان جمال الدين يعيش هذه العاطفة بل هو رفعها طوال حياته الى اعلى المراتب واعلى درجات التشنج ،

والحالة انها بصدد الانطفاء . انه رجل من فترة ما قبل الاستعمار اي من فترة ما قبل فقدان الكرامة . وبصفته فارسياً كان ينتمي اصلاً الى بلد لم يفقد حسّ الاستمرارية الثقافية الدينية ولا الوعي بالزعامة الاكيدة للعلماء . وبصفته سنياً كان له حتماً نطاق اوسع للعمل والتأثير . لقد كان هذا الرجل الى حد كبير افرازاً لزمانه اي لزمان مطبوع بحضور الماضي ومطبوع بمناورات الدول الكبرى واخيراً بتكثيف المواصلات الا أنه كان ايضاً صاحب مزاج قوي .

إن عالم الاسلام الاسيوي الذي انحدر منه جمال الدين الافغاني والذي خطا فيه اولى خطاه ، كان من سمرقند الى دلهي مروراً بكابل ، هدفاً لمطامع كل من انجلترا وروسيا مشدوداً بأضراسهما القاسية . في ١٨٥٧ ، حصلت هزيمة الفرس امام الانجليز . في ١٨٥٧ كذلك ، انهارت الامبراطورية المغولية الاسلامية بالهند . وفيما بيـن ١٨٦٤ و ١٨٧٣ ، ابتلعت روسيا تركستان المسلمة اي رقعة ما وراء النهر القديمة التي ساهمت بقوة في الماضي في بناء العظمة الثقافية الاسلامية . لكن ، مع هذا، ما زالت بلاد فارس واقفة على رجليها والشيء نفسه بالنسبة لتركيا العثمانية . في ١٨٠٠ ، كانت فارس تعيش في القرون الوسطى ، وبعد قرن ها هي تعيش في زمن « ترغو » كما سبق أن قيل . في ١٨٠٠ ، لم تكن طهران سوى بلدة صغيرة وها هي في ١٨٨٩ تشهد تضاعف عدد سكانها ثلاث مرات وتتمتع بخط « تراموای » وبشوارع عريضة ذات تخطيط هندسي . ويعني هذا أن القطبين السياسيين الاساسيين للاسلام آنذاك ، اي فارس وتركيا ، لم يكونا هامدين او منغلقين بالقدر الذي اشيع عنهما . فقد ظهر بهما مصلحون محدثون في مجال التشريع ، ولكن الم يكن اشخاص مثل ملكوم اوحتى خير الدين ، مع واضح الفرق بينهما ، خونة ثقافيين بوعي او بغير وعي ، والم يكن كل تحديث ، في ملابسات ذلك الزمن ، عملية سمسرة او مجاملة او استســـلام ؟ ينبغي أن نستوعب كل هذه الخلفية لنتفهم بروز ارادة مقاومة لدى جمال الدين واستماتته في الحفاظ على الشخصية الاسلامية للعالم الاسلامي ، عبر اصلاحه تحديداً .

كان جمال الدين رجلاً امتلكه شعور قوي بانحطاط حضارته وبالتالي كان مغترباً مجتذباً من العالم الخارجي في ارادته التأثير على الواقع . ولولا تعلقه العاطفي بالواقع ، ولولا نشاطه السياسي العنيد المزمن ، لكان اجدر به أن ينسحب الى الصحراء ليشهد امام الله بحقيقة مطلقة التي لا مرد لها . اكثر من ذلك ، وافضل من ذلك ، كان بامكانه أن يؤسس اصلاحاً حقيقياً للاسلام اي اصلاحاً دينياً صافياً .

ولم يكن ذلك ، بل على العكس انخرط جمال الدين في صخب الدنيا عوض أن يجمع ذاته في العزلة الداخلية . لقد امتلأت حياته بالترحال والاتصال وشعّت بجاذبية سحرية حقاً . وبخصوصه وحده ، يصح الكلام عن العبقرية . وانه لذو دلالة ان قامت حركة كهولته داخل الفلك العثماني ، وليس في عالمه الاصلي ، وبصفة اخص بمصر اسماعيل (١٨٦٢ ـ ١٨٧٩) ، اي مصر التي كانت عثمانية وعربية وذات خصوصية مصرية في آن . لقد تمتع هذا البلد باستقلال ذاتي واسع بالنسبة الى الباب العالي ، خلافاً لغيره من اقطار الرقعة الناطقة بالعربية . وكان بامكان مصر منذ محمد علي ولولا الفيتو » الانجليزي ، ان تأخذ مكان تركيا في قيادة الاسلام المتوسطي والعربي . من أجل هذه الوثبة التي اجهضت ومن اجل هذه الاستقلالية التي افتكت من ايدي العثمانيين والتي ظلت مهددة من طرف الاوروبيين ، احتفظت مصر بوعي يقظ كما نصّبت نفسها كملتقى لجميع الافكار ولشتى انواع الزخم الثقافي . فكانت مقر النهضة التي جذبتها اكثر مما ابدعتها ،

وكانت مأوى البعث الثقافي العربي مثلما افسحت صدرها لتيار الاصلاح الاسلامي . ومن هنا ندرك اولى مؤشرات العودة الجارفة للمنطقة العربية في الافق العام للاسلام بعد قرون من الانحسار والتبعية السياسية والتهميش وقبل تعرضها ، مجدداً ، الى سيطرة اخرى هي سيطرة الغرب .

حقاً ، كان كل رجل ذا قيمة تذكر في تلك الفترة من تونس الى دلهي في سبيل البحث عن معادلة الاصلاح . كان منهم المتدين الخالص والسياسي ايضاً او المفكر الحساس للبعد الاخلاقي ـ الاجتماعي للأمور . إنما يكمن فضل جمال الدين في أنه دمج هذه الاتجاهات الثلاثة للبحث ، وفي انه خلّف ورثة فكريين ، وفي كونه فخّم مفهوم **الاصلاح** الى حد أن جعله الافق اللامتجاوز للفكر الاسلامي حتى استبدل جزئياً في الخمسينات بمفهوم **الثورة** .

كان هذا الطموح الاصلاحي الشمولي لدى الافغاني طموحاً من أجل حضارة او من أجل مجموعة انسانية هائلة توحدت بالدين ، وأسست عليه قسمات وجودها ، اكثر مما كان طموحاً لاصلاح الدين عينه ، لكنه ينطلق عنده ، وعند خلفه بشكل اكبر ، من البعد الديني . من هذه الزاوية وبسبب هذا المنطلق ، تفرد هذا التيار بشدة وسط خضم تيارات الاصلاح المتحركة على الدوام ، وسيزداد خصوصية بقدر ما سيزداد تعميق علمنة الجسم الاجتماعي فعلاً ، وبقدر ما ستتعدد مطالب النخب والجماهير . وفي حين أن جمال الدين اراد حسيّاً أن يكون مصلحاً شمولياً اي مصلحاً دينياً واجتماعياً وسياسياً في آن او بالتناوب ، في حين انه اراد لنفسه أن يكون الضمير الصافي لحضارة مهددة ، سينحصر مجال عمله بعد موته ، كما سيظهر من خلال نشاط خلفه ، في بعده الاسلامي البحت . كان جمال الدين ، من حيث الالهام ، رجل التفكير الرحب والواسع وليس برجل التفكير الثاقب والمركّز بشدة على نقطة معينة .من هنا تأتت لامحدودية الاصلاح وعموميته ومن هنا ايضاً امكن قياس جانب فشله واستحال قياس جانب امتداده وتأثيره .

الا أن هذا الاصلاح ، وقد غدا الاصلاح بعينه ، وبوحي من جمال الدين ، طرح على الضمير الاسلامي مجموعة من الطروحات ستغذي الرؤية الذاتية النفسانية للاسلام اكثر مما ستتجسد في الواقع عن طريق المؤسسات ، وهو بعد ذلك اعطى للاسلام الحديث علامات حاسمة ليحدد موضعه في غوغاء التاريخ المعاصر . إنّا نجد في فكر الافغاني حساً عميقاً بسعادة الانسان عامة زيادة عن نظريته التوحيدية الميتافيزيقية التي هي عبارة عن شعور حاد ، وقع الرجوع اليه ، بالتعالي الالهي والتي تمثل الارضية المشتركة لكل حركات الاصلاح الاسلامية بما فيها الوهابية . لقد طرح تفكير الافغاني الكمال الانساني بمثابة الافق النهائي لكل تقدم ، مما سمح لجمال الدين بعدم الانغلاق عن العالم بتبنّي فكرة الحضارة (او التمدن) ، لكن بأكسابها مضموناً اخلاقياً في المنحى الانساني وليس بمعنى المثالية المطلقة . انه يدحض صالحية الحضارة الغربية لأنها انحرفت عن الروحانية الدينية التي تؤدي وحدها الى التقدم الحقيقي المرادف للكمال . وبدل أن يطالب المسلمين بأن يتتلمذواعلى اوروبا لاستيعاب الوضعية العقلانية ، ناداهم جمال الدين بالعودة الى اسلامهم الذي هجروه . حيث اذا كمن الشر في الابتعاد عن الدين او في ضعف الشعور الديني فإن الدواء يكون في التوجه اكثر فأكثر نحو الدين الذي لا يعارض التمدن بل هو يكسبه هدفية عليا في هذه الدنيا وفي الآخرة ، بالاعتماد على الله والانسان معاً .

إن لهذا الموقف من لدن جمال الدين اهمية رئيسية مع انه لم يكن جديداً كلياً . ذلك أنه في وقت كان الاسلام ، كحضارة انسانية سائرة في التاريخ ، يسائل فيه نفسه عن التمسك بمبدأ وجوده او التخلي عنه ، اتى جمال الدين ليحسم الموقف بوضوح في اتجاه الحفاظ على الاسلام ، واكثر من ذلك ، ليضع الاسلام بمثابة القاعدة لكل اصلاح او انبعاث . وهو بهذا في الحقيقة يلتقي مع اجماع كل المصلحين السابقين ، السياسيين والدنيويين ، في وجوب الابقاء على الاسلام في جوهره . انما عزز موقفه هذا الاجماع الضمني ووضحه لكن وقع جذب فكرة الاصلاح اكثر فأكثر نحو القطب الديني .

وبقي لمحمد عبده ، المصري والناطق الصافي باللغة العربية ، أن يعمق هذه الاغراض وأن يبثها وأن يعطيها آخراً كل صداها ، لكن مع الاعراض عن فكرة الجامعة الاسلامية التي طالما نادى بها جمال الدين والتي مثلت البعد السياسي ـ التطبيقي لفكره ونشاطه . اذ أن الاصلاح سار في منهج نبذ السياسة ابان الفترة الاستعمارية حتى بات يمثل نوعاً من **القعود** بالمعنى المعهود سابقاً في تاريخ الاسلام وحتى نوعاً من التهرب من اي عمل مباشر في بعض الاحيان .

لقد تابع عبده التأكيد على فكرة التوحيد جاعلاً منها سلاحاً فتاكاً في الصراع ضد طبيعة التصوف الشعبي . وهنا يكمن العطاء الاساسي للاصلاحية: اي تنقية الاسلام ، والرجوع الى الماضي المبكر ، والتحرر من بدع القرون المتأخرة ، وأخيراً رفض الوساطات بين الانسان والله ، انما دون تطرف الوهابية في هذا المجال . إن هذا الموقف في اتجاه الرجوع الى كلاسيكية الاسلام القديم هو لا تاريخي بالبداهة ، اذ أن الاسلام تطور بفعل حركة داخلية ذاتية في طريق التصوف الذهني اولاً ثم ان هذا التصوف ، في لحظة ثانية وتحت ضغط قوى داخلية وخارجية معاً ، تشعب في شبكة هائلة من الطرق والزوايا ، فأقحم في بوتقته جماهير شعبية غفيرة حتى وصل مدّه الى وسط الفقهاء نفسه . فلا يمكن بالتالي أن ننفي موضوعياً أن هذا ايضاً اسلام ، واسلام في منحى تاريخ معين ، خصب وكثيف ، شعبوي وعميق في آن . لكن صحيح إن نحن واصلنا المنطق نفسه ، أن تاريخاً آخر جديداً ضغط بكل قواه على تصورات الافغاني وعبده فطالب هو ايضاً بمحو مرحلة الاسلام المعقد للرجوع الى الاسلام المبكر البسيط النقي . ذلك لأن اللحظة التاريخية الجديدة كانت تستدعي عقلنة المعطى الديني بقدر ما كانت تطالب بتصوره تصوراً اكثر مثالية . وانه لذو دلالة ان شهر الشيخ سلاح العاطفة والوجدان وعجز العقل عن بلوغ الحقيقة ، في وجه العقلانية الوضعية الغربية ولتبرير الاسلام ككل . ولا يقل دلالة ان نزع عن الاسلام تصوفه ، وزهده ، وإعراضه عن الدنيا ولا عقلانيته . أكان هذا تلاعباً في الضمير ؟ ام هو انعكاس صور في المرآة حيث يكون الآخر هو الذي يحكم في كل الحركات ، حسب مقولة **عبدالله العروي** ؟ من المؤكد أن اتجاه عبده ، بما صبغ به من افراط عنيد في التوفيقية ، يحوي العديد من العناصر غير المقنعة . لكن هذا الاتجاه لم يلق المقاومة من قبل العقلانيين او المحدثين ، بل على العكس جند عدداً من اتباعه من بين هؤلاء . إن فكر عبده ومداخلاته المتنوعة وأعماله المشتتة ، لاقت في الحقيقة مقاومة شديدة من قبل مجموعة علماء الدين ومؤسسة الأزهر . اصبحت عقلانيته الحذرة بدعة خطيرة وغدا النظر اليها على أنها تحديث مقنع . هل اراد الرجل واستاذه انقاذ الاسلام ام القضاء عليه ؟ إن هذا التساؤل الذي طرح في الماضي لا يطرح كثيراً اليوم طالما تخطاهما آخرون اشواطاً واشواطا . بل هما اصبحا اكثر اسلاماً مع مرور الزمن ، واقل بقليل فقط بعد البنّا وغيره . والحق أن الساعة لم تكن آنذاك لتسمح بالتشدد التقليدي ، إنما كانت ساعة التوفيقية والعقلانية الموفقة

التي يصعب قياس مدى تأثيرها البعيد . ان عبده لم يكن ليؤثر على الاسلام السني بصفته هيكلاً رسمياً ، الذي لم يكن ليقبل سوى الانتماء الكلي او الرفض الكلي ، والذي تعرض الى تآكل الزمن اكثر مما تعرض لخطر تفكير معين . الا أن الشيخ ساهم مع الافغاني في ابعاد كل قادة المستقبل ـ باستثناء اتاتورك ـ عن القطيعة الكاملة عن الاسلام في جميع محاولاتهم للتجديد او التصحيح او التحرير . كما ساهم في وضع كل حركة مستقبلية في خط العظمة الاصلاحية . ولماذا يتم تضخيمه اليوم ؟ ربما لأنه ، في وسط الفوضى المبتذلة لفترة الاسلام المستعمَر ، أوقد نار الفكر، كما نُسب اليه امتلاك رؤية للتاريخ وللدين ، هي رؤية تمّ اليوم استيعابها بل وقع تجاوزها من كل وجه ، من وجهة العقلنة كما من وجهة المقاومة الدينية الاكثر صلابة وشراسة .

إن ورثة عبده متعددو المنهج ، منهم التحديثيون ومنهم السلفيون ، الا أن زعيم التيار « السلفي » بالمعنى المضبوط ، وهو **رشيد رضا** ، ادعى الانتساب اليه جهارا وجمع الكتابات المتفرقة للاستاذ الامام في مؤلف معروف . وقد شدد رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥) على الجانب الاسلامي البحت من ارث عبده لكونه وجد نفسه في مجتمع تفاقمت علمنته وازداد تنوع فئاته . وهو من بعد روج هذا الارث على المستوى الشعبي عن طريق **المنار** وابرز الى الوجود شخص **السلفي** على شاكلة المثقف الاسلامي المنخرط في الحياة السياسية والاجتماعية ، والمناهض للممارسات الزهدوية الشعبية ، والمتميز عن دائرة علماء الدين ، وهـو من وجه آخـر يمثل البرجوازية الصغيرة المدينية المعزولة عن الاوساط المسيّرة . فتحول ما كان عند عبده دعوة فكرية قريبة من الدوائر الحاكمة ، الى تيار ذي صدى واسع . وما كان طرحاً غامضاً وشاملاً من أجل انبعاث مقام في آن على تنقية عقلانية للدين ـ دون تأثير على صلب المعتقد ـ وعلى تقبل لاوروبا ، عاد منظاراً اسلامياً وقع اثراؤه الى اقصى حد لتأويل السياسة والثقافة بل لتأويل مجموعة مشاكل العالم الحديث . ويجب اضافة استبطان التأثير الوهابي على ذلك وهو الذي اكسب التيار السلفي صرامته العقائدية وحدّته الحيوية . وعلى العكس ، وقع رجوع الى فكرة الجامعة الاسلامية التي نادى بها الافغاني وسكت عنها عبده وهو رجل القعود والمهادنة ، والقريب من الانجليز ، والمعجب بأوروبا كما كان شأن جميع الاصلاحيين قبل عهد الاستعمار .

من الصعب تلخيص ما قام به رشيد رضا من عمل طويل النفس في كلمات قليلة . لكن اللهجة تصلبت معه كما تعممت الرؤية ، ومع هذا وقع التمادي على الحذر المعهود في التيار الاصلاحي . لقد اعرض رشيد رضا عن العمل المباشر بصفة خاصة ، سواء ازاء النظم القائمة (كما فعل الافغاني) او لدى الجماهير المدينية (مثلما سيفعل الاخوان لاحقاً) . انما حضر العامل السياسي بقوة في المطالبة بوحدة اسلامية تجسدها دولة ، وايضاً عبر فكرة المصلح قائد الشعب التي تمت في تصورات **المنار** ، وكذلك في المناداة بسيادة الشعب كما باحياء الشورى على أن تكون مؤسسة دائمة ، واخيراً حضر التسييس عبر تقويم حياة الجمعيات . ففي حين كان عبده يصف فكرة الوحدة السياسية الاسلامية بأنها فكرة جنونية ، رددت **المنار** صداها في بدء القرن على لسان الشيخ البكري ووجدي وقد كتبا في الموضوع بجرأة وعنف . لكن نزعة الوحدة الاسلامية تراجعت بين الحربين العالميتين وعلى اثر سقوط الخلافة (١٩٢٤) لكي تتحول الى نزعة عروبية مصبوغة بالاسلام . إن ما تبقى من كل هذا العمل وبصفة غامضة في طيات ضمير الاسلام **العربي** ، **الذي استرجع آنذاك مكانته حقاً كاسلام مركزي** ، هو اعادة اكتشاف التضامن العميق الذي يضم الامة . وما وقع بثه انطلاقاً من مدوّنة الافكار السلفية قد يكون

اكثر في اتجاه اسلوب اسلامي ذي خصوصية في النظر الى العالم ، في الربط بين السياسي والديني ، في التأكيد على الاسلام كشمولية صالحة . مما قد يكون في العودة الدينية البحتة الى ممارسة صافية من الشوائب . الا أن هذا التسييس ، في المتن الشعبي السلفي ، يجد حدوده في كون السلفية تؤكد على اولوية المشروع الثقافي التربوي الطويل المدى على كل مشروع للعمل المباشر ، وهي تؤكد على اولوية جدلية الحضارات على كل جدلية للغالب/المغلوب. وبالتالي غدت السلفية مدرسة فكرية لم يكن لها أن تغطي المجموع الاجتماعي مما ترك فراغاً هائلاً وجب احتلاله . وقد احتلته فعلاً فيما بعد جميع اشكال النشاط الجامحة من حركات وطنية نضالية الى حركة الاخوان .

اصلاحات هامشية في الاسلام

يمكننا التفكير بأن الخط الذي يصل الافغاني برشيد رضا يحتل مكانة مركزية بسبب منهجيته وبسبب الموطن الذي برز فيه ، اذ كان مشروعاً حضارياً في منطقة اتصالات معمقة . ولكن حصل في بقاع اخرى تجديد في الفكر الشيعي ، وردة فعل دفاعية من قبل الاسلام المناضل تمثلت في المهدية والسنوسية ، وقامت اخيراً وبخاصة الحركة الوهابية .

سبقت الوهابية ، كمذهب ديني ، جميع حركات الاصلاح الاخرى في الاسلام الحديث التي قد تكون تأثرت بها . بل كانت الاصلاح الديني الوحيد على الاسلوب القديم ، فلم تؤثر فيها العلاقة بالعالم الخارجي ، واستمدت اصولها من دفعة داخلية في الاسلام . ما الذي دعا اليه محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩١) ؟ بشر تحديداً بتوحيدية قوية التأكيد ، لم تنبذ الصوفية الشعبية فقط بل وصلت الى حد عزل شخص النبي عن اشكال التعبد . استعادت الوهابية القرآنية الحنبلية واكدتها . ومن المعروف أن الحنبلية تطرد الانساني من الحقل الديني وتؤكد الاستقلال المطلق للانسان بالنسبة للانسان . الله وحده يكون موجوداً ويكتب القيمة القدسية .

ومما يلفت الانتباه أن الوهابية ارادت لنفسها أن تكون في اقصى اطراف الحنبلية حتى كادت تخرج عن الجماعة لتشديدها الكبير على تطهير الجسم الديني . وجدير بالتذكير أن الحنابلة جسدوا ماضياً الوجه الاحتجاجي النضالي للاسلام ، وهذا منذ القرن الثاني للهجرة ، وربما كانت الحنبلية القوة الوحيدة لرفض شتى اشكال التوفيقية ، وربما مثلت المقاومة الوحيدة التي تصدت لانحلال الاسلام في الاغراءات العديدة التي حفت به وحاصرته . فكانت قوة اضطراب ، ولكن ايضاً قوة من اجل الحفاظ . وبصفتها النواة الصلبة للسنّة ، ظهرت الحنبلية البغدادية مثلاً وكأنها القوة الوحيدة الصامدة في وجه الشيعة . فبينما توقفت المذاهب السنية الاخرى ، من مالكية وشافعية ومذهب اهل العراق ، عند حد المجال الفكري والقانوني ، انزلت الحنبلية جنودها الى الشارع . وفيما المذاهب الاخرى افتقرت الى ايديولوجيا ، اضطرت ان تنتظر الاشعرية التوفيقية كيما تسلحها بعلم لاهوت متماسك ، كانت الحنبلية تجسد من زمان المعنى الاعمق لتيار السنّة الذي اكّدته ايجابياً واعادت تأكيده باستمرار . ويمكننا في اقصى الحدود التساؤل عما اذا كان لا يجب نسبة الحماسة الاسلامية الى الخوارج اولاً ، والى الحنابلة ثانياً . ففي صلب الحنبلية نهضت شخصيات عليا من طراز المقاومين الكبار من اجل العقيدة ، بدءاً بابن حنبل نفسه الى ابن تيمية (١٢٦٢ ـ ١٣٢٧) حتى محمد بن عبد الوهاب .

ولا يكفي الالتجاء الى فكرة التصلب البدوي بالمقارنة مع اسلام عقّده العجم ، من ترك وفرس وميّعوه ، لكي نتفهم كيف قامت شخصية مصلح ديني حقيقي في مثل قوة ابن عبد الوهاب وسط صحراء ثقافية ، هي شبه الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر . لا بد من أن نتذكر ايضاً أن الاسلام ككل شعر بنفسه معنياً ومحركاً باستمرار بالمشاكل المتعلقة بالعقيدة . ولا بد من أن نذكر أنه نظر الى نفسه على أنه احد اعظم التقاليد الدينية والثقافية للانسانية . ذلك أن وحياً بليغاً وناجحاً اكتسح ضمير الشرق في « عمره المحوري » حسب عبارة ياسبرس ، وأن هذا الوحي خُطّ في كتاب مقدس ، وانه اسس ديناً شمولياً كبيراً ، تعرض فيما بعد للتمزقات الناتجة عن خلق امبراطورية اولاً ، وحضارة بالتالي . وقد انبعث من هذا في العهد الكلاسيكي غزارة الجدل ـ الذي تجمد وبرد لاحقاً دون أن ينطفىء ـ والذي اتجه في اربعة اتجاهات رئيسية هي : انشاء تشريع تطبيقي عن طريق الفقه والحديث (وهو عامل توحيدي)، البحث الصاخب عن خط اعتقادي من خلال الملل الرئيسية الكبرى وتشعبات فرق الهرطقة (وهو عامل مجزىء) ، التيار الفلسفي واخيراً التيار الصوفي .

لم تكن الوهابية لتفهم دون هذه الخلفية . لكنها تمثل بعثاً جديداً للقوى الخلاقة لأن المذاهب السنية شهدت انهاكاً إن لم نقل توقفاً للطموح التأسيسي الذي يتجاوز الاجتهاد البسيط ، بل وقع انقطاع في الحيوية الكلاسيكية التي نهجت سابقاً منهج التأليف بين العاطفة الدينية والولع التنظيري . وهذا لم يحدث بالنسبة للشيعة ، او بمعنى اوسع ، داخل الدائرة الثقافية الايرانية .

إن الاصرار على المطمح الثقافي الاسلامي الكبير في هذه الدائرة رائع وملفت للنظر ، ربما لأنه تصادف مع تعميق اتى مؤخّراً اكثر مما تصادف مع خصوصية ايرانية طالما تمّ التشديد عليها . وهذه الاستمرارية تلفت انتباهنا بمظهرها الداخلي البحت وبكونها تمدد التقليد الفلسفي الاسلامي ، فربطت المشروع الشيعي بالمشروع الصوفي ، لكنها صوفية اضحت فكرية الى اعلى درجة . لم ينقطع التيار بل ازداد حماسة ، من **حيدر آملي** (القرن الرابع عشر) ، مروراً **بمير داماد وبالمولى صدره الشيرازي** ، ذلك الذهن الكبير والمعاصر لديكارت . إن هذه اللحظة لظاهرة فريدة في الاسلام ! وهي حقاً لحظة مفصلية يجدر بنا أن نلحقها بتقليد الماضي الكبير ، عوض أن نقذف بها في الشيعة المتهيكلة المؤسساتية التي بدأت تفرض وجودها لاحقاً مع الصوفيين . ومع هذا ، فلعل اول الهام لجمال الدين ولعل تجدد التأثير والفكر الشيعيين في الثامن عشر والتاسع عشر ، انطلاقاً من هذه البركة الروحانية وعلى وجه الخصوص من التوحيدية الباطنية. ولقد تطور التشيع المتأخر في اتجاه ظاهري اكثر منه باطني ، اي في منحى الفعالية لا في منحى التأمل الصافي . وسار الخط الجديد في طريق التنظيم الذاتي المستقل اي نحو ما هو سياسي وما هو عقلاني . ان المسيرة الصوفية في البحث عن العمق افسحت المجال لشيء آخر ، لكنها مهدت له ارضيته عبر تأكيدها على الوعي بالاستمرارية اي تلك الثقة المطلقة في الدائرة الداخلية للاسلام .

لقد بلغ احتقار السلطة ذروته في عهد القاجار في الضمير الديني الشيعي الذي بهذا مدّ يده الى التشيع الكوفي المبكر . طموح الى العدل ، مجسد في انتظار المهدي ، كره للطغيان ، تحميس للعاطفة الشعبية من خلال احياء التعزيات ، كل هذا اشتد وتقوى وتطور في القرن التاسع عشر ، كما تعززت الاجهزة العملية للتشيع . وصار **التقليد** بالمعنى الشيعي بمثابة الخضوع الفردي **لمجتهد** مرشد للضمير . والكلمة ـ المفتاح هنا ليست الاصلاح بل التقليد . كما تجاوز **الاجتهاد**

المعنى العادي ، الذي يؤسسه على توظيف الرأي الشخصي المقيد بقيود ، فعاد هداية ومصدر التقليد بمعنى اتباع شخص في سلوكه . واصبح **مرجع التقليد** ، إن وجد ، المرجع الروحي الاسمى للمجموعة . الا أن تحولاً كهذا الى شكل مؤسساتى يدل على تحجر في انطلاقة البحث عن الحقيقة كما سطرها ميرداماد او المولى صدره ، إن هو عنى من وجهة السياسة التطبيقية هيمنة على الجماهير . وبالفعل ، فقد تواكب مع انشاء تعليم مدرسي على نطاق واسع ، ونتج عن هذا تحنيط سيىء للتراث الديني .

هنا نصل الى اكتساح الحداثة للتشيع ، اذ نشهد بروز نهضة واصلاحاً وعقلنة وبكلمة قفزة الى داخل القرن . وكانت النهضة فكرية اساساً ، ومعقلها النجف وكربلاء ، ووقعت على يد بهبهاني (١٧٠٥ ـ ١٨٠٣) فسارت على درب الرجوع الى المنابع وادخال المنظور التفكيري لمواجهة الآلية التقليدية : اي **الاصولية** مقابل**الاخبارية** . وبلغ هذا الخيار حدّه الاقصى مع محمد كاظم الخراساني وعندما حصل التأكيد على المطالبة بالدستور . وحقيقة الامر أن دستور ١٩٠٦ انتزع الى حد كبير من طرف علماء الدين الشيعيين . وما عسى أن يقال سوى أن رياح الاصلاح هبت هناك ايضاً ، فكرياً وسياسياً ، انما على اساس الاستمرارية المصانة .

ثورات الاسلام المعاصر

لما بلغ العالم الاسلامي المدّ الولسوني الهائل في ١٩١٩ ، ابتدأ هذا العالم في تحريك نفسه . وكان من الحتمي أن يهزه الرجاء الولسوني في الاعماق ، لكنه لم يزد عن حدّ الاستجداء للكرم الغربي آنذاك ، اي اجبار الغرب على احترام قيمه نفسها . واذا كان العالم الاسلامي سيتشتت حسب مبدأ القوميات ، فستأخذ مطاليبه وجاهة جديدة . فلم تعد هناك حضارة تكافح من اجل البقاء ولا حتى ثقافة كانت ، من زمن قريب ، شاعرة بتفوقها حقيقة كان هذا او زعماً ، وانما بقيت بلدان عادية مطوقة بحزام السيطرة ، مما ادى الى حركات مشتتة كانت بمثابة الشهادة على انتهاء الاسلام كامبراطورية وكحضارة ، لكن ليس كدين صاف .

ظلت دعوة القوميات خلال نصف قرن تحرك « العالم المسلم » ، الذي لم يعد عالماً سوى بالنسبة الى الغربيين ، وقد ظل مع هذا عالماً الى حد ما . ففي مصر ، اطلقت « ثورة » ١٩١٩ ، التي هيأ لها الوفد ، العنان لحركة ضخمة تجاوزت مصر . وفي كل مكان تقريباً ، تشكلت وانبنت حركات قومية مناهضة لاوروبا . اما في تركيا ، فقد انتهج النزاع مسلكاً خاصاً تماماً ، مسلك القومية الحديثة المعادية لاوروبا لكن المعادية ايضاً للاسلام ، ويرجع ذلك الى أن تركيا بخاصة كانت بلداً ممزقاً اذ هي اوروبية جغرافياً ومسلمة ثقافياً . وارادت الاتاتوركية لنفسها أن تكون معادية لاوروبا عسكرياً وأن تقوم فوراً بتحول حضاري جذري في اتجاه الاوربة ، تحول مشحون بايجابية القومية الطورانية . فالمقصود هنا كان التغلب على اوروبا وتقليدها في آن ، مع محو الماضي الاسلامي. وحقيقة الامر أن هذا الاتجاه ذو اهمية بالغة ، إنما لم يكن له اثر يذكر في بقية العالم الاسلامي .

لقد رأت اوروبا ، تكبراً منها تبعاً لنموذجية حضارتها ، في الكمالية السبيل الوحيد لمستقبل الاسلام والحال أنها لم تحب الاسلام في يوم من الايام . والذي حصل ، أن الكمالية لم يكن لها

اتباع خارج تركيا ، اذ يستحيل القتل الارادي لثقافة مسلحة بماض عظيم ، من اجل اكتساب لمستقبل هو في آخر تحليل لا يتجاوز التكيف مع وضعية زمنية معينة . ولن يتحول هذا المستقبل ابداً الى مطلق ، كما شعرت بذلك الشعوب غريزياً . حقاً ، وضعت الكمالية نفسها موضع الانموذج بسبب نجاحها السريع في ضرب السيطرة العربية ولأنها فتحت مجال الممكن في وجه الماضي الثقيل ، اي بكلمة اذ اقترحت بصراحة تغريباً فورياً وهادئاً . والتحديث الوحشي الذي قام به البهلويون بايران، انما هو وليد لها . لكن اتجه الاجماع في كل العالم الاسلامي وكيفما كان ممزقاً ، نحو الحفاظ على الاسلام او نحو صيغ تجميعية يتبقى البحث فيها وتحديدها .

وهكذا ، ظلت الكمالية البحتة ، كما ظلت الماركسية ، انما تمثل اقلية ، وهي قد اندست شأنها شأن الماركسية ، داخل عمليات البناء القومي على صيغة الدعوة الى العلمنة والتغريب . وقد اصبحت هذه العمليات عمليات اعادة بناء ، وذلك بعد الخمسينات وبعدما استولت الحركات الوطنية على الحكم ، ويعني هذا استبطان قرن من التاريخ ، اي الهضم الكثير او القليل لمكتسبات الاستعمار كما لمكتسبات الاصلاح ، وهضم التغريب المادي والثقافي كما النهضة ايضاً ، وطرح توفيقية قد تبدو ضخمة كما عرجاء . العلمانية في المجتمع ، والاغتراب الايديولوجي وتقدم التحديث ، تتنافس دوما او تتزاوج ، داخل كل حركة وطنية ، مع تساؤل حول اي جزء من الماضي يبقي عليه واي جزء يجب تصفيته . انه للبحث المؤثر وراء التجاوز ، الذي لا يقارع باللحظات التي لا تحصى في الماضي للتحوّل والتغيير ، اذ يضاف اليه الوعي بالذات وهذه الحافظة للزمن اللذان يشكلان دون شك العطاء الثقافي الاساسي للحداثة . إن كل تحرر وطني اراد لنفسه أن يكون قطيعة وتجدداً وعودة الى الجذور في آن . اي الثورة .

لقد تكاثرت « الثورات » . وبما أنها ادعت الدمج الشامل لكل شيء في وقت محدود ، اكتسبت بذلك جدية كثيفة من وراء تلاعبها في تقليد الغير ، واكتسبت وجاهة اشتراكية ـ اي توسيع القاعدة الاجتماعية للدولة ـ وجمهورية ـ اي مبدأ الانتخابية بشكل من الاشكال ـ وديمقراطية ـ اي نداء الى الشعب .ورغم كل العوائق ،سلام الاحترام الى مفهوم من مفاهيم الحداثة : إن لكل هذا معنى ، خصوصاً اذا اضفنا اليه المنظور الحضاري .

لقد اطرد الاسلام من النقاش رجال الدولة والاقتصاديون وعلماء الاجتماع المنتمون الى عالم اسلامي اصبح عالماً ثالثاً منغلقاً مدحوراً في مفهوم جيوسياسي . وهؤلاء واولئك كبّروا فكرة الثورة ، انما ربطها الزعماء بمضمون عاطفي اسسوه على نضالات التحرر او على النضال المناهض للامبريالية . اما الآخرون ، وهم الممثلون للفكر الخبير والمهتمون بمشاريع المستقبل ، فقد مالوا الى بناء تصور للثورة كاكتساب للحداثة. فاما أن يطرحوا الايديولوجيا الماركسية افقاً للثورة العالمية المنشودة والتي لا مفر منها ، واما أن يركزوا على ايديولوجيا التغيير . فتعود الثورة في كلتا الحالتين لحاق المتأخر بالسابق .

ولهذا لا بدّ لنا من تساؤل حول حدود هذا المفهوم للثورة وللحداثة . فإذا صح أن رسالة الثورتين الفرنسية والروسية تحجرت في قالب التقليد ، واذا انحطت الثقافة السياسية المعاصرة المتخرجة عنهما الى مستوى الابتذال ، اي الديموقراطية والوضعية والمساواتية ، فماذا عسى أن يكون ما يدعى بالثورية سوى افق غير مستكشف بعد ؟ ويستعيد البعد الروحي الطريد من وراء هذا قوته ، لأنه يصبح نداء جنونياً للأمل . ان المرض الحديث موجود اكيداً ، ولقد شدد كل

ناقدي الحداثة على جانب التيه فيها ، على الحنين الى الثابت الدائم ، على الانهاك المعنوي للبشر الذي تضمنه العلم والتكنولوجيا . وأيما قلبنا وجهنا ، نستشعر بنوع من التراجع الى الروحانية او بالجموح الى الروحاني في عالم تبددت احلامه وغرق في الالم . الروحانية الكاليفورنية تبحث عن نفسها في خضوع « الذات المشؤومة » للشخصية الواسعة كما في تمجيد السكونية المطمئنة . وانبعاث الاورثوذوكسية الروسية تجعل سلجانيتسين يمد يده الى افا كروم . وهناك بحث عن الهوية في افريقية وآسيا ، وامريكا الجنوبية . ويدخل الاسلام من جديد ضمن هذا الاطار العالمي كما داخل الساحة الاسلامية نفسها □

الرأي العام العربي وتقنيات القياس الغربية

د. ماري أشقر

استاذة في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية .

مقدمـــة

تحاول هذه المقالة طرح سؤال أساسي يمكن أن يتبادر الى ذهن كل باحث يحاول دراسة اي ظاهرة من ظواهر المجتمعات العربية وتحليلها ، سواء أكانت اجتماعية ام اقتصادية ام سياسية ، والتي تتعلق بالمفاهيم التي حددها علم الاجتماع الغربي لدراسة المجتمع ، خصوصاً ، علم الاجتماع الامريكي في العقد الاخير هل هي حقاً علمية ؟ ومن ثم، هل نستطيع تطبيقها على جميع المجتمعات ؟ وهل التقنيات المختلفة وادوات التحليل التي وضعها هذا العلم هي حقاً تقنيات موضوعية وصحيحة تساعدنا على دراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة ، ومعرفة طبيعـة المشكلات العديدة التي تواجهنا في هذا المجال او ذاك ؟ وقد آثرنا هنا الا نطرح الموضوع بشكل عام ، بل أن نحاول الاجابة عن هذه الاسئلة من خلال تناول موضوع الرأي العام وكيفية قياسه . ويرجع ذلك لكونه مجالاً حظي في الآونة الاخيرة باهتمام كبير من قبل الباحثين الاجتماعيين في بلادنا خصوصاً في ميدان الابحاث التطبيقية .

وقد اصبحت دراسات الرأي العام وتطبيق تقنيات العينة والاستبيان والتحليل الاحصائي التي تستخدم لقياس اتجاهات الرأي العام هاجس مراكز الابحاث في المجالات العديدة ، وقامت من اجل ذلك شركات تجارية متخصصة لتضع نفسها في خدمة الصناعة الاستهلاكية ، ودراسة الاسواق والامزجة العامة ، كما في خدمة المعارك الانتخابية ورجال السياسة او في دراسات التخطيط والادارة وفي وضع مشاريع التنمية... الخ . وكأن استخدام هذه التقنيات والادوات قد اصبح الطريق الى الدراسة **الموضوعية والعلمية** والمفتاح الاول لمعرفة المشاكل التي تواجه مجتمعاتنا . ومن ثم راح البعض يعتبرها الشرط الاساسي لاكتشاف الحلول لمشاكل الامة . ومن هنا ، كان من الضروري مناقشة هذه المقولات من خلال تناول موضوع الرأي العام . وما هذه المناقشة الا محاولة اولية تهدف الى طرح بعض التساؤلات او وضع الخطوط العامة لكيفية الاجابة عنها . بيد أنها محاولة تهدف الى تغيير اتجاه مجرى النهر لا الى تعميقه او توسيعه او منع الانهيارات عن جوانبه . مما يجعلها تختلف عن تلك الانتقادات التي توجه الى هذه الابحاث

في محاولة للابقاء على جوهرها مع تفسير قصورها بسبب الصعوبات المادية او الامكانات البشرية او حداثة التجربة ... الخ . بينما المطلوب هنا طرح الاسئلة الاساسية حول طبيعة المفاهيم المستخدمة والمنهج المتبع والتقنيات المطبقة . الم يحن الوقت لان نتخلص من عقدة « العلمية » و « الموضوعية » والتقنيات الفعالة والمفاهيم العالمية التي وضع لنا اسسها وشروطها علماء الاجتماع الغربيون . الا يحق لنا أن نتساءل وقبل الشروع بأي بحث علمي هل هذه هي حقاً الادوات الافضل لمعرفة مجتمعاتنا وتحليل بنيتها ومؤسساتها ومشاكلها ؟

أولاً : الرأي والرأي العام كما يحددهما علم الاجتماع الغربي

الرأي هو دائماً التزام فردي، اي أن الفرد يشعر أن هذا الرأي ملك له على الرغم من أنه يتكون بفعل تأثيرات خارجية او يكون قد سمعه من شخص آخر لكنه يتبناه ويقتنع به ويدافع عنه[١] . ويجب التفريق بين الاقوال والآراء ، لأن هناك اشياء كثيرة يقولها الفرد منها معلومات قرأها او سمع عنها ، منها ما يقوله خوفاً او تمشياً مع اقوال الاكثرية فهذه ليست آراء. ولا يمكن القول إن كل تعبير شفوي هو رأي بل الرأي هو ما يشعر الفرد أنه مقتنع به اقتناعاً **تاماً** حتى لو تغير هذا الاقتناع بعد فترة من الزمن . وكذلك يجب التفريق بين الرأي **والتصرف** لأن هناك آراء لا تترجم الى تصرفات وإن التصرفات يمكن أن تأتي احياناً كثيرة مخالفة للآراء مع أن هذه الاخيرة تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في التصرف.

والرأي هو حكم على الاشياء لتقويمها رغم أنه يقدم نفسه وكأنه يتكلم عن الواقع . فالفرد يحاول دائماً اظهار آرائه وكأنها موضوعية وتستند الى الوقائع ، لكنه في الحقيقة ، يقدم تقويمه للامور في الغالب أي انه يفضل ، يختار ، يعود الى قيم معينة ، ما يحبه ، ما يؤمن به ما يعتبره عادلا او غير عادل ... الخ . إن الفرد يحاول دائماً الاستناد الى حقائق موضوعية لكن رأيه يبقى في كل الاحوال تقويماً لهذه الحقائق او الوقائع وليس سرداً لها . أي أن الرأي فيه دائماً شيء ذاتي، وتختلف درجات وعي ذاتية الرأي وطابعها التقويمي بحيث يعتبران هذا الوعي يزداد مع ازدياد الاقتناع بحدود المعرفة عن الموضوع او الكفاءة في تقويمه . ويتضاءل الوعي لذاتية الرأي مع اقتراب هذا الاخير من المسائل التي تهمه مباشرة او تمس حياته الشخصية ، ولكن على الرغم من الوعي بامكانية وجود ذاتية معينة في الرأي يصر الفرد دائماً على تقديمه . وكأنه حقيقة مطلقة ومجرد تبنّيه له يعني أنه مقتنع بصحة هذا الرأي .

الرأي اذاً هو حكم على شيء ، على شخص ، على حادثة او على معلومات معينة. وعلى الرغم من أن الوقائع والحقائق يمكن أن تشكل احياناً مادة للآراء ومصادر لتكوينها او تغييرها الا أنها ليست هي الآراء .

---

(١) حول تعريف الرأي والرأي العام وأساليب قياسه ، انظر :

Jean Stoetzel, *Théorie des opinions,* bibliothéque de philosophie contemporaine (Paris: Presses Univérsitaires de France, 1943); Paul Durandin, «Propagande et Publicité,» in: Henri Piéron, ed., *Traité de psychologie appliquée,*3 vols. (Paris: Presses Univérsitaires de France, 1956), pp. 1161-1192 , and Bernard Berelson, «The Study of Public Opinion,» in: Theodor White, *The State of Social Sciences* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1956).

أما **الرأي العام** فهو يعتبر **حصيلة** اي **معدلاً احصائياً** او مجموعة عناصر مشتركة لمجموع الآراء الفردية في مجتمع معين . واذا كانت هناك حصيلة للآراء الفردية فهذا يعني أنه يوجد عوامل موضوعية خارجة عن ارادة الافراد تكوّن الاراء الفردية وبالتالي الرأي العام .

١ ـ مصادر تكوين الآراء

تركز الابحاث على طرح لائحة من العناصر التي تعتبر مؤثرة في تكوين الاراء الفردية ، ويصار الى تحديد اهمية كل عنصر من هذه العناصر وكيفية تأثيرها في تكوين الآراء الفردية[٢] . وهذه العناصر هي بالطبع ايضاً العوامل التي تؤثر في تكوين الرأي العام لأن الرأي العام ليس الا التعبير عن آراء اكثرية الافراد . ونعرض هنا بعض هذه العوامل التي تعتبر فاعلة في تكوين الآراء ، وهي تقسم الى نوعين :

أ ـ **العوامل الفردية** :منها الدوافع الفردية وطبيعة شخصية الفرد ومستوى الطموح عنده .. كالتأكيد على أن المراهقين اكثر تطرفاً في آرائهم ، أو أن المواقف الفاشية والمتعصبة والآراء العنصرية تفسرها العقد النفسية والازمات الشخصية . ومستوى المعرفة ايضاً عند الفرد اي المعلومات والتجارب التي يملكها حول هذه او تلك من الموضوعات والتي تؤثر في تبني آرائه حول هذا الموضوع . ويمكن ذكر دراسة العالم الالماني « ادورنو » مثلاً[٣] حول « الشخصية المستبدة » في المجتمع الالماني في الخمسينات فقد حاول أن يثبت أن هناك نوعاً من الشخصيات هي بطبيعتها متسلطة وتتميز بالجمود الفكري والتعصب وثقة كبيرة في النفس ويعتبر ادورنو أن هذا النوع من الشخصية يميل الى اتخاذ مواقف محافظة جداً ومتطرفة ومساندة للديكتاتورية . وهذه الدراسة ليست الا نموذجاً من منهج عام في الابحاث يحاول تفسير آراء الافراد وتصرفاتهم السياسية من خلال طبيعة الشخصية ومشاكلها وعقدها النفسية وبشكل خاص شخصيات الزعماء السياسيين التي يسمح تحليلها النفسي بتفسير المواقف السياسية لهؤلاء الزعماء .

ب ـ **العوامل الاجتماعية** : منها تأثير الافراد من خلال العلاقات الشخصية او تأثير فرد مميز هو القائد او الزعيم او البطل ، ومنها ضغط الجماعة او ما يسمى بضغط **التماثل** الذي يدفع الفرد الى تبني آراء المجموعة التي ينتمي اليها . ومنها تأثير التربية وتأثير المركز او الدور الاجتماعي للفرد . واخيراً تأثير العوامل الاجتماعية المختلفة ، منها : الظروف التاريخية ،

---

(٢) حول تكوين الآراء ، انظر :

Eugene L. Hartley, «The Social Psychology of Opinion Formation: A Symposium,» *Public Opinion Quarterly,* no. 14 (1950), pp. 668-683; G. Murphy and R. Likert, *Public Opinion and the Individual* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1962), chap. 5, and Daniel Katz, Daniel Cartwright and Samuel Eldersveld, eds., *Public Opinion and Propaganda: A Book of Readings* (New York: Dryden for Society for the Psychological Study of Social Issues, 1954).

(٣) Theodor W. Adorno et al., *The Authoritarian Personality* (New York: Harper and Row, 1950).

العوامل الاقتصادية ، والاحداث المختلفة التي يعايشها الافراد وهي تؤثر في تكوين ارائهم او تغييرها .

ونستطيع هنا ابراز نقاط كثيرة حول هذا المنهج في طرح موضوع الرأي ومصادر تكوينه . إن تعريف الرأي والرأي العام يظهر بشكل واضح الخلفية النظرية للعلاقة بين الفرد والجماعة، فهو يعطي الاولوية (في الاهمية وفي الزمان) للفرد وتعتبر الآراء الجماعية مجرد حصيلة احصائية للآراء الفردية . اما فيما **يتعلق بمصادر تكوين الآراء** ، فعلى الرغم من الاشارة الى العوامل الاجتماعية واهميتها تبقى الاولوية للفرد لانه يتم التركيز دائماً على العوامل الفردية . ومن ناحية اخرى لا تستطيع الابحاث كشف ما هو أساسي وما هو ثانوي في العوامل المختلفة ، فتبقى ردة فعل كل فرد من الافراد على مختلف العوامل والطريقة التي يتأثر بها هي الحاسمة في تحديد اهمية هذا العامل او ذاك في تكوين الآراء .

اما فيما يتعلق **بالمنهج** الذي يقود الابحاث حول تكوين الآراء فهو المنهج نفسه السائد في جميع ابحاث علم الاجتماع الغربي . ذلك أنه يبدأ بتجزيء الظاهرة الى عناصرها المختلفة ويدرس كل عنصر من هذه العناصر على حدة (لأن الظاهرة معقدة ولا يمكن دراستها بشكل دقيق الا بعد تفتيتها الى مختلف اجزائها) . من ناحية اخرى تختزل هذه الظاهرة ومختلف العناصر التكوينية فيها الى تعبيراتها الخارجية الشكلية (لأن بحث اي عنصر غير قابل للقياس الدقيق سيؤدي الى نتائج ذاتية ويحد من موضوعية البحث ومدى علميته) .

يقول **ميلز** في نقده للمنهج التجريبي السائد في علم الاجتماع الامريكي ان تطور علم الاجتماع اصبح شبيهاً « بالعاب البناء »[٤] التربوية اي انه يسود الاعتقاد أننا سنستطيع في المستقبل تجميع الابحاث المتكاملة وتراكمها حتى تصبح بناء متكاملاً اي كما يفعل الاطفال حين يبنون البيوت من قطع خشبية يرصفونها فوق بعضها . ويتابع ميلز قائلاً « إن هذا التجميع للمعلومات لا يستطيع ابداً أن يجيب عن الاسئلة الفعلية التي يطرحها الواقع الاجتماعي لأن مجرد تجميع معلومات تفصيلية حول هذا او ذاك من اجزاء ظاهرة اجتماعية معينة لا يستطيع أن يبني نظرية عامة تفسيرية لهذه الظاهرة فالدراسات الجزئية لن تعطي الا مواد اعلامية فتكثر مراكز الابحاث وتتعدد الموضوعات والمشاكل الجزئية دون أن نرى اي صلة فيما بينها » .

نرى مثلاً في موضوعات علم الاجتماع الاكثر رواجاً كموضوعات الدعاية ووسائل الاعلام الجماعية والرأي العام أن الدراسات تنحصر بالبنى الامريكية الحالية التي لا تعود الى اكثر من عشرين او ثلاثين سنة اي أنها تنحصر في حدود تاريخية وبنيوية ضيقة جداً فتتوصل مثلاً الى تصنيف دقيق للافراد الذين يستخدمون وسائل الاعلام الجماعية[٥] . وتدرس بشكل دقيق التصرف الانتخابي وتصنف مئات الناخبين حسب الاسباب المباشرة التي تفسر اختياراتهم[٦]

---

(٤) Charles W. Mills, *L'Imagination sociologique* (The Sociological Imagination), trans. p. clinquart (Paris: Maspéro, 1967), chap. 3.

(٥) Daniel Lerner, in: Wilbur Lang Schramm, *The Process and Effects of Mass Communications* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1960).

(٦) انظر :

= Paul Felix Lazarfeld, Bernard Berelson and Hazel Gaudet, eds., *The People's Choice: How the Voter*

لكنها لا تستطيع التوصل الى تحليل علمي شامل لوسائل الاعلام الجماعية كما أنها لا تتطرق بأي شكل من الاشكال الى النظام السياسي الذي يعتبر لعبة الانتخابات جزءاً منه او الى آلية الأحزاب السياسية ودورها الفعلي او اي مؤسسة من المؤسسات السياسية في ديناميتها الداخلية . وهنا يلحظ ميلز تهافت هذا المنهج فيرى الباحثين الامريكيين بعيدين عن اي مشكلة من المشاكل الفعلية للمجتمع الامريكي ويكتفون بطرح المشاكل في الحدود التي تسمح بها لهم مناهجهم « الموضوعية » فهم ضحايا ما يمكن تسميته « بالاحباط المنهجي » دراساتهم تجمع التفاصيل دون اعطائها اي شكل اللهم الا الشكل الذي يضعه الطابعون . وجميع هذه الدراسات لو وضعناها الواحدة تلو الاخرى لن تستطيع الاجابة عن المشاكل التي تتعلق بالبنى الاجتماعية او دينامية السلطة او التكيف الاجتماعي او الاتجاهات السياسية ولن تطرح اي قوانين فعلية لتفسيرها .

٢ ـ قياس الآراء

تقنية قياس الآراء تخضع للتحديد النظري لمفهومي الرأي والرأي العام (تقنيات اختيار العينة الممثلة لمختلف فئات المجتمع ـ تقنية المقابلة والاستبيان ، التحليل الاحصائي ...) . أي أنه اذا كان الرأي التزاماً فردياً وتعبيراً عما يقتنع به الفرد يكفي أن نوجه الى الفرد بعض الاسئلة المباشرة او غير المباشرة ونحاول وضعها وبشكل واضح ومفهوم لا يربك المجيب فنحصل على اجوبة يجب أن تكون هي ايضاً واضحة ومفهومة وغير قابلة للتأويل من قبل الباحث .

وهكذا يكون الهدف من مفتاح تعلم تقنية الاستبيان ليس التقرب من الآراء الفعلية للافراد والتي ربما كانت معقدة ومتناقضة وغير واضحة ـ حتى بالنسبة اليهم احياناً ـ ولكن الوصول الى الوضوح والتبسيط حتى تصبح الاسئلة (المغلقة) اي التي تقتصر فيها الاجابة على عدد محدود من الخيارات البسيطة والاجابة اما بنعم او لا . هذا هو نموذج الاستبيان العلمي غير القابل للتحليلات الذاتية والذي نستطيع ترجمته بالارقام والقياسات الكمية والجداول الاحصائية فنحصل على خريطة دقيقة لآراء الافراد . اما بالنسبة الى قياس الرأي العام فلا نستطيع بالطبع الوقوف على اراء جميع الافراد في مجتمع معين ، كي نستنتج بعد ذلك المتوسط الاحصائي لهذه الآراء فيجب بالتالي وضع تقنيات وتحديد تصنيفات نظرية تحدد مدى تمثيل جزء من هؤلاء الافراد (العينة) لجميع افراد المجتمع الذي نريد معرفة آرائه .

هنا ايضاً تخضع تقنيات تمثيل العينة اولاً الى تصنيف الباحث لفئات المجتمع المختلفة والى تقديره لمدى انسجام اعضاء هذه الفئات فيما بينها (اي أن جزءاً منها يمثل فعلاً الجميع) وطبعاً للقدرة النظرية والتقنية الوصول الى هذا الجزء المختار . اي أنه بكلمة اخرى ،

Makes Up his Mind in a Presidential Campaign (New York: Columbia University Press, 1948); Angus = Campebell, Robert L. Kahn, *The People Elect a President,* ed. Sylvia Eberhart (Ann Arbor, Mich.: Michigan University, Survey Research Center, Institute for Social Research, 1952), and A. Campbell, W.E. Miller and G. Gurin, *The Voters Decide* (Evanston White Plains: Row Peterson, 1954).

يجب على الباحث أن يمتلك اولاً معرفة **نظرية** لجميع افراد المجتمع المدروس ، وما هي حاجاتهم وتطلعاتهم ومشاكلهم الفعلية . ثم عليه أن يحصل على احصاءات دقيقة تسمح له بتصنيف الفئات المختلفة وتحديد العينة الممثلة لها . فإذا اخطأ في المعرفة النظرية وكيفية التصنيف او افتقد الاحصاءات الصحيحة والكاملة فإن قواعد التمثيل وبالتالي معرفة الرأي العام الفعلي تصبح قابلة للتشويه والتأويل . كما أنه يجب ايضاً الاشارة الى مشكلة الوصول الى هذه العينة الممثلة وامكانية اقناع افرادها بالتعبير الصريح والكامل والواضح عن آرائها الفعلية .

وفي حال تم التقيد بجميع الشروط التقنية وتم التغلب على جميع المشكلات المطروحة، وبعد أن نجري التحليلات الاحصائية المعقدة على الاجوبة المختلفة، ونضع الجداول والخرائط الدقيقة، نعود الى السؤال الاساسي وهو على ماذا حصلنا بواسطة هذه التقنيات الموضوعية الدقيقة ؟ لقد رسمنا خريطة لاجوبة الافراد عن اسئلة وضعها لهم باحثون ظنوا انها تسمح لهم بالتعبير الفعلي عن آرائهم ، واجرينا عمليات رياضية واحصائية بسيطة ومعقدة لما يفترض أن يمثل اراء اكثرية افراد المجتمع وسميناها الرأي العام حول موضوع معين في هذا المجتمع او داخل هذه الفئة او تلك .

لقد افترضنا أن الافراد يعبرون دائماً عن ارائهم الفعلية ، وافترضنا أن الرأي العام هو تراكم ومتوسط لمختلف الآراء الفردية . وقد افترضنا أن مدى الانسجام بين افراد المجتمع (اي تمثيل جزء منهم للجميع) يحدد حسب تصنيف للفئات الاجتماعية وضعه الباحث وحدد بنفسه مقياسه وميزات كل فئة من الفئات المصنفة ، اي اننا اعتبرنا أن الانسجام في الرأي موجود داخل الفئات الاقتصادية او الثقافية او الجنسية او العرقية او الجغرافية ... الخ ، دون أن نستطيع تحديد اولوية هذا المقياس او ذاك في مجال التصنيف الاجتماعي . اي اننا لم نحدد اي تصنيف من هذه التصنيفات يعكس بشكل افضل التقسيمات الاجتماعية الفعلية حول هذا او ذاك من الموضوعات المطروحة للبحث ، وما هو مقياس التصنيف اصلاً في تحديد العينة، وكيف يمكن الوثوق بالتبريرات المعطاة لهذا التصنيف ؟ في الواقع هناك سلسلة لا نهائية من التساؤلات والاعتراضات التي يمكن أن تثار حول هذه المسألة . وعلى سبيل المثال نلاحظ ما كابده د. سعد الدين ابراهيم في دراسته عن « اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة .. »[٧] . فقد اعتبر حسب التحديد النظري لمفهوم الرأي العام الذي تبناه أن « المهتمين بمسألة الوحدة هم اساساً اولئك الذين اوتوا قدراً متوسطاً او عالياً من التعليم » ... « فهؤلاء هم الذين يشتركون في صناعة القرارات ... ويؤثرون في غيرهم من فئات المجتمع الأخرى »[٨] .

لكنه اصطدم في الواقع بمعضلة تمثيل هذه الفئات في المجتمع ، فأفرادها لا يمثلون الا نسبة ضئيلة من سكان الوطن العربي ، لا تتعدى في معظم الاقطار العربية ٣٠ بالمائة من السكان « ... اما اغلبية السكان ، وهي من الفلاحين (والبدو) والعمال (في الانتاج والخدمات) فهم جميعاً من الاميين او دون المتوسط من حيث التعليم » .

وقد حاول حل المشكلة بتمثيل هذه الفئات في الدراسة لكن بنسب ادنى بكثير من عددها

---

(٧) سعد الدين ابراهيم ، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة ، دراسة ميدانية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٤٤ .

الفعلي داخل المجتمع . وتقرر أن يكون حجم العينات من هذه الفئات موحداً في كل الاقطار العربية بصرف النظر عن الثقل السكاني لكل قطر « نظراً لدرجة التجانس العالية بين كل من العمال والفلاحين (والبدو في بعض الاقطار)»[٩] .

نرى هنا كيف أن مشكلة اختيار العينة وتمثيلها ليست مشكلة تقنية بل هي اولاً وأساساً مشكلة منهجية ايديولوجية تتعلق باختيارات الباحث النظرية والسياسية والثقافية وبالمفاهيم والمناهج التي يتبناها والتي تبقى عرضة للنقد والرفض مهما بلغت التبريرات والمراجع والتعقيدات « العلمية » المستخدمة . لماذا يكون مقياس التصنيف في التمثيل مقياساً مهنياً ؟ او يكون المقياس مستوى التعليم ؟ واين ذهبت فئة النساء ؟ هل هي ايضاً هامشية في تكوين الرأي العام ؟ ام أن مدى انسجامها مع فئات الرجال كبيرة ؟ الا تمثل نسبة كبيرة من اعداد المجتمع ؟ ..

من ناحية اخرى عندما نأخذ كل فئة من الفئات الاجتماعية الممثلة في العينة هل نتعامل مع المجتمع ككل وداخل كل فئة على اساس افقي طبقي ؟ وهل نعتبر أن الانسجام في الرأي بين العمال او بين الفلاحين او بين الاطباء ، يسمح لجزء منهم أن يمثل الجميع ؟ فعندما نأخذ عينة تمثل طبقة العمال او الاطباء او الاساتذة يفترض أن العمال او الاطباء او الاساتذة يحملون اراء فردية مشتركة مما يسمح لعينة أن تمثل الجميع . ولكن كيف العمل في بلد مثل لبنان حيث تتداخل البنية الطائفية مثلاً مع التصنيف المهني؟! هنا سنضطر الى الدخول في تصنيف جديد وفي داخل كل فئة جديدة سنواجه مشكلة اخرى ومقياساً آخر لتصنيف فرعي جديد . وبهذا يصبح من المشروع لنا أن نطرح عشرات التساؤلات ونثير عشرات الاعتراضات حول مدى « علمية » هذه التقنية و « موضوعيتها » وقدرتها على اعطاء صورة صحيحة ، او حتى تقريبية ، عن الواقع الاجتماعي المعطى والآراء الفعلية لمختلف فئات المجتمع .

ثانياً : دراسة الآراء الفردية والجماعية في المجتمعات العربية

يمكن تقديم عدد من الملاحظات حول تطبيق المبادىء والتقنيات في علم الاجتماع الغربي ، على معرفة الآراء في المجتمعات العربية :

١ ـ حول تعريف الرأي العام والعلاقة بين الفرد والجماعة

إن مفهوم الرأي العام كما يحدده علم الاجتماع الغربي يعني وجود اراء فردية بمعنى أنها خاصة بكل فرد من الافراد ويعني أيضاً امكانية التعبير الفردي الخاص عن هذه الآراء . فمفهوم الرأي العام يرتبط اذاً بمفهوم معين لحرية الفرد ومكانته داخل الجماعة واستقلاليته وبمفهوم المساواة التامة بين اراء جميع الافراد داخل هذه الجماعة ، اي أن اراء كل فرد من الافراد لها القيمة الاحصائية نفسها وتستطيع التعبير عن نفسها بحرية واستقلالية تامة بحيث نستطيع فعلاً القول إن معرفة الرأي العام حول موضوع معين ليست الا عملية احصائية

(٩) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

نستخلصها من قياس متوسط اراء جميع افراد مجتمع محدد . فهل هذه المسلمات النظرية موجودة ايضاً في مجتمعاتنا ؟

ـ هل أن مفهوم الفرد واستقلالية ارائه وحرية التعبير عنها له المحتوى نفسه الذي افترضه علماء الاجتماع الغربيـون في مجتمعاتهم التي تجعل من الفرد رقماً في جداول الاحصاء ؟ ماذا يعني مبدأ مساواة اراء جميع الافراد ، اي ، اعتبار كل رأي من الآراء الفردية ـ مهما كانت صفات حامله الاجتماعية ـ وحدة قياسية في الجداول الاحصائية ؟ هـل لرأي كل فرد من افراد الجماعة في مجتمعاتنا ـ رجالاً ونساء وشيوخاً ورجال دين ـ القيمة الاحصائية نفسها والتعبير نفسه كي نستنتج ان « متوسط » ارائهم يشكل الرأي العام داخل هذه الجماعة ؟ هل الرأي العام ليس الا متوسطاً احصائياً للآراء الفردية ؟ هل للفرد فعلاً الاولوية الاساسية وان مجموع الافراد وتراكم ارائهم هما اللذان يشكلان الآراء الجماعية ؟ لماذا لا نرى أن الاولوية في مجتمعاتنا هي للاراء الجماعية التي تتكون حسب عوامل وشروط اجتماعية واقتصادية وفكرية .. لا علاقة مباشرة لها بالفرد كوحدة قياسية فيها ، ومن ثم يحدد الفرد آراءه ضمن هذه الحدود للآراء « الجماعية » ويعبر عنها بقدر ما تسمح له الجماعة بذلك ، او يسمح له ارتباطه بالجماعة ؟

إن الآراء الفردية لا يعبر عنها بشكل مستقل ولا تتميز بتميز الافراد كافراد بل حسب انتماءاتهم الاجتماعية المختلفة (العائلة ، العشيرة ، الطائفة ... الخ) وحسب مكانة كل منهم داخل هذه الجماعة او تلك . ولا يعني الانتماء هنا مجرد تصنيف للفئات الاجتماعية المختلفة اي أنه ليس لرأي كل فرد من الافراد داخل هذه الانتماءات القيمة نفسها في تحديد الآراء الجماعية وليس لكل تصنيف لفئات المجتمع مجرد قيمة احصائية تستخدم لوضع جداول اكثر وضوحاً فقط .

واذا اعتبرنا أن رأي الجماعة او « الرأي الجماعي » هو الذي يقرر كيفية التعبير عن الآراء الفردية فلماذا لا نبحث عن وسائل تستطيع تحديد اتجاهات هذا الرأي الجماعي بشكل مباشر ودون اللجوء الى قياس الآراء الفردية اولاً ؟ فنقوم مثلاً بدراسة كيفية تطبيق فكرة وحدة الجماعة والشورى في الاسلام ، وكيف كانت تتحقق هذه الوحدة من خلال اختيار الممثلين الحقيقيين للوحدات الاجتماعية والجماعات والعقيدة للحصول من خلالهم على وحدة الاراء داخل الجماعة . ويمكن أن نطرح على سبيل المثال، اسئلة اكثر عمقاً واهمية في هذا المجال:ما هي ديناميات التغيير في « الرأي الجماعي » للجماعة الموحدة ؟ متى تكون الوحدة في الرأي على اشدها ؟ ومتى تنقسم ؟ ومتى تحدث فيها اختراقات ؟

وبكلمة ادق ، يصبح هنا مفهوم « الرأي العام » مفهوماً مختلفاً ، ومفهوم الفرد مفهوماً مختلفاً ، اي انه لا يعود اعتبار كل فرد من الافراد كياناً مستقلاً مميزاً عن الآخرين بل تحدد طبيعة آرائه بالنسبة الى علاقته بالجماعات المختلفة التي ينتمي اليها . وفي الوقت نفسه لا يعود كل فرد من افراد المجتمع مجرد رقم احصائي نستطيع ابدال رقم آخر به في تحديد العينة بل تصبح آراء بعض الافراد (نتيجة مكانتهم الاجتماعية وتأثيرهم في الآخرين) اكثر اهمية ويجب معرفتها اولا كي نستطيع فعلاً معرفة اراء بقية اعضاء الجماعة .

إن معرفة الرأي العام في مجتمعاتنا يجب الا تكون مرتبطة بمعرفة الآراء الفردية اولاً بل

بتحليل للايديولوجيات والبنى الاجتماعية السائدة والظروف الواقعية للمجتمع وبتحديد دقيق للمفاهيم النظرية المختلفة التي يتركز عليها بحثنا ، ومن ثم نستطيع الانتقال الى رصد اتجاهات الرأي حول هذا او ذاك من المواضيع .

٢ ـ العلاقة بين موضوع البحث والمفاهيم المستخدمة واهدافه

إن اختصار معرفة الرأي العام الى وصف احصائي لبعض اوجه الواقع وتحويله الى مجرد قياس بحت يجعل التركيز على تقنيات القياس والتحليل الكمي هاجس « الموضوعية » و « المعرفة العلمية والدقيقة » . إن هذا الاختبار يشكل سمة عامة لجميع الابحاث الاجتماعية ويرتبط باهداف علم الاجتماع الغربي الذي لم يطمح يوماً الى تحليل فعلي للواقع الاجتماعي بل كان دائماً يرهن ابحاثه المتعددة باهداف تطبيقية لها علاقة بالاهداف التجارية او السياسية للمؤسسات المختلفة التي تقوم بالبحث . وهذا واضح بشكل خاص في مجال الابحاث حول الرأي العام ، فنظرة سريعة الى تاريخ تطور هذه الابحاث وتقنيات قياس الآراء والاتجاهات تظهر مدى ارتباطها بالمؤسسات التجارية والانتخابية المختلفة كمؤسسة Gallup التي كانت اول من وضع تقنية استقصاء الرأي العام ، او مؤسسة Harris ، التي قامت بالحملة الانتخابية للرئيس كندي ، وجميع مؤسسات دراسة الاسواق التي وضعت اسس الدعاية التجارية السائدة .

هذه المؤسسات هي التي وضعت تقنيات قياس الرأي وطورتها وحددت مقاييسها وذلك ضمن ما كانت تهدف اليه لاغراض الدعاية التجارية او الدعاية الانتخابية ، اي أنها اكتفت مثلاً برصد الاتجاهات الانتخابية لمختلف فئات المجتمع الامريكي ، ورسم خريطة شاملة لتوزيع هذه الاتجاهات . ولكنها لم تحاول ولم تطمح يوماً الى تحليل فعلي للبنى السياسية لهذا المجتمع ، او للمصادر الاساسية والرئيسية في تكوين هذه او تلك من الاتجاهات العميقة ، وهذا ما جعلها ترتكب احياناً اخطاء فادحة في الحسابات الانتخابية (كنتائج الانتخابات الرئاسية الامريكية الاخيرة اواخر عام ١٩٨٠ مثلاً) ، وتركها عاجزة عن تقدير دقيق او تفسير للاتجاهات (الانتخابات الفرنسية الرئاسية) . وهذا ضمن اهدافها وطموحاتها . اما فيما يتعلق بالاتجاهات العميقة والمشاكل الفعلية التي يصطدم بها المجتمع الغربي كالعنصرية مثلاً ، فهي لم تستطع تقديم اي نظرية متكاملة حول جذور تكوين هذه الاتجاهات وشروط تغييرها بل اكتفت بوضع لوائح (كانت في احيان كثيرة متناقضة) للعوامل المختلفة التي لها تأثير مباشر او غير مباشر في تكوين اتجاهات عنصرية او رسمت خرائط وجداول احصائية عديدة حول توزيع هذه الاتجاهات داخل الفئات الاجتماعية (الاقتصادية والثقافية والجغرافية ...) المختلفة .

فلماذا نقبل نحن هذه الاهداف ؟ وهل هذه هي حدود البحث العلمي ؟ ولماذا نتبنى هذه المقاييس وتلك التقنيات باعتبارها الحد الاقصى لكل ما هو علمي وموضوعي ؟ يجب أولاً أن نحدد اهدافنا الخاصة ، ماذا نريد فعلاً أن نعرف؟ولماذا نريد أن نعرفه ؟ ومن ثم نبحث عن ادوات رصد وتحليل وتقنيات تستطيع أن تحقق لنا فعلاً هذه الاهداف .

إن هذه الطريقة شاقة دون ريب وتتطلب تضافراً في الجهود وجرأة في ابتكار وسائل جديدة وتجربتها لكنها ستكون بالتأكيد اكثر فعالية من محاولة نقل تقنيات تتطلب تكاليف

باهظة وكوادر بشرية كثيرة لكنها لا تؤدي الا الى نتائج جزئية ومحدودة ومملوءة بالشوائب التقنية ولا تفي بالتالي بالاهداف الاساسية التي نريد تحقيقها من البحث الاجتماعي .

٣ ـ حول تقنيات قياس الرأي والرأي العام

إن تقنيات اختيار العينة والاستبيان والتحليل الاحصائي مرتبطة حتماً بالمفاهيم النظرية للبحث كما هي مرتبطة باهداف البحث وبالظروف المادية والحضارية والثقافية والسياسية والاقتصادية للمجتمع .

إن تحديد الرأي والرأي العام في علم الاجتماع الغربي مرتبط بمقاييس وصيغة كمية احصائية . وحتى مفهوم الاتجاه «attitude» ، فعلى الرغم من اعتباره اكثر عمقاً وارتباطاً بالجوانب الذاتية الا أن امكانية دراسته تبقى (حسب مقاييس «الموضوعية») مرتبطة باحتمالات قياس التعبيرات الخارجية والعناصر العقلانية ؛ كالآراء بشكل أساسي او التعبيرات الأخرى كالسلوك او الانفعال او المواقف المختلفة ... مع أن هذه الاخيرة لا تشكل دائماً عناصر دقيقة « موضوعية » تستطيع أن تساهم في البحث العلمي عن محتوى الاتجاهات او مصادر تكوينها .

وهنا ايضاً نتساءل لماذا يجب أن يكون قياس الآراء بواسطة الاستبيان او (المقابلة) هو المصدر الاساسي في دراسة الاتجاهات دراسة علمية ؟ الا يوجد مصادر اخرى لا تقل اهمية او دقة عنها ، يمكن الاعتماد عليها كدراسة العوامل التاريخية والعناصر الايديولوجية والعادات والتقاليد والعقائد ؟ اما الاستبيان فقد يكون احد عناصر البحث ولكن ادناها اهمية ومرتبة ؟ هذا اذا بقينا واقعين تحت اسر التقنيات الغربية ولم يقدر لنا أن نبدع تقنياتنا الخاصة في البحث عن الاتجاهات وحقيقتها في لحظة تاريخية معطاة .

فإذا اردنا مثلاً أن ندرس اتجاهات الطائفة الشيعية في لبنان نحو الوحدة العربية عموماً او وحدة اي بلدين عربيين ، فهل نبدأ بوضع استبيان يوجه الى عينة ممثلة ، ام أن ثمة تقنيات ومصادر اكثر علمية للوصول الى هذه المعرفة ؟ مثلاً :

ـ دراسة الفكر الشيعي وما يحمله من توجه نحو الوحدة عموماً وفي الحالات التفصيلية التي سبق وحدد موقفه منها .
ـ دراسة تاريخ الشيعة والدور الذي لعبه مختلف الفئات في مراحل الوحدة او الانفصال التي عرفها التاريخ العربي والاسلامي .
ـ معرفة آراء القادة الدينيين والسياسيين في الوقت الراهن بالنسبة الى موضوع البحث لما لذلك من تأثير في تحديد الرأي العام داخل الطائفة .
ـ دراسة موقف الوحدات والفئات الاجتماعية الاخرى المتحالفة او المتخاصمة مع الطائفة الشيعية حول الوحدة المذكورة .

هنا فقط يمكن وضع نوع من الاستبيان واجراء عدد من المقابلات تتم في اطار معيّن . وكنتيجة لتحليل العناصر التي اظهرتها الدراسة ولا ترتبط ابداً بشروط تقنيات العينة الممثلة ، ووضع الاسئلة والتحليل الكمي للاجوبة كما حددها الباحثون الغربيون . فالاسئلة هنا تأخذ معنى آخر ، « والعينة الممثلة » تخضع لشروط مختلفة ، وتحليل النتائج يتم على اسس مختلفة ويرتبط

بالدراسات السابقة ولا يكتفي بالتعليق على العمليات الاحصائية .

من ناحية اخرى إن تحديد الرأي العام كمتوسط احصائي للآراء الفردية يعني أنه يجب علينا اختيار تقنيات تسمح بتحديد دقيق لطبيعة الاكثرية التي تمثل الرأي العام . ومن هم الافراد الذين يجب علينا قياس اتجاهاتهم ؟ هل هم يمثلون فعلاً جميع افراد المجتمع ؟ هل يجب علينا الاخذ بعين الاعتبار جميع افراد المجتمع بالمعنى الشمولي للكلمة ام اننا نكتفي بالبعض؟ على اي مقياس نرتكز لنحدد أن هذا البعض يعني الجميع ؟ فتعود المعضلة لتصبح هنا معضلة نظرية اولاً، اي انها ترتبط بتحديد المفاهيم للرأي والرأي العام والعلاقة بين الفرد والجماعة، والمقاييس التي يتم على اساسها تصنيف الفئات المختلفة التي تتكون منها العينة.فنرى مثلاً كيف يجيب سعد الدين ابراهيم عن هذه المشكلة في دراسته: «حول اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة»،فهو يضطر الى ايجاد تبريرات نظرية عديدة لتحديد الفئات التي تمثل الرأي العام ، ويربط المشاكل التقنية بالتعريف السائد للرأي العام فيقول مثلاً ... « إن قياس اتجاهات الرأي العام نحو الوحدة يعني ـ اتساقاً مع التعريف ـ أن نحدد الجمهور او الجماهير المهتمة بمطلب التوحيد السياسي للوطن العربي وبالتالي تدرك تأثير هذا المطلب في حياتها بالايجاب او السلب وبالتالي تكون على استعداد لاتخاذ موقف او التعبير عن رأي بصدد مسألة الوحدة » . فتصبح الفئات « الممثلة » للرأي العام حول الوحدة هي فئات الذين اوتوا قدراً متوسطاً او عالياً من التعليم .

لكن المشكلة المشار اليها في هذا التحديد للعينة الممثلة تبدو للباحث مشكلة تقنية فيقول ان هذا « الجمهور » لا يمثل الا نسبة ضئيلة من سكان الوطن العربي لا تتعدى ٣٠ بالمائة في معظم الاقطار العربية . اما اغلبية السكان فهي من الفلاحين والبدو والعمال وهم جميعاً من الاميين او دون المتوسط .. « اي أن جماهير الفلاحين والعمال في الاقطار العربية رغم ضخامة عددها ودورها الانتاجي الهائل ما زالت هامشية في تكوين « الرأي العام » بالمعنى الذي اصطلح عليه العلماء الاجتماعيون ..»(١٠) .

فالمشكلة الاساسية في تمثيل العينة رغم انها تبدو مشكلة تقنية هي اساساً مشكلة نظرية ، كما سبق وذكر . وهي ثانياً ـ وبشكل ثانوي ـ مشكلة تقنية، فتأتي مثلاً مشكلة وجود الاحصاءات الدقيقة ومشكلة سحب العينة اذا كانت من النوع الاحتمالي ومشكلة الوصول الى الافراد الذين وقع عليهم الاختيار ... الخ ، في مرتبة ثانوية اذا ما حلت مشكلة التحديد النظري . اما بالنسبة لتقنية الاستبيان فنستطيع أن نبرز الملاحظات نفسها اي أن المشكلة الاساسية في استخدام الاستبيان هي اولاً وأساساً نظرية تتعلق بمبدأ الاستبيان نفسه وسماته وليس بمحتواه او بتفاصيل هذا السؤال او ذاك .

فكيف نصل الى جعل الذين نسألهم يجيبون بدقة وصراحة وبساطة عن الاسئلة المطروحة اذا كان اسلوب الكلام والاحاديث اليومية في مجتمعاتنا ليس مباشراً ولا بسيطاً ولا دقيقاً . فنحن لا نجيب عادة بنعم او لا عن أي سؤال ولا يطرح احد علينا اسئلة مباشرة ودقيقة ، بل نستخدم عادة عبارات وتعقيدات لغوية ومقدمات ومجاملات عديدة كي نتوصل الى معرفة رأي

---

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٤٥ .

احدهم بموضوع معين ، هذا في احاديثنا اليومية فكيف عندما نتوجه الى باحث لا نعرفه ، ولم نره في حياتنا من قبل ، ولا يعرف تماماً ماذا نريد أن نفعل بهذه الاجوبة ؟ بل كيف نستطيع في قرية صغيرة مثلاً ، او في حي شعبي أن نختلي بفرد واحد في جلسة طويلة دون أن يحيط بنا فوراً جمهور واسع من افراد عائلته واقربائه وجيرانه؟والاجابة في هذا الحال تتوجه الى هذا الجمهور المستمع اكثر منها الى الباحث الذي يطرح السؤال دون أن ننسى طبعاً كل التصورات والاحتمالات التي يكونها عن الجهة التي تقوم بالبحث وعن استخدام اجوبته وعن صفة الذي يطرح الاسئلة (وسيظل لديه تساؤلات وتحفظات مهما وضّحنا له هذه الصفة ومهما اوردنا من التطمينات على تساؤلاته المختلفة) .

فهل نستطيع القول في هذه الحال ان الاستبيان هو الاداة نفسها التي وضعها الباحثون الغربيون لافراد تربوا على الفردية والتمايز والحياة الفردية الخاصة ، والاختصار في الكلام والاسلوب المباشر ولا يخشون المخابرات العسكرية ولا يبالون بما يفكر عمهم او جارهم او الشيخ او المختار ؟

ويشكّل مبدأ استخدام الاحصاءات الدقيقة والكوادر البشرية المدربة والتحليلات الاحصائية المتطورة والآلات الحاسبة المعقدة ـ بغض النظر عن جميع الاشكالات النظرية والمنهجية والسياسية التي اثرناها،معضلة فعلية في بلادنا.فليست لدينا اي احصاءات دقيقة وصحيحة حسب المقاييس والشروط الموضوعة في هذه التقنيات . وليست لدينا دائماً كوادر بشرية وآلات كافية للقيام بهذه الحسابات بشكل مرض ، وإن وجدت فإن تكاليفها باهظة بالنسبة الى ما هو مطلوب ، والجهود المبذولة كبيرة والوقت الذي تستغرقه طويل .

وأخيراً نكتشف أن جميع هذه المحاولات لا تفي دائماً بالشروط الموضوعية ونضطر في كل مرحلة من المراحل الى ايجاد بدائل تقنية ترتكز على تبريرات نظرية وعقلانية ليست دائماً مقبولة . لكننا نعتبر أن هذه الجهود هي في المحصلة خطوات متقدمة بالنسبة الى ما هو موجود حتى الآن آملين ان نتمكن في المستقبل من تحسين هذه الشروط حتى تصبح مطابقة للشروط الموضوعة في الولايات المتحدة .

وهذه التقنيات تتطور باستمرار ، وتصبح الآلات اكثر تعقيداً ، والاحصاءات اكثر دقة ، والكوادر البشرية اكثر كفاءة ونظل نلهث نحن وراءها آملين ان نكون في المرة المقبلة اكثر توفيقاً . ولكن لماذا يجب دائماً أن نحاول نقل هذه التقنيات ؟ هل الاقتراب من الشروط الموضوعة لها هو فعلاً الطريق الوحيد للبحث العلمي والموضوعي ؟ لماذا يجب أن تكون الاحصاءات والقياس الكمي والاستبيان والتحليل الاحصائي هي مقاييس الموضوعية في البحث الاجتماعي ؟ اليست هذه مجرد تقنيات وادوات لا تقصد لذاتها وانما يراد منها تحقيق اهداف معينة ، وعندما لا يكون بمقدورها الايفاء بتلك الاهداف فأي قيمة تبقى لها ؟ ثم ، هل صحيح أننا لم نجر في الماضي أي ابحاث علمية ، ولم نمتلك اي معرفة دقيقة وموضوعية لواقع مجتمعاتنا قبل اكتشاف التقنيات الحديثة لعلم الاجتماع ؟ إن علماء العرب كانوا السباقين في اكتشاف ادوات التحليل العلمية والمفاهيم النظرية القادرة على تحليل الواقع الاجتماعي ، فلماذا لا نبحث عن ادوات تحليل الواقع في كتاباتهم وندرس طريقة تدوين ملاحظاتهم بالجدية نفسها التي نبحث بها في ادبيات علم الاجتماع الامريكي ؟ ولا نعني هنا ابن سينا او ابن خلدون فقط

بل عشرات المجتهدين والعلماء الذين دونوا وبحثوا وكتبوا عشرات المؤلفات القيمة عن البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع الذي عاصروه ، وطرحوا نظريات اكثر جدارة بالاهتمام من نظريات « مرتون » او « ستوفر » او « نيوكوب » .

كما أن استقصاء دقيقاً لمجموع المعارف والمعلومات التي يمتلكها القادة المحليون وعدد كبير من معاونيهم حول وحداتهم الاجتماعية (عشائرهم ـ قراهم ـ مناطقهم ...) والوحدات الاجتماعية المجاورة لهم سوف تجعل اي باحث يذهل من تلك المعارف والمعلومات العامة والتفصيلية التي لا يستطيع اي استبيان مهما بلغت دقة اسئلته او اي عينة حتى لو كانت تمثيلية (حسب المقاييس الاحصائية) ان يقدمها له . كما أن ملاحظة الوسائل التي يستخدمها هؤلاء القادة لقياس الحال اليومية في وحداتهم والوحدات المجاورة لهم او التي لهم احتكاك بها وتقديرهم لما يمكن أن يطرأ على هذه الحال من تغييرات كمية او نوعية تجعل النتائج التي يتوصل اليها اي باحث اجتماعي يطبق التقنيات الغربية تبدو ضئيلة جداً ودون فائدة كبيرة .

لندرس هذه الكتابات بعمق وجد فقد نعثر على مفاهيم نظرية وادوات تحليل تساعدنا في ابتكار الوسائل العلمية لمعرفة واقعنا الاجتماعي وتحليله تحليلاً موضوعياً صحيحاً . ومن ناحية اخرى نحن بحاجة قبل أن نشرع بكشف الوسائل والتقنيات الى نظرية متكاملة نستطيع من خلالها أن ننظر الى واقع مجتمعاتنا نظرة مستقلة صحيحة تساعدنا على وضع المفاهيم النظرية القادرة على تفسير واقع هو واقع مختلف فعلاً وبشكل جذري في بنيته الحالية ، وفي تطوره التاريخي ، وفي تكوين مؤسساته ، وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية ، وفي طبيعة تكوين شخصية الافراد ، وفي تشكيلهم العقائدي والايديولوجي والحضاري ... الخ .

اما القول إن علم الاجتماع الحديث يعترف بهذا الاختلاف ويحاول كشفه وتحديد سماته ، فإنه خاطىء بالاساس، لأن استخدام مفاهيم يقال عنها انها عامة (عندما تكون مستقاة من واقع واحد مميز هو واقع المجتمعات الغربية الصناعية) لكشف هذه الخصوصيات يعني أن هذه المفاهيم هي المقياس الوحيد والاصل الصالح للجميع وأن الفروقات المكتشفة هي دائماً مدروسة بالنسبة الى المقياس الاساسي . وبهذا يكون الغرب هو المصدر ، والمجتمعات الاخرى هي مادة للمقارنة او بالحري موضوعاً للدراسات الانتروبولوجية علم الاجتماع يملك النظرية عن المجتمع والفرد وعن الاخلاق وعن المثل وعن العلمية ويرى المجتمعات الأخرى مختلفة ومتخلفة بدائية . ومهما يكن بحث هذه المجتمعات دقيقاً فلن يتناول الا الجوانب التي يستطيع العلم « المكرس » دراستها وفهمها بالنسبة الى مقاييسه ومفاهيمه ونظرياته عن الفرد والمجتمع .

اما الباحثون العرب الذين يتمثلون بالباحثين الغربيين فلا يختلفون عنهم بنظرتهم الى مجتمعاتهم ، فهم يدرسون تاريخهم وتراثهم ومؤسساتهم الماضية والمعاصرة وشعوبهم واخلاقها وافكارها بنظرة العالم الغربي (العلمي والموضوعي) الذي يحاول رصد المعلومات ورسم الواقع الاجتماعي بمنظار خارجي غريب عن هذا الواقع وبالنسبة الى مقاييس لا تمت الى واقعهم بصلة وليس لهم اي فضل الا في نقلها ؛ كالتلميذ المجتهد الذي لا يجرؤ ان يتوجه حتى بسؤال توضيحي الى معلمه ، فيفرح عندما يلاحظ شيئاً يشبه ما تعلمه في الادبيات « العلمية » وما رآه في المجتمعات التي هي مصدر « العلم » ويحزن عندما يرى بنى او مؤسسات او افراداً يختلفون

عن هذا المصدر . فيشرع بوضع النصائح لشعبه وطرح الحلول الصحيحة والعلمية كي يصبح هذا الشعب « متقدماً » و « متطوراً » ومحباً « للعلم » و « للمنطق » . فالباحث هو الذي يمتلك الحقيقة والمعرفة ، حتى وسائل التقدم والسعادة ، فيحاول رصد ووصف الواقع المتخلف بمقاييسه الاصلية والمنطقية والعلمية ، وبعد هذا الوصف الموضوعي العقلانـي (بمقاييس علم الاجتماع) يحاول طرح الحلول الملائمة لتغيير هذا الواقع وتطويره بالاتجاه الذي يعتبره تقدماً وطريق السعادة للبشرية جمعاء . اي ما اعتبره واقنعه به اساتذته الذين يملكون مفاتيح « العلم والمنطق والموضوعية والتطور » .

خاتمـــة

إن المفاتيح النظرية والتقنية لمعرفة واقعنا لن تأتينا من المجتمعات الأخرى مهما بلغت دقتها وتجربتها (حتى لو افترضنا جدلاً أن مفاهيمهم علمية في تطبيقاتها على مجتمعاتهم) ومهما بلغ اعجابنا باكتشافاتهم فإن مجتمعاتنا مختلفة جذرياً ويجب أن نكوّن بانفسنا ـ باستخدام تراثنا العلمي وتجربتنا الفعلية وملاحظاتنا الخاصة ـ خريطة لواقعها . وننظر اليها نظرة مجردة فعلاً (اي مجردة من جميع هذه المفاهيم المنقولة) خالية من الاحتقار وهاجس المقارنة ولا نعود الى مبادىء ومثل جاهزة في اذهاننا .

هذا هو الشرط الاول للوصول الى تكوين مفاهيم نظرية قادرة على فهم الواقع وتفسيره ولاستكشاف وسائل علمية ودقيقة قادرة على رصد مختلف جوانب هذا الواقع وتعقيداته وتحليلها بشكل صحيح. انه طريق شاق ويتطلب جهوداً كبيرة وقد يمر بتجارب كثيرة غير مجدية ويفتح الباب واسعاً للصراعات الفكرية والايديولوجية لكنه سيكون في جميع الاحـوال اكثـر جدية واكثر فائدة من هذه المحاولات المتكررة لنقل نظريات وتقنيات قد تأتي ببعض المعلومات عن هذا الموضوع او ذاك لكنها لن تستطيع بالتأكيد ـ والشواهد كثيرة ـ ان تكون نظرية متكاملة قادرة على تحليل واقعنا الاجتماعي ومعرفة اتجاهات تطوره وامكانات التغيير والتقدم الفعلي له □

الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربي : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة

اسامة الغزالي حرب

باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة الأهرام .

مقدمة

للمرة الثالثة خلال عقد السبعينات ، وعلى أعتاب عقد الثمانينات من هذا القرن ، شهدت منطقة الخليج ـ ولا تزال تشهد ـ موجة عاتية من الاهتمام السياسي والتركيز الاعلامي في العالم بشكل عام ، ومن جانب السياسة الامريكية والاعلام الامريكي بشكل خاص .

الموجة الأولى ، كانت في بدء السبعينات ـ وبخاصة عام ١٩٧١ ـ صاحبت ما عرف بـ « الانسحاب البريطاني من شرق السويس » وكان الشغل الشاغل في ذلك الحين ما سمي بـ « الفراغ » الذي تركته بريطانيا ، والجهود التي يجب أن تبذل ـ دولياً واقليمياً ـ لملء هذا الفراغ . **الموجة الثانية** ، أتت في منتصف السبعينات ، كنتيجة مباشرة لحرب تشرين الأول / اكتوبر والخطر النفطي الذي رافقها . وشهد عاما ١٩٧٤ و ١٩٧٥ التهديدات الامريكية الرسمية وغير الرسمية ، المباشرة وغير المباشرة ، « بمواجهة حاسمة » لبلاد الخليج ، إن هي اقدمت مرة اخرى على فرض حظر جديد ، وهددت ـ بشكل او بآخر ـ أسس الحضارة الصناعية الغربية . واخيراً ، **ومرة ثالثة ـ** في نهاية السبعينات ـ نتيجة مجموعة من المتغيرات الدرامية فوق أرض الخليج ، وبالقرب منها ، اصبحت منطقة الخليج محلاً للاهتمام الامريكي ، على نحو يفوق المرات السابقة . وكانت قضية الخليج احدى القضايا الرئيسية التي تعين على المرشحين للرئاسة الامريكية في حملة انتخابات عام ١٩٨٠ أن يوضحوا موقفهم ازاءها ، كأحد المعايير التي يمكن بها الحكم على صلاحية اي منهم لتولي رئاسة الولايات المتحدة الامريكية ، في السنوات الاربع الاولى للثمانينات .

وبدت أهمية منطقة الخليج ـ في واقع الامر ـ وكأنها تلخيص شديد التركيز لأهمية مجموعة من الاقاليم الساخنة ، المتداخلة معها والتي تمتد من المحيط الهندي وجنوبي غربي آسيا ، الى الشرق الاوسط والوطن العربي ، الى البحر الأحمر والقرن الافريقي . على أن دراسة الابعاد الجديدة او المتغيرة للسياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي ، وكما تبلورت في اواخر السبعينات وعلى مشارف الثمانينات ، لا تعني تغيراً في المصالح او الأهداف الامريكية في

المنطقة ، ولكنها ـ على العكس ـ تعني استمرارية تلك المصالح والاهداف ، وإن اكتسبت ـ بحكم عوامل كثيرة ـ مزيداً من الحيوية والاهمية بالنسبة للولايات المتحدة ، وللمعسكر الغربي بأسره . وسعياً الى التعرف على ابعاد وملامح السياسة الامريكية وتطوراتها الاخيرة ازاء الخليج العربي سوف تتناول هذه الدراسة ـ على التوالي ـ اشارة موجزة الى المصالح الامريكية واهداف السياسة الامريكية في الخليج ، قبل معالجة السياسة الامريكية في الخليج والتطورات الاخيرة التي لحقت بها ، سواء من حيث اسباب تلك التطورات او ملامحها الرئيسية .

أولاً : المصالح الامريكية في الخليج

في تقرير امام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي صيف عام ١٩٧٣ ، ومع ارهاصات موجة الاهتمام الامريكي بالمنطقة في منتصف الثمانينات ، تحدث جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الاوسط وجنوبي آسيا ، فأشار الى الخليج العربي باعتباره « منطقة نمتلك فيها مصالح سياسية واستراتيجية واقتصادية خطيرة جداً » وحدد سيسكو هذه المصالح بأنها :

ـ دعم الجهود الرامية الى تحقيق الامن الجماعي والاقليمي لتوفير الاستقرار وتعزيز النمو المنتظم دون تدخل خارجي .
ـ العمل على توفير « الحلول السلمية » للمنازعات الاقليمية وغير الاقليمية بين دول المنطقة وخلق قنوات افضل للاتصال فيما بينها .
ـ ضمان الحصول المستمر على امدادات النفط بأسعار معقولة ، وكميات كافية لمواجهة احتياجاتنا المتزايدة ، واحتياجات اصدقائنا وحلفائنا في اوروبا وآسيا .
ـ دعم مصالحنا المالية والتجارية .

وفي الجلسة نفسها تحدث جيمس نويس نائب مساعد وزير الدفاع الامريكي ـ في ذلك الحين ـ لشؤون الشرق الاوسط وافريقيا وجنوبي آسيا ، وحدد المصالح الامنية للولايات المتحدة في الخليج ، على الشكل الآتي :

ـ احتواء القوة السوفياتية داخل حدودها الحالية .
ـ الحصول على نفط الخليج .
ـ ضمان استمرار حركة سفن وطائرات الولايات المتحدة الى المنطقة وخارجها[١] .

وإذا فصلنا في تلك الاهداف الامريكية بين « المصالح »[٢] ـ بالمعنى المحدد للكلمة ـ وبين

---

(١) Emil Nakhleh, *Arab- American Relations in the Gulf* (Washington D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975), p. 49.

(٢) يعرف كارل دويتش المصلحة بأنها تتكوّن من عنصرين : الأول هو الأهمية ، والثاني هو العائد الفوري (الفعلي او الرمزي) او على الاقل توقع هذا العائد . ويحدد دويتش مايقصده بالعائد او المكافأة بأنه : الحصول على مقدار اكبر من شيء ذي قيمة ، او تجنب خسارة قدر منه . انظر :
Karl W. Deutsch, *The Analysis of International Relations* (Englewood Cliffs, NewJersey:Prentice-Hall, 1968), p. 51.

« وسائل » تحقيق تلك المصالح ، لتبين لنا أن المصالح الامريكية في الخليج تتلخص في واقع الأمر ، **في مصلحتين اساسيتين** ، تتفرع عنهما « مصالح » اخرى عديدة ، كما تمليان وسائل متعددة ومتغيرة للمحافظة عليها ودعمها . والمصلحة **الأولى** هي مصلحة استراتيجية ـ اقتصادية تدور حول حاجة الولايات المتحدة ، الحيوية والمتصاعدة ، لنفط الخليج . انها مصلحة لا تقبل النقاش ، او الحلول الوسط ، ترتبط مباشرة بالكيان الامريكي ككل ، بنيانياً ووظيفياً . والمصلحة **الثانية** ، هي مصلحة استراتيجية ـ امنية تدور حول مواجهة الاتحاد السوفياتي وتتداخل هذه المصلحة ـ في جانب أساسي منها ـ مع المصلحة الأولى ، ولكنها ـ لاسباب جيوبوليتيكية وعسكرية ـ تملك اهميتها الحيوية المستقلة للولايات المتحدة : بقاء ووجوداً او تأثيراً ونفوذاً .

١ ـ ضمان الحصول على امدادات النفط عبر الخليج

ليست اهمية نفط الخليج العربي للولايات المتحدة ـ وللعالم الغربي ككل ـ في حاجة الى مزيد من التأكيد . ان هذه الاهمية تتبلور خلال عدد من الحقائق : اولها ، ان النفط سوف يظل يحتل ـ في المستقبل المنظور (وليكن حتى عام ٢٠٠٠) ـ المرتبة الاولى ضمن مصادر الطاقة في العالم ؛ الحقيقة الثانية أن الولايات المتحدة ـ المستهلك الاول للطاقة في العالم ـ تعتمد ، وسوف تظل تعتمد بشكل متصاعد على النفط المستورد من الخارج الى جانب انتاجها المحلي الكبير ؛ الحقيقة الثالثة أن منطقة الخليج باعتبارها المنطقة الأهم في انتاج النفط العالمي ، حالياً ومستقبلاً ، تمثل اهم مصادر توفير واردات النفط الامريكية . ففي سياق مشكلة البحث عن « مصادر بديلة » للطاقة ، او ما عرف باسم « أزمة الطاقة » في العالم كله ، وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص (التي تضم ٦ بالمائة من سكان العالم وتستهلك حوالى ٣٣ بالمائة من الطاقة المتاحة) . وقد انتهت الدراسات الامريكية الى عدد من الحقائق المهمة ، تضمنت :

ـ أن المخزون العالمي من النفط اقل مما كان مقدراً ، ولن يكفي سد حاجة العالم بمعدلاته الاستهلاكية الحالية الا فترة تمتد من ٢٠ الى ٢٥ سنة فقط .

ـ أن جميع البدائل لا تزال غالبة جداً ، وسيستغرق انتاجها بسعر اقتصادي وقتاً طويلاً ، ومن ثم فإن النفط سيظل يساهم بحوالى ٧٢ بالمائة من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم ، وإن كان من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة الى ٦٩ بالمائة خلال عام ٢٠٠٠ فقط . (انظر الجدول التالي) :

ـ أن الاتحاد السوفياتي سيتحول (وفقاً لتقارير المخابرات الامريكية) عام ١٩٨٥ من دولة مصدرة للنفط الى دولة مستوردة .

من هنا ، كان في مقدمة الاهداف التي حددها الرئيس الامريكي السابق « كارتر » في برنامجه لتوفير استهلاك النفط ، توفير احتياطي استراتيجي مخزون في ارض الولايات المتحدة يكفي لسد حاجتها طوال مدة ستة شهور على الاقل ، الى جانب عدد من الخطوات الاخرى لتنمية مصادر الطاقة البديلة .

توزيع مصادر الطاقة في العالم وتطورها حتى عام ٢٠٠٠
(نسبة مئوية)

السنة / مصدر الطاقة	١٩٧٠	١٩٨٠	٢٠٠٠
النفط والغاز	٧١	٧٢	٦٩
الطاقة النووية	١	٧	١٥
الفحم	٢٢	١٥	١٣
الكهرباء المائية	٦	٦	٣

وحتى اواخر الستينات ، كانت الولايات المتحدة تسد حاجتها للنفط من انتاجها المحلي أساساً (بنسبة ٨٠ بالمائة) وتستورد نسبة الـ ٢٠ بالمائة الباقية ، ولكن هذه النسب تغيرت كثيراً مع مطلع السبعينات . وفي عام ١٩٧٢ زادت الواردات الامريكية من النفط خلال الشهور الستة الاولى بـ ٩٨,٧ بالمائة وفي عام ١٩٧٣ زادت الحاجة الى الاستيراد بنسبة اكبر من عام ١٩٧٢ نتيجة خفض الانتاج المحلي من النفط من ٩,٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٢ الى ٩,١ مليون برميل عام ١٩٧٣ ، اي بنسبة ٢,٨ بالمائة ، بينما زاد معدل الاستهلاك بـ ٩ بالمائة وفي بدء عام ١٩٧٦ ارتفعت نسبة الواردات النفطية التي تساهم في سد حاجة الاستهلاك المحلي الى ٣٣ بالمائة ، تصاعدت في كانون الاول / ديسمبر من العام نفسه لتصل الى ٤٠ بالمائة من المستهلك محلياً[٣] . وفي عام ١٩٧٧ وفر النفط المستورد ٤٢ بالمائة من الحاجات النفطية الامريكية .

وفي تقرير اعده مكتب الميزانية التابع للكونجرس الامريكي (CBO) « سيبو » في ايار / مايو ١٩٨٠ بعنوان : « السوق البترولية العالمية في الثمانينات ، وما تنطوي عليه بالنسبة للولايات المتحدة » توقع المكتب تصاعد الواردات النفطية الامريكية الى ١٠,١مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٥ والى ١١,٣ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٠ مما يعني أن الواردات النفطية سوف توفر ٥٢ بالمائة من مجموع الحاجات النفطية الامريكية عام ١٩٨٥ و ٥٧ بالمائة في عام ١٩٩٠ وهي زيادة كبيرة بالقياس الى نسبة الـ ٤٢ بالمائة عام ١٩٧٩ . وفي الوقت نفسه ، اكد تقرير « سيبو » أنه مع الاعتراف بالتكلفة المرتفعة والمخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها استمرار الاعتماد على النفط الاجنبي ، فإن التحرك الرئيسي في سياسة الطاقة الامريكية نحو تطوير بدائل محلية للاستغناء عن الواردات النفطية سوف ينطوي بدوره على « تكاليف مرتفعة جداً » لم تبدأ حدودها في الظهور « الا الآن فقط » .

ويقول التقرير ان « تحقيق هدف الحكومة المقترح لعام ١٩٩٠ وهو الوصول بالواردات النفطية الى ٤ ملايين برميل يومياً يقتضي خفض ٧,٣ مليون برميل يومياً من الطلب على النفط . ولكن خفضاً كهذا يتطلب تحولاً ضخماً الى المصادر الجديدة للطاقة والى اعادة تدوير رأس المال الوطني المخصص للطاقة ، مع ما يتقضيه ذلك من تكاليف اقتصادية وبيئية كبيرة ، وغير مضمونة ، في احيان كثيرة» . ومجمل القول ، أن على الولايات المتحدة أن تتعلم كيف تتعايش مع الاستيراد النفطي . وانه « إذا أمكن الوصول بهذه السياسة الى

(٣) « صناعة البترول في اوابك بالارقام ، » **مجلة البترول** ، السنة ١٤ ، العدد ٢ (آذار / مارس ـ نيسان / ابريل ١٩٧٧) ، ص ٤٨ ـ ٤٩ .

درجة اعلى من الفعالية ، فربما يصبح تحمل مستوى اعلى من الواردات ، ودفع علاوة اقل لبدائل لها امراً مرغوباً فيه »[٤] .

في اطار هذه الحقائق والتوقعات ، احتل نفط الخليج مكاناً رئيسياً ومتصاعداً داخل الواردات النفطية الامريكية[٥] (وهو ما يظهر في الاحصائيات الامريكية بشكل مستقل ، او ضمن اطار الحديث عن نفط الشرق الاوسط وشمال افريقية) ، حتى ولو تعرض في احيان كثيرة للتلاعب او التمويه[٦] . وفي عام ١٩٧٧ اسهم بترول الشرق الاوسط وشمال افريقيا بحوالى ٣٨ بالمائة من اجمالي الواردات النفطية الامريكية عام ١٩٧٧[٧] . في ضوء تلك الحقيقة لم تقلل دراسة « سيبو » المشار اليها ، والتي اجريت بتكليف من لجنة الطاقة والموارد الطبيعية التابعة لمجلس الشيوخ ، من شأن الضغوط التي سيفرضها عدم التوازن هذا على اسعار النفط العالمية ، ومن الثمن الذي سيتم تقاضيه من الاقتصاد والدولار الامريكيين . ولكن اشد المخاطر التي تنطوي عليها الواردات النفطية هي ـ كما يقول التقرير ـ امكانية تعرض الولايات المتحدة لانقطاعات في تدفق النفط . ولا يكتفي التقرير بالقول بأن انقطاعاً كهذا سيكون مدمراً اقتصادياً بل تتعدى ذلك الى الاعراب عن قلقها مما ينطوي عليه تركز الامدادات النفطية في الخليج العربي الذي سيوفر ٤٠ بالمائة من النفط العالمي عام ١٩٨٥[٨] .

٢ ـ مواجهة التهديد السوفياتي

عندما سمحت تطورات الحرب العالمية الثانية بالوجود العسكري الامريكي في الخليج ـ والذي تمثل في القوات العسكرية الامريكية التي كانت تعرف باسم « قيادة الخليج الفارسي» وكانت تتكون حينئذ من ٣٠ الف جندي ـ فإن هذا الوجود للقوات كان يستهدف في الاساس ضمان وصول الامدادات العسكرية الى الاتحاد السوفياتي ، وصيانة المرافق والخدمات بالخليج . فإذا كانت السياسة الامريكية قد دخلت مرحلة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية ،

---

(٤) « تقديرات امريكية متشائمة لاوضاع سوق النفط العالمية في الثمانينات ،» **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول** ، السنة ٦ ، العدد ٨ / ٩ (آب / اغسطس ـ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ٣١ (تقرير مكتب الميزانية التابع للكونجرس) .

(٥) اهم دول الخليج المصدرة للنفط الى الولايات المتحدة هي : المملكة العربية السعودية ـ ايران ـ الامارات العربية المتحدة ـ قطر .

(٦) في بدء الازمة التي اعقبت قرار الحظر العربي النفطي في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ادعت الدوائر الامريكية ان ما تستورده من البلاد العربية لا يزيد عن ٦ بالمائة من مجموع حاجاتها النفطية . ولكن *U.S. News and World Report* ـ بتاريخ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ كتبت تقول : « إن ارقام حكومتنا تبين الامكنة التي يصدر منها النفط ، والمنتجات المكررة ، وليس المصدر الحقيقي . فمثلاً تستورد اوروبا كمية كبيرة من النفط من الموانىء الايطالية ، ونحن نعرف حالياً ان ايطاليا لا تنتج نفطاً على الاطلاق وان النفط الذي يجري تكريره في المصافي الايطالية يستورد من ليبيا . وتبين الارقام اننا نستورد النفط ايضاً من مصافي الكاريبي ، ولكننا نعرف أن النفط الخام الذي يصل الى هذه المصافي يأتي من الشرق الاوسط . ولدى تحليل معظم الارقام التي تعلنها مختلف الهيئات الحكومية الامريكية ، وغير الحكومية ، يتبين أن حوالى ٢٣ بالمائة من استهلاك الولايات المتحدة للنفط يأتي من البلاد العربية».

(٧) « صناعة البترول في اوابك بالارقام ،» ص ٤٨ ـ ٤٩ .

(٨) « تقديرات امريكية متشائمة لاوضاع سوق النفط العالمية في الثمانينات ،» ص ٣٢ .

تعكس ظهور الولايات المتحدة كقوة مؤثرة في السياسة الدولية ، وتتزعم العالم الرأسمالي ، فقد انعكس ذلك على المناطق الاستراتيجية المهمة في العالم ، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي . وبدأت تظهر ـ في خضم المواجهة بين المعسكرين ـ المخاوف لدى الامريكيين وحلفائهم من أن يتمكن الاتحاد السوفياتي ـ باحتلال الشرق الاوسط ، وفي مقدمته منطقة الخليج ـ من أن يشق طريقه الى اقصر طريق للاتصال البحري والجوي بين الشرق والغرب[٩] .

وقد بدا ذلك واضحاً منذ أن اعلن دالاس ، وزير الخارجية الامريكي عام١٩٥٣ أنه « اذا سقطت تلك البقعة المهمة في ايدي الاتحاد السوفياتي ، لترتب على ذلك اختلال في توازن القوى ، وسيطرة السوفيات على سائر طرق المواصلات بين الشرق والغرب ، وبين آسيا وافريقيا ، خصوصاً وان في الشرق الاوسط قواعد بحرية لا غنى عنها للقوى البحرية الامريكية او البريطانية يمكن استخدامها استخداماً طيباً بواسطة التكتيك البحري للوصول الى قلب الاراضي السوفياتية من البحر الاسود . كما أن فيه قواعد جوية يمكنها تهديد الاستراتيجية الحربية السوفياتية » .

ومع تزايد الاهمية الاستراتيجية للخليج بالنسبة للولايات المتحدة واوروبا الغربية والعالم الرأسمالي بصفة عامة ، استناداً الى حقيقة اعتباره المصدر الرئيسي للطاقة ، فإن مجرد قرب هذه المنطقة شديدة الحساسية الى الاتحاد السوفياتي جعلها موضع تهديد محتمل دائماً ، ولو نظرياً على الاقل ، بالنسبة للعالم الغربي . ومن هنا ترشحت ـ في الكتابات الغربية السياسية المعاصرة ـ افكار مؤداها انه « ما دام الاتحاد السوفياتي يسعى الى تحطيم الرأسمالية لصالح الشيوعية ، ففي المناطق الاستراتيجية مثل الخليج ، يكون من المصلحة بالنسبة للغرب المحافظة على الاستقرار فيها ، في حين يهم السوفيات دائماً أن تثور فيها « التوترات المحكومة » »[١٠]. وترى تلك التحليلات ان الوفاق في اوروبا يشجع اكثر على اثارة القلاقل في الاماكن الأخرى ، كما انه لا شك في أن تطورات حرب تشرين الاول / اكتوبر بالذات قد اظهرت « مدى اعتماد النظام الرأسمالي العالمي بمجمله على النفط العربي ، حيث يؤدي الحرمان من تلك الثورة الى الاضرار الاقتصادي الخطير بها ، سواء في شكل تضخم ، او في شكل كساد وبطالة وركود اقتصادي ، بما يترتب على ذلك من آثار سياسية واجتماعية خطيرة »[١١] .

ويذكر التقرير السابق الاشارة اليه ، والصادر عن مكتب الميزانية التابع للكونجرس أن الاتحاد السوفياتي « قد يلجأ الى استغلال الاعتماد الامريكي على نفط الشرق الاوسط بواحدة من طريقتين : اولاً ، يمكن أن يلعب دوراً نشطاً في تأييد الاوبك ، بدعم الدول المنتجة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً . وثانياً ، أن يقوم بدور سياسي مباشر على صعيد المنطقة »[١٢] .

---

(٩) احمد يوسف احمد ، « السياسة السوفييتية تجاه اسرائيل ، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ ،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤) (غير منشورة) .

(١٠) D.L. Price, «Stability in the Gulf: The Oil Revolution,» *Conflict Studies* (Institute of the Study of Conflict), no. 71 (May 1976), p. 13.

(١١) سمير كنفاني ، « ثروة النفط العربي والموقف السوفييتي من النزاع العربي ـ الاسرائيلي ،» **شؤون فلسطينية** ، العدد ٤٨ (آب / اغسطس ١٩٧٥) ، ص ١٠٤ .

(١٢) « تقديرات امريكية متشائمة لاوضاع سوق النفط العالمية في الثمانينات ،» ص ٣٢ .

ثانياً : السياسة الامريكية تجاه الخليج في السبعينات

منذ اوائل الخمسينات ، سيطرت على السياسة الامريكية في الخليج ، وفي اطار سياستها ازاء منطقة الشرق الاوسط بصفة عامة ، فكرة التحالف أو الامن الاقليمي التي اتخذت اكثر من صيغة مثل التصريح الثلاثي في ايار / مايو ١٩٥٠ ومشروع « قيادة الشرق الاوسط المتحالفة » ثم تضمين الشرق الاوسط في اطار نظرية « الردع الشامل » ، ثم حلف بغداد ، والحلف المركزي ، ثم مشروع ايزنهاور ، واخيراً ما سمي « بسياسة الرد المرن »[١٣] .

ومع اوائل السبعينات ، طورت السياسة الامريكية في الخليج عديداً من الممارسات بهدف حماية مصالحها ، وتحقيق اهدافها في المنطقة ، وهي الممارسات التي تبلورت في : دعم القوى الاقليمية الصديقة ـ ودعم الوجود الامريكي الدائم في المنطقة (سواء في صورة قواعد او تسهيلات) ـ ثم تطوير امكانات التدخل العسكري المباشر فيها .

لقد عرف الاعتماد على القوى الاقليمية في حماية المصالح الامريكية ، باسم الفتنمة او « مبدأ نيكسون » ، وفرض واقع منطقة الخليج « خصوصيته » على تطبيق هذا المبدأ ، مثل حقيقة أن النظم الصديقة للولايات المتحدة في المنطقة ، معظمها منتج للنفط ، ويمتلك كميات كبيرة من فوائض الاموال النفطية ، مما لا يتطلب ـ بالتالي ـ دعماً مالياً من الولايات المتحدة (كما حدث في ڤيتنام الجنوبية ، على سبيل المثال) .

في هذا الاطار ، نظر الى كل من السعودية وايران في ظل حكم الشاه ، على انهما تمثلان « نقطتي الارتكاز » في المنطقة ، وان تعاون هاتين الدولتين كان يمكن أن يوفر ما يسمى بـ « اطار قوي للاستقرار الفرعي ـ الاقليمي » في منطقة الخليج[١٤] . وقد كان هذا يعني اكثر من حقيقة **أولاً** : ازالة التناقضات بين السعودية وايران الى اقصى حد ممكن . فتزايد القوة الايرانية والنفوذ الايراني في الخليج ، كانا يثيران مخاوف السعودية . وفي المقابل ، فإن تزايد القوة السعودية لم يكن امراً ساراً للحكم الايراني ، لاسباب كثيرة ليس اقلها وجود سلاح حربي حديث وكثيف في يد بلد عربي مجاور ، له رأيه في مستقبل الخليج ونفوذه لدى الدول المطلة على شواطئه . **ثانياً** : التركيز ـ بالنسبة لايران ـ على القوة العسكرية ، اما السعودية فقد كان هناك اهتمام بما تتمتع به من نفوذ سياسي بالاساس،داخل النظام الفرعي لمنطقة الشرق الاوسط وشمالي افريقيا كله ، بخاصة وان المساعدات العسكرية للسعودية صممت لتكون دفاعية بالاساس . **ثالثاً** : تنسيق العلاقة مع القوى الاقليمية الاخرى داخل النظام شرق الاوسطي، فالسعودية بعلاقتها المتنامية مع مصر ، والمساعدات التي كانت تقدمها لها في ذلك الحين، نظر اليها كقوة تساعد على تحديد الدور المصري في الخليج ، الى جانب تشكيلها رابطة بين مصر وايران[١٥] . اما ايران فكانت تتعاون مع اسرائيل لنقل نفطها الى الاسواق الاوروبية ، وهذا

---

(١٣) Gal-Agha Madadi, *American Foreign Policy Through Alliance and Its Application in the Middle East* (Ann Arabor, Mich.: Michigan University Microfilms, 1964), p. 93.

(١٤) Enver M. Koury, *Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area* (Beirut and London: Institute of Middle East and North Africa Affairs, 1973), p.48.

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

كان يصدق بشكل خاص على حماية تدفق النفط من ايران عبر خليج عدن الى البحر الاحمر الى نقطته المتوسطة (ميناء ايلات) على خليج العقبة .

ولقد ساهمت عوامل كثيرة في أن تتبوأ ايران ، في ظل حكم الشاه ، مكانتها تلك في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط ، في مقدمتها : الموقع الاستراتيجي المهم الذي تتمتع به ويجعلها مؤثرة على منطقة الخليج بأكملها ، وكذلك البحر الاحمر وافريقيا ، والكثافة السكانية العالية بالقياس الى الدول المواجهة لها ، ثم القوة الضاربة المهيأة للتدخل العسكري .

من ناحية ثانية ، اهتمت السياسة الامريكية **بانشاء القواعد العسكرية** ،والحصول على **التسهيلات البحرية ، في منطقة الخليج** ، كأداة لتأمين مصالحها وتحقيق اهدافها . في هذا الصدد يمكن الاشارة أولاً الى الوجود العسكري الامريكي في قاعدة « الجفير »، وهو الوجود الذي يعود الى عام ١٩٤٩ حينما استطاع الامريكيون الحصول على تسهيلات لاسطولهم من الانجليز للرسو في تلك القاعدة . وبعد قرار الانسحاب من شرق السويس ، وما رافقه من تدفق الاسطول السوفياتي الى المحيط الهندي ، وبعد انتهاء سريان المعاهدة التي تقضي بحماية بريطانيا للبحرين ، كان على الولايات المتحدة أن تدخل في مفاوضات مباشرة مع البحرين للبقاء في الجفير . وتحت حجة « سد الفراغ » الذي تركه الانسحاب البريطاني من الخليج ، ولتحقيق ما سمي « استقرار المنطقة » و « عرقلة اي وجود سوفياتي محتمل » وقعت الحكومة الامريكية مع حكومة البحرين في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ الاتفاقية التي حصلت بمقتضاها البحرية الامريكية على تسهيلات معينة في قاعدة الجفير . وقدمت هذه التسهيلات الى القوة البحرية الامريكية العاملة في الشرق الاوسط . وعلى الرغم من أن البحرين اعلنت في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ « انهاء الاتفاقية وطالبت البحرية الامريكية بانهاء وجودها في خلال عام ،» الا أن الوجود الامريكي لم ينته من الجفير .

ثم اكتسب الوجود العسكري الامريكي في الخليج بعداً آخر في بدء عام ١٩٧٥ عندما عقد الرئيس الامريكي فورد والسلطان قابوس الاتفاقية التي سمح بمقتضاها للامريكيين باستعمال الجزر التابعة للسلطنة وهي جزيرة « مصيرة » ، التي تساهم في التحكم في منطقة الخليج بأكملها ، وكانت ـ قبل ذلك ـ مستأجرة من جانب بريطانيا بمقتضى معاهدة وقعت عام ١٩٥٠ ثم عام ١٩٥٨ وذلك لخدمة خطوط الطيران البريطانية مع ايران والهند وباكستان .

على أن حرب تشرين الاول / اكتوبر والحظر النفطي الذي رافقها ، ساهما في بلورة نمط جديد من المشروعات الامريكية تجاه الخليج ، وهي مشروعات التدخل العسكري المباشر . ويمكن العودة بتلك المشروعات الى بدء عام ١٩٧٤ عندما تحدث وزير الدفاع الامريكي عن « امكانية القيام بعمل عسكري ضد الدول المنتجة للنفط ، اذا هددت سياساتها بعرقلة العالم الصناعي »[١٦] . وتواترت مع تلك التصريحات وبعدها ، انباء وتلميحات من واشنطن يفهم منها أن مسألة التدخل الامريكي المسلح والمباشر، ضد الدول المنتجة للنفط مسألة واردة في الحسبان على الاقل ، مثل الحديث الذي ادلى به هنري كيسنجر الى مجلة « بيزنس ويك » في ٢ كانون الثاني / يناير

---

(١٦) Ian Smart, «Oil, The Super Powers and the Middle East,» *International Affairs,* vol. 53 , no. 1 (January 1977), p. 24.

١٩٧٥وقال فيه « انه لا يستطيع استبعاد استخدام القوة العسكرية اذا تعرض العالم لاختناق نفطي بسبب منتجيه في الشرق الاوسط » .

ولكن التصريحات والافكار في تلك الفترة لم تقتصر على المسؤولين الرسميين ، بل تعدتها الى الدارسين والمحللين الذين برز منهم بالذات روبرت تكر Robert Tacker الاستاذ بجامعة جون هوبكنز الذي عرض افكاره في صحيفة « واشنطن بوست » في كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ حول امكانية القيام بعمل عسكري امريكي في الخليج ضد دول النفط . وتضمنت تلك الافكار ثلاث نقاط مهمة هي :

طالما أنه من الصعب تقليص حاجات الولايات المتحدة من الطاقة ، فلا بد من التفكير في استخدام القوة ، لضمان مصادر الطاقة ، اي حقول نفط الخليج .

ـ إن المنطقة المنتجة للنفط مجرد شريط ساحلي قليل العمق طوله حوالى ٤٠٠ ميل مما يعني امكانية القيام بعمليات عسكرية خاطفة وفعالة ، لاحتلال هذا الشريط ، باقل قدر من الخسائر .

ـ في حال لجوء الدول النفطية الى تفجير آبار النفط خلال هذه العملية العسكرية ، سيكون بالامكان ترميم هذه الآبار في ظل الاحتلال الامريكي ، خلال فترة تراوح بين ٣ اشهر و ١٢ شهراً .

على أن البعض الآخر كان لهم رأي مخالف ، مثل « جورج بول» الذي كان وكيلاً لوزارة الخارجية الامريكية في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٦ ، فقد ركز هذا في مقال له بمجلة « نيوزويك » على احتمالات رد الفعل السوفياتي مؤكداً « ان اي تحرك لاحدى القوتين العظميين ، سيتبعه حتماً تحرك مماثل ، وهذا ما اثبتته حالة الطوارىء التي اعلنتها الولايات المتحدة في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ » . ولكن معارضة فكرة الغزو لم تنبع من هذا التقرير لموقف الاتحاد السوفياتي فقط ، وانما تعدته الى مجموعة اخرى من الاسباب التي ساقها المحللون الغربيون ، مثل :

ـ إن استخدام القوة على هذا النحو سوف يدمر ميثاق الأمم المتحدة ، ويسيء لزعامة امريكا المعنوية في العالم(١٧) .

ـ إن استخدام القوة او التهديد باستخدامها في المنطقة ، سوف يؤدي الى اضعاف المنحى المعتدل للدول الخليجية الحديثة ، وتعزيز الاتجاهات الراديكالية فيها ، وهو امر **لا يزال الامريكيون يحاولون تفاديه طوال جيل كامل**(١٨) .

ـ قد يكون ممكناً ـ كما يقول تكر ـ القيام بضربة عسكرية هادئة واحتلال بعض مناطق النفط على طول سواحل الكويت والسعودية وقطر والبحرين والامارات، قبل أن تتمكن هذه الاقطار من تدمير حقولها النفطية كلياً ، ولكن هذا سوف يلهب نار الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ويزيد من قلق السوفيات ، ويثير الغليان في شمالي افريقيا . واذا دخلت العراق وايران والسعودية وعُمان هذا الصراع ـ وهي ستفعل هذا على الارجح ـ فإن تضاريس ارض

---

(١٧) اميل نخلة ، « الولايات المتحدة والدول المنتجة للنفط : المشاركة لا القوة ، » **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (جامعة الكويت)، السنة ٢ ، العدد ٦ (نيسان / ابريل ١٩٧٦) ، ص ٢٥٧ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٢٥٩ .

هذه العملية ، سوف تختلف كثيراً عما ذكره تكر .

وايا كانت التحفظات على الفكرة ، فإن القوة المنوط بها تنفيذها قد وجدت طريقها الى الوجود ، كما تأكد ذلك بالخبر الذي اذيع من واشنطن في ايلول / سبتمبر عام ١٩٧٧ والذي افاد بأن الرئيس كارتر قد وقع في نهاية آب / اغسطس ١٩٧٧ مذكرة خاصة بالاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط ، تتولى بموجبها الولايات المتحدة العمل عسكرياً في تلك المنطقة ـ بما في ذلك الخليج وايران ـ ضد اي عدوان[١٩] .

ثالثاً : السياسة الامريكية والمتغيرات الخليجية الجديدة

لم تكد حقبة السبعينات تشرف على الانتهاء ، حتى ووجهت السياسة الامريكية في الخليج بعدة متغيرات ، خليجية او قرب الخليج ، كان لا بد من أن تطرح على الاستراتيجية الامريكية في المنطقة تحديات تحتم سرعة الاستجابة لها ، أو التكيف معها . ففي قلب منطقة الخليج : منذ اواخر عام ١٩٧٧ وطوال عام ١٩٧٨ تصاعدت احداث ايران بسرعة فاقت كل التوقعات ، لتطيح ـ بشكل نهائي ـ في شباط / فبراير ١٩٧٩ ـ النظام الشاهنشاهي وتطيح معه اهم اعمدة الاستراتيجية الامريكية في المنطقة ، طوال عقد السبعينات .

في الوقت نفسه ، وبتوازن مثير مع الاحداث ، كانت تتم غرب الخليج وشرق البحر المتوسط وقائع وتداعيات مبادرة الرئيس السادات ، ابتداء من زيارة القدس في تشرين الثاني / نوفمبر١٩٧٧ومروراً باتفاقيات كامب ديفيد في ايلول/سبتمبر١٩٧٨وانتهاء بتوقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية في آذار / مارس ١٩٧٩ ـ اي بعد شهر واحد من الاطاحة بنظام الشاه .

وفي العام نفسه وقبل ايام قليلة من انقضائه ، نشرت وكالات الانباء ووسائل الاعلام ، اخبار التدخل السوفياتي واسع النطاق في افغانستان شرق الخليج ، مدشناً بذلك تغيراً كيفياً ومثيراً في حجم التدخل العسكري السوفياتي ونوعيته داخل البلدان غير الشيوعية في العالم الثالث . وبصرف النظر عن اختلاف مفهوم « المفاجأة » بالنسبة لكل من تلك الاحداث على حدة ، فلا شك أن كلاً منها كان ينطوي على تغيير جذري لا شك فيه ، وعلى تأثير يفوق النطاق المحلي له . وفي حين اتجهت كل من واقعة الثورة الايرانية ، وواقعة التدخل السوفياتي في افغانستان ، اتجاهاً مضاداً لاهداف السياسة الامريكية ، ومهدداً لمصالحها في الخليج ، فإن المبادرة ونتائجها ـ اتجهت من الناحية الواقعية ـ في اتجاه مواتٍ للسياسة الخارجية الامريكية ، حتى وان حاولت الاقطار العربية ـ نظرياً ـ الفصل بين المصالح الامريكية والمصالح الاسرائيلية، واقناع الولايات المتحدة بأن هذا المسار للتسوية ـ بما يحمله من اضطرابات محتملة على الاوضاع في الخليج ـ سوف يهدد المصالح الامريكية .

في ضوء تلك الحقائق عملت السياسة الامريكية ، ليس على مواجهة الآثار المضادة في افغانستان وايران فقط ، وإنما ايضاً على محاصرة الآثار الجانبية لكامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، ثم استغلال منجزاتهما بشكل يعوض ـ بدرجة او بأخرى ـ تلك الآثار

---

(١٩) الاهرام (القاهرة) ، ١١/ ٩ / ١٩٧٧ .

المضادة التي حملتها رياح الخليج ، وجنوبي غربي آسيا . فبعد سقوط نظام الشاه حدث تغير عميق في حجم النفوذ الامريكي ونوعيته في الخليج . حيث كانت ايران القوة الرئيسية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة لدعم نفوذها ومصالحها في المنطقة ، وقاعدة اساسية لحصار الاتحاد السوفياتي والتجسس عليه ، كما كان نظام الشاه قوة مهمة في يد الولايات المتحدة داخل الاوبك . فضلاً عن ذلك ، فقد اهتزت ثقة دول المنطقة الصديقة للولايات المتحدة في مدى قدرة هذه الاخيرة على حماية انظمتها ، مما رتب تحفظات عديدة على العلاقة معها . كما اتجهت دول الخليج ـ بشكل عام ـ الى التفكير في انتهاج سياسات غير عدائية تجاه الاتحاد السوفياتي ، وتوثيق العلاقات مع الدول « الراديكالية » الاخرى .

من جانب آخر ، رأى الامريكيون أن السوفيات ـ بوجودهم الكثيف والمؤثر في افغانستان قد ازالوا هذا البلد ـ اي افغانستان ـ كمنطقة عازلة ، وخلقوا قوة ضاربة على مقربة من المحيط الهندي والخليج العربي ، ووضعوا دولتين اخريين في وضع « مكشوف » هما باكستان وايران . بل إن باكستان اصبحت بدورها دولة حاجزة خاصة بسبب سيطرتها على ممر خيبر الشهير الذي يعد مدخلاً استراتيجياً الى القارة الهندية . ورأى الامريكيون في التدخل السوفياتي اهدافاً « خليجية » لا شك فيها مثل الاقتراب من مناطق انتاج النفط « تمهيداً للسيطرة عليها » او اقتسام مواردها مع الغرب ، بسبب العجز المتوقع في انتاج النفط السوفياتي في الثمانينات ، وكذلك الاقتراب من المياه الدافئة ـ حلم الروس القديم ـ في المحيط الهندي . وبالوجود في افغانستان لم يعد يفصل السوفيات عن تلك المياه سوى الحدود الباكستانية .

فإذا كانت الثورة الايرانية والتدخل السوفياتي في افغانستان يشكلان اهم التغيرات التي سوف تؤثر على مسار السياسة الامريكية في المنطقة ، فإن الخليج شهد حدثين بالغي الاهمية ، الاول ، هو الاحداث التي وقعت في المسجد الحرام في مكة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ وأثارت المخاوف لدى الامريكيين والعالم الغربي حول الاوضاع هناك . والحدث الثاني اتى بعد ذلك بما يقرب من العام ، في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ـ وهو اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية .

في ضوء هذه المتغيرات اكتسبت الاستراتيجية الامريكية في الخليج ملامح جديدة ، واتخذت سياسات تدعيم القوى الامريكية ، والحصول على القواعد والتسهيلات ، وتطوير امكانات التدخل المباشر ،.. اتخذت صيغاً متطورة وتغيرت اولوياتها في مواجهة الاخطار التي قدرتها الادارة الامريكية . فبعد سقوط نظام الشاه في ايران تبلور حجر الزاوية للسياسة الامريكية الجديدة ، في طرفي المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، التي جرى التوقيع عليها في ١٦ آذار / مارس ١٩٧٩ ولم يعن هذا تدعيم القوة العسكرية للبلدين فقط(مع الافضلية لاسرائيل) وإنما ايضاً خلق علاقات عسكرية مباشرة معهما . واكدت اسرائيل ـ من ناحيتها ـ على تفوقها التقليدي (عسكرياً وتكنولوجياً وحركياً) وعلى « استقرارها السياسي » بالقياس الى الاقطار العربية الاخرى . ثم برهنت ، بالدليل المادي الملموس ومن خلال غارتها على المفاعل النووي العراقي في حزيران / يونيو عام ١٩٨١ ، على قدرتها على التأثير المباشر في ارض الخليج ، بما في ذلك استعمال القوة الضاربة المسلحة .

اما النظام المصري ، فقد حرص باستمرار على توضيح مزايا مصر كقوة مؤثرة في

المنطقة ، واعلن عن استعداده لتقديم التسهيلات اللازمة للقوات العسكرية الامريكية ، في اي لحظة يمكن أن تحتاج اليها ، بالاضافة الى القواعد والتسهيلات الامريكية الاخرى قرب الخليج . على أن فكرة « التدخل العسكري المباشر » في الخليج اخذت تكتسب ابعاداً مهمة جديدة في اطار ما عرف باسم « مبدأ كارتر » الذي يركز على العودة الى استعمال القوة العسكرية الامريكية . ولم يعن هذا تخلياً عن « مبدأ نيكسون » الخاص بالاعتماد على القوى الاقليمية لحماية المصالح الامريكية . وانما اصبح يعني ـ في الواقع ـ تعويض القصور الناجم من الاعتماد على القوى الاقليمية في الاساس ، كما برهنت على ذلك الثورة الايرانية ، بخاصة وان القوى الاقليمية الاخرى (مصر واسرائيل) بعيدة نسبياً عن الخليج .

على أن الصياغة لفكرة التدخل العسكري المباشر ، لم تقتصر على اعطائها اطاراً فكرياً جديداً ، واولوية اعلى ، أو توسيع نطاقها في العمل ، وإنما احيطت بمبررات جديدة ، وفضلاً عن الحديث عن الحاجة لاستخدام القوة ضد « الدول المنتجة للنفط » في حال فرض حظر نفطي ـ كما كان يقال في منتصف السبعينات ، تصاعد الحديث الآخر عن استخدام القوة الامريكية لمواجهة « التهديدات التي تتعرض لها دول الخليج »، والتي تشمل العدوان الخارجي او الداخلي ! كذلك فإن تدعيم امكانات التدخل العسكري الامريكي المباشر في الخليج يعكس منطق الاستجابة الامريكية للتهديدات التي تطلق ـ بين حين وآخر ـ في المنطقة العربية لاستخدام « سلاح النفط » لارغام الولايات المتحدة على اتخاذ موقف اكثر ايجابية من القضية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي للارض العربية . فهذا المنطق يرفض الربط (الذي يحاول العرب ايجاده) بين أمن الخليج ، وبين قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وبالتالي مواجهة التهديد ليس بالخضوع للمطاليب العربية ، وإنما بالمواجهة المباشرة ، على ارض الخليج ، ان استلزم الأمر[٢٠] .

في هذا الاطار برز الحديث عن قوة الانتشار السريع الامريكية ، كقوة تناط بها عمليات التدخل الامريكي في الخارج ، خصوصاً في الخليج العربي . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ وصلت وحدة من تلك القوة الى مصر قوامها ١٤٠٠ رجل للقيام بتدريبات مشتركة مع القوات المصرية . ووفقاً لما اعلنه رئيس الاركان المصري ، فإن القوات الامريكية كانت تستهدف من ذلك « دراسة طبيعة الأرض بالمنطقة ، والاحوال الجوية السائدة ، التي هي اقرب ما تكون الى طبيعة المناطق في شبه الجزيرة العربية والخليج ، التي قد تلجأ القوات الامريكية الى العمل فيها[٢١] .

في ضوء هذه المتغيرات كلها ، يمكن فهم رد الفعل الامريكي ـ العصبي والمتشدد ـ من « مبادرة بريجنيف » حول الخليج في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ والتي دعا فيها الرئيس السوفياتي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان والصين الى اصدار وعد بعدم التدخل بأي شكل من الاشكال في شؤون بلدان الخليج ، فقد ردت الخارجية الامريكية بأنه « غير وارد بالمرة التفكير في فتح مفاوضات مع الاتحاد السوفياتي بشأن تخفيف التوتر في منطقتي الخليج والمحيط الهندي ، ما لم

---

(٢٠) إن هذا لا ينفي أن بعض الدوائر الاقتصادية او المتخصصة في الولايات المتحدة تلوح بامكانية خضوع الولايات المتحدة ، مستقبلاً ، لمثل تلك الضرورات . انظر ـ على سبيل المثال : « تقديرات امريكية متشائمة لاوضاع سوق النفط العالمية في الثمانينات ، » ص ٣٠ .

(٢١) **الاهرام** (القاهرة)، ١٧ / ١١ / ١٩٨٠ .

يقدم الكرملين ـ على الاقل ـ على خطوة ملموسة نحو سحب قواته من افغانستان » !

وهكذا تقابلت حقيقتان : ازدياد اهمية وحيوية المصالح الامريكية والغربية في الخليج ، واهتزاز الخليج بالعديد من التغيرات والتطورات في قلبه وحول اطرافه ، لتزيد من حساسية المنطقة ، ومن احتمالات أن تظل بؤرة متخمة باحتمالات التفجر والصراع ، تماماً مثلما تنطوي ارض الخليج على خزائن النفط والطاقة ! □

نحو دورة عربية للوقود النووي : نظرة عامة (*)

د. عدنان مصطفى

استاذ الفيزياء بكلية العلوم ـ جامعة دمشق ، الامين العام المساعد لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

« إن مستقبل الطاقة النووية هو بالنهاية مسألة سياسية واقتصادية ونحن التقنيين يمكننا الاسهام في حلها وليس حسمها» .
آلفين واينبرغ ، ١١ نيسان / ابريل ١٩٨٠

تلخيص

استهلك الوطن العربي ٢٩ تيراواط ساعي و ٤٣ تيراواط ساعي و ٨٥ تيراواط ساعي من الطاقة الكهربائية خلال الاعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٠ على التوالي ، حيث تناصف مشرق الوطن العربي ومغربه استهلاكها تقريباً . ويتوقع أن ترتفع امكانية التوليد الكهربائية العربية من مجمل قدره ٢٨ غايغاواط عام ١٩٨٠ الى ٦٥ غايغاواط عام ١٩٩٠ والى ١٢٠ غايغاواط عام

(*) تسهيلاً للقارىء ، فيما يلي تفسير لبعض المصطلحات الواردة في الدراسة :

١ ـ غايغاواط (Gigawatt) = الف مليون واط ، ويكتب احياناً : غايغاواط (الكترون) (e) GW .

٢ ـ ميغاواط (Megawatt) = مليون واط ، و يكتب احياناً : ميغاواط (الكترون) (e) MW .

٣ ـ GWH : غايغاواط ساعي .

MWH : ميغاواط ساعي (ميغا يساوي مليون) .

KWH : كيلو واط ساعي (كيلو يساوي الف) .

TWH : تيرا واط ساعي (تيرا يساوي مليون مليون) .

٤ ـ quad : مقياس للطاقة = جول (Joules) .

٥ ـ **المفاعلات** : تسمية المفاعل تتم حسب طريقة التبريد (Coolant) او حسب طبيعة المعدِّل (Moderator) . فأنواع :

PHWR, PHW (Candu), BWR, PWR, BLW, HWR (Organ), HWR, LWCHWR, LWGR, LWR, LWBR, BHWR

تستخدم الماء الثقيل او الخفيف ، العادي او المضغوط او في حالة الغليان ، كمبرِّد وفي اكثر الاحيان كمعدِّل ايضاً .

اما : AGR و HTGR و ماغنوكس (Magnox) وغراف (على انواعه) و GCHWR و غراف ـ صوديوم ، فتستخدم نوعاً من الغاز او الهواء (مثلاً صوديوم سائل او ثاني اكسيد الكربون ، او الهواء) كمبرد . واكثرها يستخدم مادة الغرايفايت كمعدِّل اما LMFBR فلا تستخدم معدِّلاً . (المترجم)

٢٠٠٠ . كما ينتظر أن ترقى مساهمة الطاقة الكهرمائية الى ٨ غايغاواط ابان آخر القرن . وربما تسنى لبرنامج نووي عربي مشترك في منتصف التسعينات أن يوفر امكانية توليد كهربائية قدرها ٢٠ غايغاواط تستبدل إمكانية مكافئة تعمل على النفط والغاز .

وفي ضوء هذه الحقائق ، اضافة الى حقيقة وفرة مصادر اليورانيوم العربية يمكن أن يحقق الوطن العربي ، درجة عالية من الاستقلال في هذا المجال ، وبخاصة اذا تم تكوين وسيلة عربية لامداد الوقود النووي . هذا ، وبين البحث معالم عامة لدورة وقود نووي عربية لامداد عشرين منشأة نووية عربية مرتقبة قبل انتهاء القرن الحالي .

مقدمـــة

يطل شبح على العالم ، هو شبح ازمة عالمية في الطاقة ، فلقد أرست اكثرية الدول الصناعية نموها الاقتصادي المتطور ، وسويات عيشها المزدهرة دوماً على النفط الرخيص . كما أدت هيمنة اطراد نمو استهلاك النفط وتمادي استخداماته اللاعقلانية الى دنو هذا الصنف المتميز من مصادر الطاقة من مرحلة النضوب الاخيرة ، وهي باعتقادنا مرحلة لن تمتد اكثر من ثلاثة عقود فقط من الآن . ومن جهة اخرى سيواجه الجزء الاكبر من العالم النامي العقود المبكرة من القرن المقبل ، وهو خالي اليدين من اي امكانات مؤملة لمصادر الطاقة التقليدية فيما عدا بعض مخلفات من النفط والغاز ، اذ أن ثروته من الطاقة قد تعرضت الى نمط عارم من الاستنزاف من جهة وبـات محملاً بعبء الجيل التالي لخططه التنموية من جهة اخرى . اما التوق المتعاظم في الدول النامية لحيازة مصادر جديدة مؤملة للطاقة ، كالطاقة النووية مثلاً ، فقد سعت الدول النووية الكبرى الى احباطه بسبب سياساتها المتشددة ومعارضتها تطوير امكانية الطاقة النووية الدولية في اي وقت كان . (الشكل رقم ١) .

على اي حال ، فإن شبح أزمة الطاقة الزاحف والمعضلة المعقدة لتطويع التقنية النووية لم يحبطا بعض الدول النامية كالبرازيل والهند والباكستان مثلاً عن تكوين قدراتها النووية الذاتية ، بل على العكس من ذلك بادرت هذه الدول بشجاعة الى التركيز الدقيق على المستقبل القريب الذي تتطلع فيه الى تحقيق عدد من المهام الطموحة وفي مقدمتها تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء . ويواجه الوطن العربي الوضع نفسه ، باعتباره جزءاً من العالم النامي ، يسعى لبلورة مهام عدة تنظمها مجموعة من السياسات والافعال المثمرة[١] .

ومن منتصف السبعينات بدأت عدة اقطار عربية تولي اهتماماً بالغاً لحيازة تقنية الطاقة النووية[٢] . ولا بد لهذا الاهتمام اضافة الى حقيقة التطور المرتقب في الطلب العربي على الطاقة النووية ، ان يؤديا معاً الى خلق امكانات كهرونووية قد يصل مجملها الى ٢٠ غايغاواط تتوزع في مشاريع نووية عربية موجهة قبيل عام ٢٠٠٠ . وانطلاقاً من ادراك نتائج الخبرة الواسعة التي حازتها المشاريع النووية عبر العالم فإنه يمكن القول إن درجة استقرار اي مشروع نووي يعود لعوامل عدة اهمها : جدة البرنامج النووي ، ونموذج المفاعلات المستخدمة ، وانماط تشغيلها والبراعة في توفير اليورانيوم اللازم لتشغيلها . وتستمد المشاريع النووية استقلالها من وفرة

---

(١) Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), and Arab Fund for Economic and Social Development (AFESD), Arab Energy Conference, 1, Abu Dhabi, 4-8 March 1979, *Energy in the Arab World* (Kuwait: OAPEC, 1980).

(٢) A. Mustafa, «The Status of Arab Nuclear Potential,» in: Ibid.,vol. 3, pp. 155-218.

الامدادات الوطنية الذاتية لليورانيوم ومن فعالية دورة الوقود الوطنية التي يتم تبنيها .

ولقد تبين لنا مؤخراً أن الاحتياطي المؤكد لليورانيوم في الوطن العربي قد يصل الى ٦٠ الف طن[٣] ، بينما سيتوفر حوالى ٣,٦ مليون طن من اليورانيوم الثانوي الاحتياج كنتاج ثانوي يحصل عليه من انتاج حمض الفوسفور وذلك اعتماداً على الاحتياطي الكبير المكتشف في موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس والاردن وسوريا . وعندما تسلحنا بهذه الحقيقة ، قمنا في هذه الدراسة ، مقترحين عقد دورة وقود نووية عربية ، يحدونا الى ذلك امل كبير ، بأن **تحقيق اقتراحنا هذا كمشروع استراتيجي مشترك ، سيوفر الاستقلال الحقيقي للصناعة النووية العربية** ، منذ اللحظة الاولى لنشوئها .

اولاً : الطلب على الكهرباء في الوطن العربي

يصعب الآن تقويم الامكانية المتوقعة لدورة وقود عربية وتحديد كمية الوقود النووي المطلوبة ، حيث تلتقي عوامل عدة لتحول بيننا وبين التقدم باقتراح مفصل وواف ، ولعل ابرز تلك العوامل هو : الحالة الطفولية لقطاع الطاقة العربية وغموض الانماط العربية للطلب على الطاقة على الصعيدين القطري والقومي والصلة الواهنة للطاقة التي تربط ما بين حدود خط التنمية العربية . والجدير بالذكر أن النخبة العربية المثقفة وغالبية الاقطار والمؤسسات العربية اولت بعض هذه العوامل اهتماماً بالغاً منذ اوائل السبعينات ، حيث تم التوصل الى عدة استنتاجات مهمة اخرجت عقب مؤتمر كاستعرب[٤] والمؤتمر العربي الاول للطاقة[٥] والمؤتمر العربي الرابع للثروة المعدنية[٦]. تحفزنا هذه الافكار الرائدة على اخراج نموذج تجريبي يبين توجه الطلب العربي على الطاقة حتى نهاية القرن الراهن في العلاقة المستنبطة التالية :

$$\text{طاع} = \text{د هـ ل م} \qquad (١)$$

حيث د = ١,٠٦ × ١٠$^{-٣٣}$، ل = ٠,٠٤ ، هـ = العدد الاسي و م = الزمن بالسنوات الميلادية خلال الفترة ما بين (١٩٨٠ و ٢٠٢٠) و (طا) يعبر عنه بالكوادر[٧] (الشكل ١) . وباستخدام نموذج مؤتمر الطاقة العالمي للطلب الدولي على الطاقة نجد ايضاً أن طلب الطاقة العالمي (بالكوادر) هو كما يلي :

$$\text{طا} = \text{ب هـ جـ م}$$

حيث ب = ١,٦٣ × ١٠$^{-٢٨}$ ، جـ = ٠,٠٤، م = الزمن بالسنين الميلادية خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و ٢٠٢٠ . مسترشدين بنمطي النمو في استهلاك الطاقة عربياً ودولياً

---

(٣) A. Mustafa and A. Jassim, «Arab Uranium Resources,» a paper presented at: Arab Confernece on Mineral Resources, 4, Amman, 26-28 April 1981.

(٤) The Conference of Ministers of Arab States Responsible for Application of Science and Technology to Development,Rabat, 16-25 August 1976, *Science and Technology in the Development of the Arab States* (Paris: UNESCO, 1977).

(٥) OAPEC and AFESD, Arab Energy Conference, 1, Abu Dhabi, 4-8 March 1979, *Energy in the Arab World*

(٦) Arab Conference on Mineral Resources, 4, Amman, 26-28 April 1981.

(٧) الكوادر = ١٠^{١٥} وحدة طاقة حرارية بريطانية .

وباستخدام معطيات[٨] ، تمكّنا من توقع الطلب المستقبلي على الطاقة الكهربائية في الوطن العربي وقدر امكانية توليدها ، كما يبين الشكلان ٣ و٤ على التوالي ، ويبدو من المرجح أن يرقى الطلب على الكهرباء في عام ٢٠٠٠ الى حوالى ١٢٠ غايغاواط ساعي سنوياً . وتؤمن الطاقة الكهرمائية حوالى ٨ غايغاواط ساعي فيما يتم توليد ٩٢ غايغاواط ساعي عبر الاساليب التقليدية التي تعتمد النفط والغاز . ونعتقد جازمين بأن مساهمة الطاقة النووية في تلبية الطلب المتوقع اعلاه ستحدد معالمها الصناعية في عام ٢٠٠٠ تقريباً . آخذين بعين الاعتبار حقيقة التطور المرجح للامكانية النووية العربية[٩] . نتوقع اهتماماً عربياً كبيراً بشأن الطاقة النووية في الوطن

شكل رقم (١)

الطاقة النووية اليوم وغداً
منشآت الطاقة النووية العاملة او قيد الانشاء او قيد الطلب
(امكانية التوليد غايغاواط)

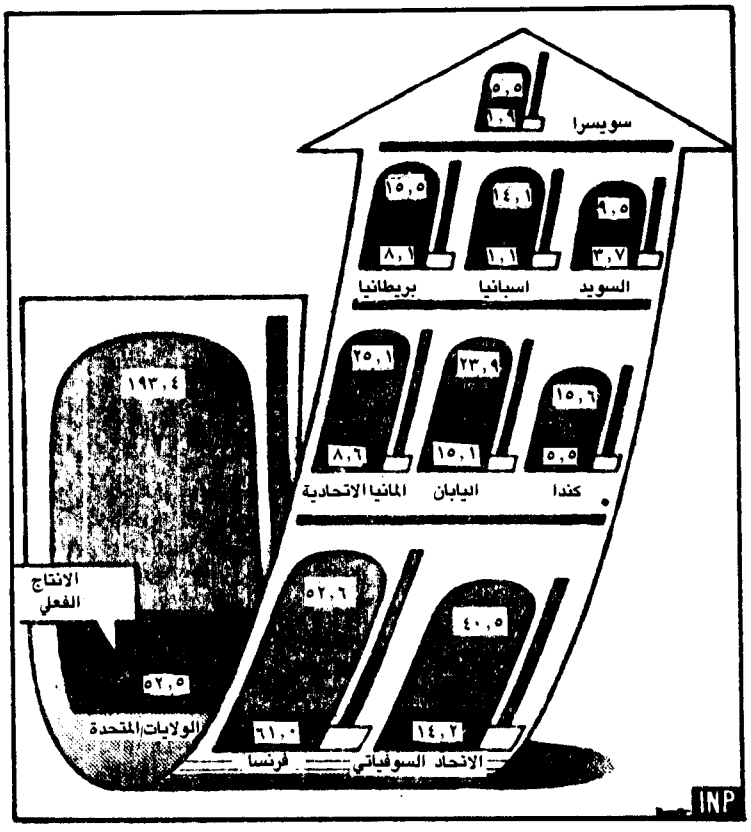

المصدر : استناداً الى : *Globus* اعتباراً من حزيران / يونيو ١٩٨٠ .

(٨) H. Khatib, «Electricity in the Arab World,» in: *Minutes of Arab-Japan Electricity and Energy Conference, Tokyo, 19-20 February 1980,* pp. 35-51.

(٩) Mustafa, «The Status of Arab Nuclear Potentials,».

شكل رقم (٢)

الطلب العالمي والعربي على الطاقة ، للسنوات ١٩٨٠ ـ ٢٠٢٠
(كوادر)

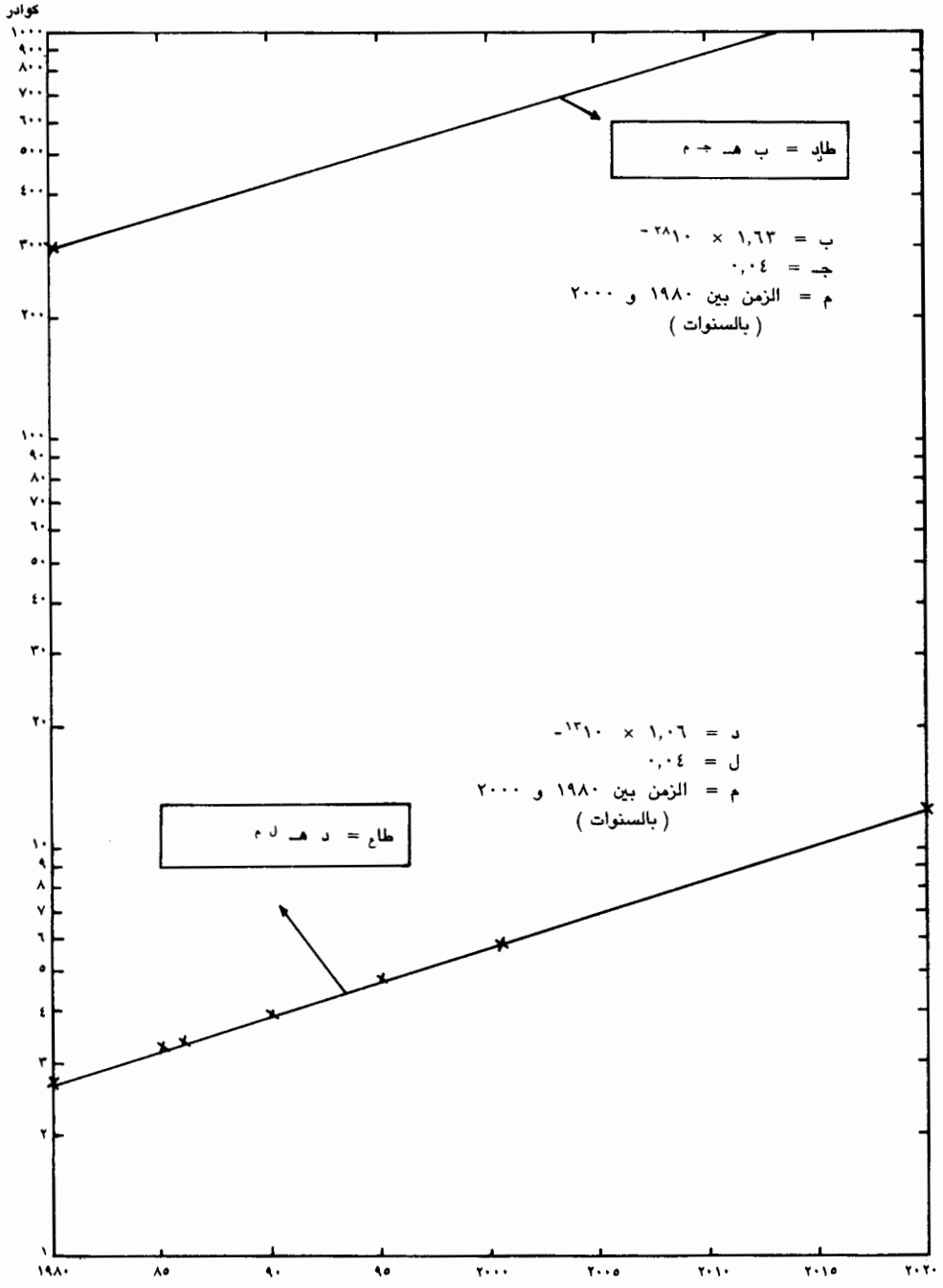

شكل رقم (٣)

الطلب العربي على الطاقة الكهربائية ، للسنوات ١٩٨٠ - ٢٠٠٠
(الف مليار واط - ساعة)

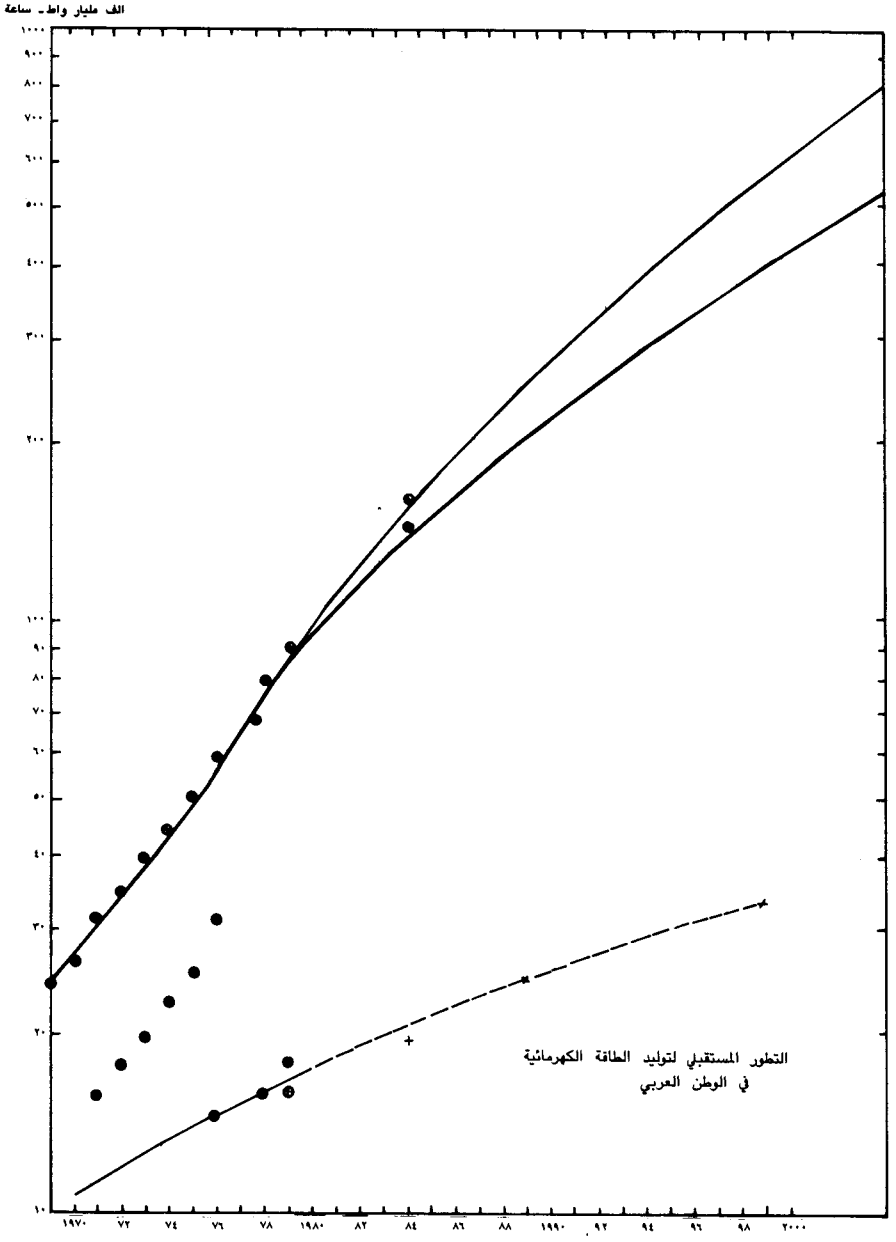

● = استهلاك الكهرباء في المغرب العربي . ● = استهلاك الكهرباء في المشرق العربي .

× = الانتاج المحقق في الوطن العربي . - - = التطور المستقبلي لتوليد الطاقة الكهربائية في الوطن العربي

العربي خلال النصف الاول من العقد الراهن . كما نأمل أن يؤدي مثل هذا الاهتمام الى التزام اوثق بأمر ادخال الطاقة النووية خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ . واذا سارت الامور كما نشتهي . فإنه يمكن للبلدان العربية أن تقوم بانشاء وتشغيل حوالى ٢٠ محطة للطاقة النووية بعد عام ١٩٨٥ سعة الواحدة منها ١ غايغاواط عند عام ٢٠٠٠ وسيتمتع العرب

شكل رقم (٤)

امكانية توليد الطاقة الكهربائية العربية ،
للسنوات ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ (بالغايغاواط)

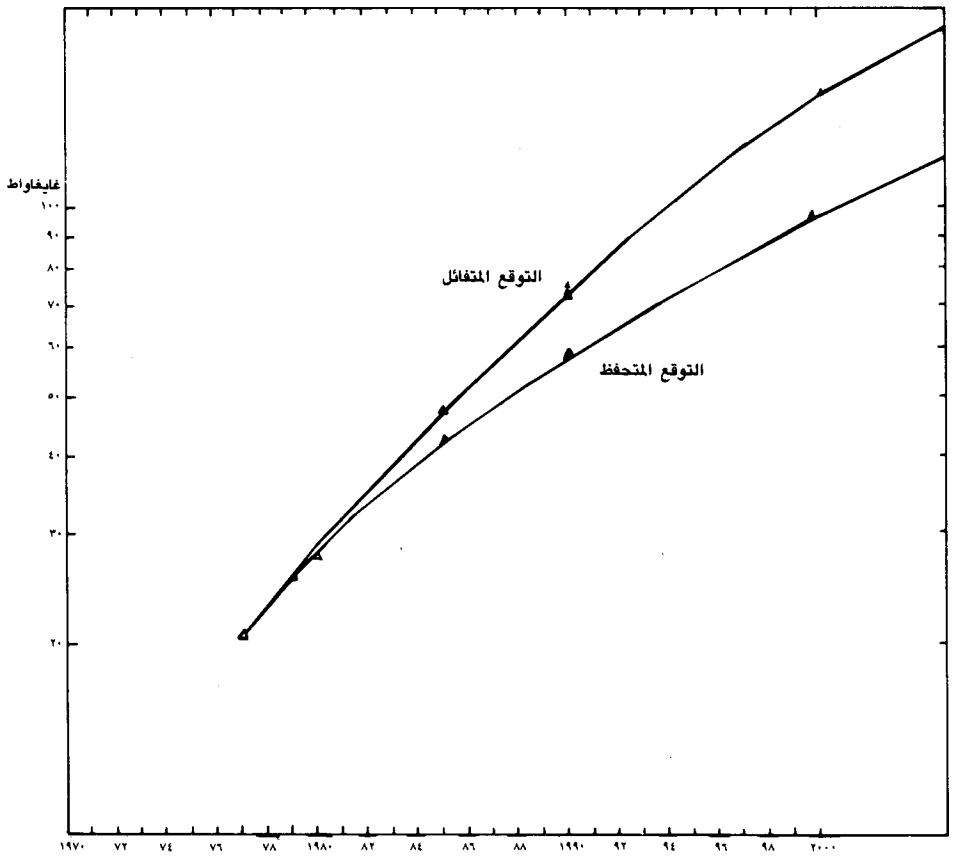

شكل رقم (٥)

تطور تكاليف البناء لمنشآت الطاقة النووية

(من نوع الماء الخفيف سعر غايغاواط)

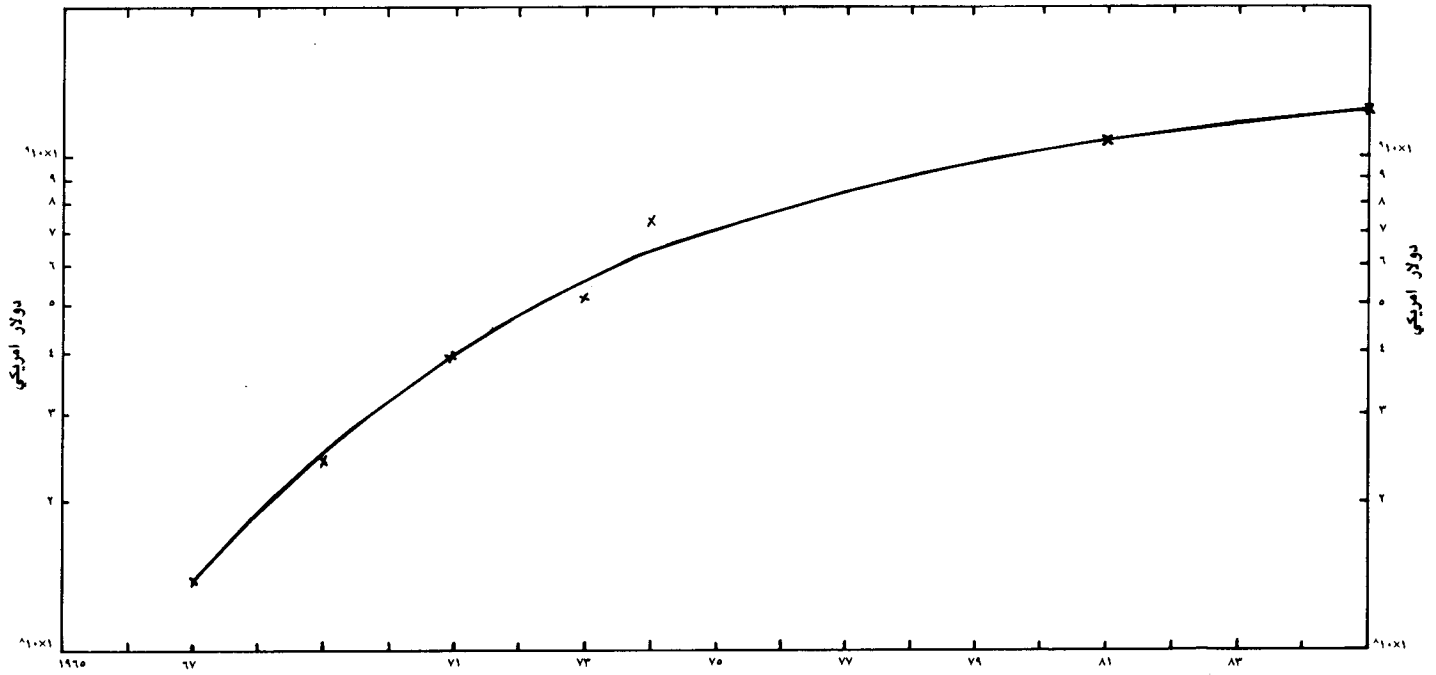

المصدر : استناداً الى :

United States, Energy Research and Development Administration (ERDA), (1980).

عندها بمصادرهم اليورانيومية من جهة كما ستمكنهم هذه المحطات من الابقاء على احتياطياتهم النفطية والغازية وتوفيرها لمشاريع تنموية مهمة من جهة اخرى .

وفي ضوء الزيادة السريعة في تكاليف منشآت الطاقة السنوية (المبينة في الشكلين ٥ و٦) ، فإن العرب بامكانهم الابقاء على قيمة ودائعهم الضخمة المتآكلة في المصارف الاجنبية ، وذلك عن طريق تحويل جزء منها للمنشآت العربية المشتركة . فبناء مفاعل واحد يعمل على الماء الخفيف وبطاقة غايغاواط واحد يؤدي الى توفير ٦٥ مليون دولار تقريباً لو تم بناؤه اوائل السبعينات . واذا افترضنا أن البلدان العربية اجتمعت على اقامة البرنامج المقترح للطاقة النووية والذي تبلغ طاقته ٢٠ غايغاواط في منتصف الثمانينات، فإن الاستثمار المطلوب سيكون في حدود ٢٥ مليار دولار . وتجدر الاشارة الى أن هذا المبلغ يساوي تقريباً قيمة عائدات النفط العربية المحصلة نتيجة تصدير ١٢ مليون برميل يومياً لمدة اربعين يوماً في ١٩٨٥ . ويمكن أن يحقق البرنامج المقترح للطاقة النووية نجاحاً كبيراً في اكثر من مجال، اولاً: يمكن له أن يوفر مصدراً جديداً ورئيسياً للطاقة للوطن العربي عند نهاية القرن العشرين ، وثانياً : انه يؤدي الى وقف عمليات حرق نصف مليون برميل يومياً تقريباً في المنشآت التقليدية للطاقة التي تعمل على النفط ، حيث تبلغ كلفة استهلاك هذه الكميات من النفط في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥ على سبيل المثال ، حوالى ١٢٠ مليار دولار حسب اسعار النفط السارية خلال تلك الفترة .

ثانياً : دورة الوقود النووي العربية : رؤية شمولية

تتجه اكثرية الاقطار العربية بشكل او بآخر لحيازة بعض اوجه صناعة الطاقة النووية داخل حدودها ، حيث قد حققت في هذا الصدد بعض النجاحات في اواخر السبعينات . انما لم يكن انجازها بمستوى التوقع[١٠] ، حتى انعقاد هذا المؤتمر الذي يشكل بداية عهد جديد في تنمية الطاقة العربية . **ويعود ذلك ببساطة الى أن هذه البلدان عملت منفصلة وقصرت فعالياتها على اهداف قطرية** ، ويعود هذا الفشل الى حقيقتين . اولاهما أن صناعات الطاقة النووية تتطلب كثافة عالية من رأس المال والتقنية ، في حين لم يحصل اي بلد عربي حتى الآن على القاعدة الاقتصادية والتقنية اللازمة للتعامل معها . وثانيتهما ان اي بلد عربي باعتباره كياناً محدود الامكانية يفتقر وهو يباشر مشروعاً نووياً قطرياً الى دعم امكانية الوطن العربي الواسعة . هذا وقد تكشفت مرحلة التنمية العربية الاولى والتي تشرف على الانتهاء ، عن نكسات خطيرة في صناعات اقل تعقيداً من صناعة الطاقة النووية .

إن الدرس الصعب الاول لعهد **التفرد التنموي القطري** يمكن التعبير عنه ببساطة بفشل شامل في تحقيق تقدم مهم لتأسيس اي جزء من اجزاء صناعة الطاقة النووية محلياً ، هذا بالاضافة الى تأخر الوطن العربي بأسره فترة عقدين تقريباً عن الخط الاول لتطور الطاقة النووية العالمية ، وبالتالي فإن ما سبق يمكن أن يجيب عن أي تساؤل يمكن أن يخطر حول ما سنبدي لاحقاً من اقتراحات .

---

(١٠) المصدر نفسه .

١ ـ اختيار المفاعل

يشكل المفاعل قلب صناعة الطاقة النووية . وتستخدم المفاعلات الانشطارية العاملة في العالم اليوم اليورانيوم وقوداً لها ، وكذلك اليورانيوم والثوريوم لانتاج النظائر المشعة . وتتكون دورة الوقود النووي من عمليات تجهيز المواد القابلة للانشطار لكي تستخدم كوقود في المفاعلات النووية . وتشكل اعمال التعدين وتحويل اليورانيوم الطبيعي الى وقود يستهلكه المفاعل ، الطرف الامامي في دورة الوقود النووية . اما الطرف الخلفي فيتألف من العمليات المتعلقة بخزن الوقود النافد واعادة تصنيعه اضافة الى تصريف النفايات . وتتفاوت الكمية المطلوبة من اليورانيوم الطبيعي لانتاج وحدة طاقة بشكل واسع لان ذلك يتوقف على خصائص المفاعل ودورة وقوده النووية وعلى كمية (اليورانيوم ـ ٢٣٥) التي تتم استعادتها خلال عملية الاغناء ، وعلى درجة ازالة منتوجات الانشطار واستعادة القيمة الانشطارية من الوقود المستعمل او الذي اعيد الى الدورة .

ويوجد اليوم ٥٥٥ منشأة نووية تجارية تبلغ امكانية توليدها الكهرونووية الصافية حوالى ٤٩٠ غايغاواط (ك) ، وتتوزع على ٣٢ دولة . والمنشآت هذه هي من الانواع التي تستخدم الماء المضغوط ، والماء في حالة الغليان ، والماء الثقيل المضغوط (كاندو) ، وماغنوكس والغاز . وكما يبين الجدول رقم (١) ، فإن الانواع الثلاثة الاولى تهيمن على سوق المفاعلات ، ولها الخصائص المبينة في الجدول رقم (٢) . وانتقاء اي نوع من هذه المفاعلات يمكن الجهة التي تستخدمه مستقلة عن امدادات الوقود النووية المستوردة على المدى البعيد ، اذ يمكنها العمل على اليورانيوم الطبيعي والموارد المحلية لليورانيوم . على اي حال يرتكز الاختيار الاساسي لاي من هذه الانواع التجارية الى اعتبارين رئيسيين :

أ ـ **اليسرة السياسية** لدخول المفاعل الى الوطن العربي ، ولا ريب في أن هذا العامل يرتبط بشكل وثيق بالقضايا القومية والدولية المتفجرة . وتجدر الاشارة الى درجة الانفتاح المتنامية للصناعات النووية في كندا وفرنسا واليابان والمانيا الغربية . ففي ظل هذا الانفتاح يمكن للعرب أن يتحركوا بشكل عملي للحصول على ما يريدونه من مفاعلات نووية من هذه الدول كما تفعل الدول النامية الاخرى .

ب ـ **الوفرة التقنية النووية** التي تتجلى أساساً في (عامل حمولة) المفاعل ، وفي هذا الصدد اجرى ساري وتوماس دراسة مكثفة حول (عامل الحمولة) لكافة المنشآت التجارية المقامة في الدول غير الاشتراكية ، بحثاً عن المسببات الرئيسية في انخفاض وفرة المفاعلات النووية التجارية(١١) ، فتبين لهما أن المفاعلات الحديثة من نوع الماء المضغوط او الماء في حالة الغليان يراوح اداء منشآتهما بشكل ملحوظ بين دولة واخرى (الجدول رقم ٣) . واثار احد اكتشافاتهما المهمة الى أنه «إذا كان عامل الحمولة ٧٠ بالمائة هو اداء مقبول، فإن دولاً عديدة قد حققت ذلك في مفاعلاتها بالماء المضغوط ، وقد لوحظ اداء منخفض لمفاعلات الماء في حالة الغليان لدى الدول كافة فيما عدا سويسرا » .

(١١) J. Surrey and S. Thomas, «Worldwide Plant Peformance,» *Futures*, vol. 12, no. 1 (February 1980), pp. 3-17.

جدول رقم (١)

مفاعلات الطاقة النووية في العالم ، لسنة ١٩٨٠

نوع المفاعـــل	عدد مفاعلات الطاقة المصرح بها	مدى وحدة الطاقة ميغاواط(ك) - المجموع	السعة التراكمية لانتاج الطاقة (ميغاواط (ك))
ماء مضغوط (PWR) (أ)	٣٣٥	٤ - ١٣٤٥	٣٣٠١٥٩
ماء في حالة غليان (BWR) (أ)	١٤٨	٥-١٣٣٥	١١٧٢٨٤٢
ماء ثقيل مضغوط - كاندو (PHW (CANDU)) (أ)	٣٢	٢٥ - ٩٣٦	١٧٧٠٢
ماغنوكس (Magnox) (أ)	٢٧	١١٦ - ٩٩٠	٨٣٤٩
غراف - هـ ٢٠ (Graph-H20) (ب)	٢٠	٥-١٠٠٠	١١٧٤٩
توليد سريع (FBR)	١٧	١٢ - ٦٠٠	٢٦١٥
متقدم ، تبريد بالغاز (AGR) (أ)	١٣	٣٦ - ١٣٣٠	١٤٢١٨
حرارة مرتفعة ، تبريد بالغاز (HTGR)	١٢	١٥-١٢٤٠	٨٥٥٣
غاز - غراف (Gas -Graph)	٩	٤٠ - ٥٣٠	٢٨٥٠
تبريد بالغاز ، ماء ثقيل (GCHWR)	٤	١٠٦-١٤٣	٢٨٣
ماء ثقيل مضغوط (PHWR)	٣	١٢-٧٤٥	٧٥٤
ماء خفيف (LWR)	٣	١٣٠٣ —	٣٧٠٢
ماء خفيف ، غاز (LWGR)	٢	١٥٠٠ —	٣٠٠٠
تبريد ماء خفيف، ماء ثقيل (LWCHWR)	٢	٣٥ - ١٦٥	١٨٤
غراف - صوديوم (Graph-Na)	٢	٨ - ٨٠	٨٣
(OMR)	٢	٠,٨ - ١١	١٢
توليد سريع ، حديد سائل (LMFBR)	٢	١٢٤٠-١٣٦٠	٢٤٧٢
ماء ثقيل (HWR)	١	١٣٧ -	٢٥
ماء ثقيل (اورغان) (HWR (Organ))	١	—	—
حرارة مرتفعة (HTR)	١	١٠٠ -	٩٣
ماء خفيف في حالة غليان - كاندو (BLW(Candu))	١	٢٦٦ -	٢٥٠
هواء - غراف (Air-Graph)	١	٣ -	٣
ماء ثقيل في حالة غليان (BHWR)	١	٢٥ -	٢٥
ماء خفيف ، توليد (LWBR)	١	٦٨ -	٦٠
المجمـــوع	٦٤٢		٥٢٤٩٨٦

(أ) انواع من منشآت الطاقة النووية التجارية المتوفرة في الدول غير الاشتراكية .
(ب) يستخدم في الاتحاد السوفياتي أساساً .

المصدر : احتسب من :

«Power Reactors, 1980,» *Nuclear Engineering International,* (July - August 1980).

جدول رقم (٢)

خصائص مفاعلات الطاقة النووية التجارية

نوع المفاعل	الطاقة النيوترونية	الوقود	الوسط المعدّل	التبريد
ماء مضغوط	حرارية	يورانيوم بعد الاغناء (٣,٢٪ من ي ـ ٢٣٥) وربما بلوتونيوم اعيد الى الدورة	ماء خفيف	ماء
ماء في حال الغليان	حرارية	يورانيوم بعد الاغناء (٢,٨٪ من ن ـ ٢٣٥)وربما بلوتونيوم اعيد الى الدورة	ماء خفيف	ماء
ماء ثقيل مضغوط	حرارية	يورانيوم بعد الاغناء (٪ ي ـ ٢٣٥) واليورانيوم الطبيعي نسبته ٠,٧٪(١)	ماء ثقيل	ماء ثقيل

(١) اي انه هنالك يورانيوم يحتوي بعد الاغناء على نسبة معينة من ي ـ ٢٣٥ (غير موضحة والارجح انه لا يوجد يورانيوم «غني » اذ أن هذا المفاعل يستخدم اليورانيوم الطبيعي فحسب) وبعض اليورانيوم الطبيعي الذي يحتوي على نسبة ٠,٧ بالمائة من ي ـ ٢٣٥ اصلاً . (المترجم)

وتظهر المقارنة بين تكاليف الوقود الراهنة ومتوسط مجمل تكاليف توليد مفاعلات الماء الخفيف والماء في حال الغليان والماء المضغوط ، والعاملة عالمياً حتى الآن ، أن مفاعلات الماء المضغوط تتميز باقتصادها العملياتي (الجدول رقم ٤) . هذا وقد بنى الفرنسيون مفاعلاً يستخدم الماء الخفيف في ست سنوات فقط،مسجلين بذلك رقماً قياسياً حيث كان الرقم القياسي الدولي للانشاءهو١٢سنة وسطياً.على اي حال،يبدو أن الاختيار بين الانواع المختلفة من المفاعلات بالماءالمضغوط،يرتبط عن كثب بحداثة النوع المعروض للبيع.ولكن **ساري وتوماس** قاما بمقارنة الاداء لمفاعلات مماثلة وبالماء المضغوط والماء في حالة الغليان موجودة في الولايات المتحدة الامريكية وذلك خلال فترات متطابقة من عملها ، فوجدا أنه في ثماني حالات من اصل عشر ، كان اداء الوحدة الأجدّ **أفضل من الاقدم** ، وبفارق ملموس احياناً . وهذا يفسر اهتمام شركات الكهرباء والمنتجين والمهندسين المصممين في تطوير تصاميم عيارية للمفاعلات تهدف الى خفض اخفاق المعدات ، ومشكلات الترخيص والكلف الرأسمالية . وسوف يميل التوحيد المتوقع لنظم منشآت الطاقة النووية في الولايات المتحدة الامريكية ـ وهي المنتج الاكبر للمفاعلات التي تستخدم الماء الخفيف ـ الى تبني مفاعلات الماء المضغوط ذات سعة غايغاواط واحد . ومن هنا فإن اختيار هذه السعة وهذا النوع من المفاعل للبرنامج النووي العربي المنتظر بامكانية اجمالية ٢٠ غايغاواط له ما يبرره حالياً .

٢ ـ توضيع المفاعلات

لتوضيع المفاعلات العشرين المقدرة للبرنامج النووي العربي المقترح بامكانية اجمالية قدرها ٢٠ غايغاواط ، لا بد من اعتبار ثلاثة امور وهي :

جدول رقم (٣)

ادائية المفاعل النووي في بعض دول العالم

الدولة	مفاعل الماء المضغوط		مفاعل الماء في حالة الغليان		مفاعل الماء الثقيل المضغوط		مفاعل مبرّد بالغاز	
	عامل الحمولة		عامل الحمولة		عامل الحمولة		عامل الحمولة	
	(٪)	(١) وحدة	(٪)	(١) وحدة	(٪)	(١) وحدة	(٪)	(١) وحدة
الولايات المتحدة الامريكية	٦٣,٨	٣٩	٥٨,١	٢٢	—	—	—	—
كندا	—	—	—	—	٨٠,٥	٧	—	—
بلجيكا	٧٥,٨	٣	—	—	—	—	—	—
بريطانيا	—	—	—	—	—	—	٦٤,٢	١٨
فرنسا	٧٤,٦	٢	—	—	—	—	٦١,٩	١٥
المانيا الاتحادية	٧٥,٧	٥	٤١,١	٤	—	—	—	—
ايطاليا	٨٤,٠	١	٤٨,٠٠	١	—	—	٦٠,٢	١
هولندا	٧٨,٥	١	—	—	—	—	—	—
فنلندا	٨٢,٠	١	—	—	—	—	—	—
اسبانيا	٨٠,٠	١	٦٨,٥	١	—	—	٧٧,٢	١
السويد	٥٧,٧	١	٦٤,٧	٥	—	—	—	—
سويسرا	٨٥,٧	٢	٨٥,٧	١	—	—	—	—
اليابان	٤٥,٨	٧	٤٢,١	٧	—	—	٦٩,٢	١
الارجنتين	—	—	—	—	٨٠,٦	١	—	—
الهند	—	—	٥٧,٥	٢	٢٨,٠	١	—	—

(١) عدد الوحدات يوم ١/ ١/ ١٩٧٨ .

أ ـ وفقاً لنموذج نمو الطلب على الطاقة الكهربائية والمبين آنفاً ، فإن الامكانية الاكثر مناسبة للمنشآت خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ تراوح بين ١و٣ غايغاواط . كما يتوقع كلافيري ودوباس[١٢] ان تصبح امكانية ٣ الى ٥ غايغاواط شائعة في العقد الاول من القرن المقبل (الجدول رقم ٥) .

ب ـ وعلى الرغم من السعات المنخفضة للشبكات الكهربائية العربية المتبادلة القائمة (ليس اكثر من ١٠٠ ميغاواط) ، فإن ثمة اهتماماً يبدو لدى الدول العربية بـ : (١) وصل الشبكتين العاملتين في مشرق الوطن العربي ومغربه ، و (٢) زيادة سعة الشبكات المتبادلة الى ٤٠٠ كليو فولت . واذا تم تنفيذ هذه السياسات في الثمانينات ، يمكن أن تنقل الشبكتان الحمل الذي ستولده لاحقاً المنشآت النووية المنتظرة .

---

(١٢) M.J. Claverie and A.P. Dupas, «Forecast of the World's Electrical Demands until 2025,» *Impact of Science on Technology*, vol. 29, no.4 (1979), pp. 347-354.

جدول رقم (٤)

مدى الفعالية ومتوسط الكلفة الاجمالية للتوليد ، لسنة ١٩٨٠

الفعالية والكلفة	المـــاء الخفيف		الماء الثقيل	المبـــرّد بالغـــاز	
	ماء مضغوط(أ)	ماء في حالة الغليان	ماء تقيل مضغوط (كاندو)	ماغنوكس	مفاعل متقدم بالغاز
مدى الفعالية (٪)	٤٤,١-٢٦,٥	٣٦,٥-٢٤,٨	٣١,٥-٢٧,٩	٢٨,٢-٢٣,٢	٤٤,٤-٣٥,٢
متوسط كلفة الوقود (مل/ كيلوواط ساعة)(ب)	٢,٥	٧,٩	٠,٩	٤,٤	—
متوسط الكلفة الاجمالية للتوليد (مل/ كيلوواط ساعة)	٦,٤	٢٤,٥	٦,٣	٣٥,٣	—

(أ) المفاعل بالماء المضغوط الراهن يتطلب ٥٧١٧ طن من اكسيد اليورانيوم لكل غايغاواط (ك) على اساس عمر يبلغ ٣٠ سنة بسعة ٧٠ بالمائة واغناء ٠,٠٢ بالمائة .

(ب) المل : (٠,٠٠١ من الدولار الامريكي)

المصدر : احتسب من :

«Power Reactors, 1980,» .

ج - يمكن أن يؤثر التوضيع نفسه في احتمالات حدوث الحوادث العرضية . فلقد وجد **روبرتس**[١٣] ادلة تجريبية على أن التعلم يكون اسرع في منشآت نووية تحوي مفاعلات عديدة. واكتشف **وينبرغ**[١٤] عبر دراسة حادثة منشأة « ثري مايل آيلاند » النووية ، ان تواتر الحوادث يتضاءل كلما ازدادت تجربة سني حياة المفاعل ، كما يؤدي تعداد المفاعلات في الموقع الواحد الى تسريع عملية الاقلال من الحوادث . وبالتالي ، فإن الاتجاه نحو تعزيز عدد المفاعلات في الموقع الواحد أمر صحيح تماماً . وتقودنا هذه الاعتبارات الى توضيع المفاعلات العشرين المنترحة في اربع دول هي المغرب وتونس والعراق والعربية السعودية ، كما يمكن أن تستوعب الجزائر مركزاً عربياً لاغناء اليورانيوم واعادة تصنيعه .

٣ - الطرف الامامي لدورة الوقود النووي

لا بد من تحديد احتياطي عربي مضمون نسبياً من اليورانيوم يدعم المرحلة الاولى من

(١٣) P.C. Robert, «Energy and Society,» a paper presented at: Commission of the European Communities Energy System Analysis International Conference, Dublin, 9-11 October 1979.

(١٤) A.M. Weinberg, «The Future of Nuclear Energy,» *Physics Today* (March 1981), pp. 48-56.

جدول رقم (٥)
الحاجة لمنشآت الطاقة الكهربائية الكبيرة
(٣ الـى ٥ غايغاواط) بعد ٤٠ الى ٤٥ عاماً حسب نموذج
مؤتمر الطاقة العالمي (WEC) واللجنة الدولية للمصادر (CWRU)

المنطقـــة	حسب احصاءات مؤتمر الطاقة العالمي (WEC)		حسب احصاءات اللجنة الدولية للمصادر (CWRU)	
	٢٠٠٠	٢٠٢٥	٢٠٠٠	٢٠٢٠
افريقيا	صفر	صفر	—	—
افريقيا جنوبي الصحراء	—	—	صفر	٢
الدول العربية	—	—	١	٥
شمالي افريقيا والشرق الاوسط	٦	٧١	—	—
آسيا (جنوب وجنوب شرق)	صفر	١٤	١٠	٣٩
باقي آسيا دون اليابان	١٣	٤٢	١٦	٥٠
اليابان	٦٠	١٠٢	—	—
اليابان واستراليا ونيوزيلندا	—	—	٢٣	٤٢
امريكا اللاتينية	٦	٦٠	٧	٦٢
امريكا الشمالية	١٣٢	٢٧٢	١٠٩	١٨٤
الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية	٧٩	١٨٣	١١٢	١٩٠
اوروبا الغربية	٩٦	١٨٨	٧٠	١٢١
دول صناعية اخرى	٢	١٠	—	—
دول اوبيك	—	—	١٠	٥٧
العالم	٣٩٤	٩٤٢	٣٥٨	٧٥٢

المصدر : احتسب من :

Claverie and Dupas, «Forecast of the World's Electrical Demands until 2025,».

جدول رقم (٦)
عامل الكلفة والاداء لاساليب الاغناء المختلفة

عامل الكلفة والاداء	الطرح الغازي	الانتشار الغازي	الليزر
عامل الفصل	١,٠٠٤٣	١,٥	١٠
متطلبات الطاقة (كيلوواط ـ ساعة/SWU))	٢١٠٠	٢١٠	١٧٠
كلفة رأس المال (دولار / SWU)	٣٨٨	٢٣٣	١٩٥
الحجم الاقتصادي (بالطن المتري)	٩٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
مساحة التصنيع (هكتار)	٦٠	٢٠	٨

المصدر : احتسب من :

James J. Duderstadt, *Nuclear Power,* energy power and environment, no. 3 (New York: Dekker, 1979).

الطرف الامامي لدورة الوقود النووي العربية (الشكل رقم ٧) . وقد بحث مصطفى وجاسم[١٥] مؤخراً في هذه المسألة المهمة وتوصلا الى ما يلي :

أ ـ ثمة مصادر مضمونة نسبياً من اليورانيوم ، قابلة للاستغلال عربياً بكلفة ٩٠ ـ ١٠٠ دولار امريكي للكيلوغرام الواحد من اليورانيوم ، ويصل قدرها الى ٦٠,٠٠٠ طن .

ب ـ ويتوقع وجود مصادر اضافية من اليورانيوم يمكن استخلاصها بشكل ثانوي في حدود ٣,٦ مليون طن .

ج ـ ربما بلغت المصادر الاضافية المقدرة في توضعات يورانيومية على شكل الحجر الرملي او الكالكريتي حدود الـ ٩,٠٠٠ طن .

د ـ يمكن اعتبار مجمل جهد التحري عن مصادر اليورانيوم في الوطن العربي خلال منتصف السبعينات مجرد مقدمة لنشاطات استكشاف وتقييم واسعة لاحقة .

ونظراً لأن مفاعل الماء الخفيف بطاقة غايغاواط واحد يستهلك حوالى ١٩٥ طناً من اليورانيوم الطبيعي سنوياً وذلك باعتبار دورة وقوده مفتوحة (اي بدون اعادة تصنيع الوقود النافد) مع تدوير ١٦٠ طناً ، كما يشير الجدول رقم (٧) ، فإن البرنامج العربي المقترح يتطلب حوالى ٥٩,٠٠٠ طن ، خلال فترة عمل مدتها ١٥ عاماً ، وهو ما يساوي تقريباً حجم مصادر اليورانيوم العربية المؤكدة والمكتشفة حتى الآن . ولهذا يجب تنفيذ الخطط العربية للاستكشاف من الآن فصاعداً ، وذلك لتلبية حاجات المستقبل المتوقعة دون ريب . اما برنامج الاستكشاف المعزز ، اضافة الى عمليات التعدين واستخلاص اليورانيوم نهائياً ، فتتطلب جميعاً ، شركة عربية مشتركة للوقود النووي . ويمكن أن ترى هذه الشركة النور قبل ١٩٨٥ وأن تتخذ الشكل نفسه الذي اتخذته مشروعات مشتركة عربية اخرى موجودة في صناعات اخرى مثل تلك التابعة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ؛ **معتمدة في ذلك على الوفرة الطيبة لرؤوس الاموال العربية والاسلامية** . كما يمكن أن تفوض الشركة القيام بالمهام التالية :

ـ اتخاذ اجراءات كافية لتعزيز استكشاف اليورانيوم عبر الوطن العربي بأسره . كما سيكون للمنظمة العربية للثروة المعدنية دور مؤثر في دعم تلك الاجراءات وبخاصة في السنوات الاولى . وتجدر الاشارة الى التوجه الطيب الذي ابداه المؤتمر العربي الرابع للثروة المعدنية[١٦] لدعم متطلبات المنظمة العربية للثروة المعدنية بخصوص تشجيع استكشاف اليورانيوم في البلاد العربية .

ـ استغلال احتياطيات اليورانيوم الاكثر أملاً ابتداء بدعم جهود الشركة العربية للتعدين في اعمالها ضمن موريتانيا والصومال وبلدان عربية اخرى .

ـ المباشرة بحيازة واستغلال تقنية الوقود النووي في اطار مراكز نووية عربية رائدة كمركز العلوم والتقنية النووية في الجزائر .

ـ خلق روابط اوثق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعهد اليورانيوم ومراكز الوقود النووي

---

(١٥) Mustafa and Jassim, «Arab Uranium Resources,».

(١٦) Arab Conference on Mineral Resources, 4, Amman, 26-28 April 1981.

شكل رقم (٦)

تفاصيل كلف انشاء المحطات الكهرونووية

(مفاعل ماء خفيف بطاقة غايغاواط واحد)

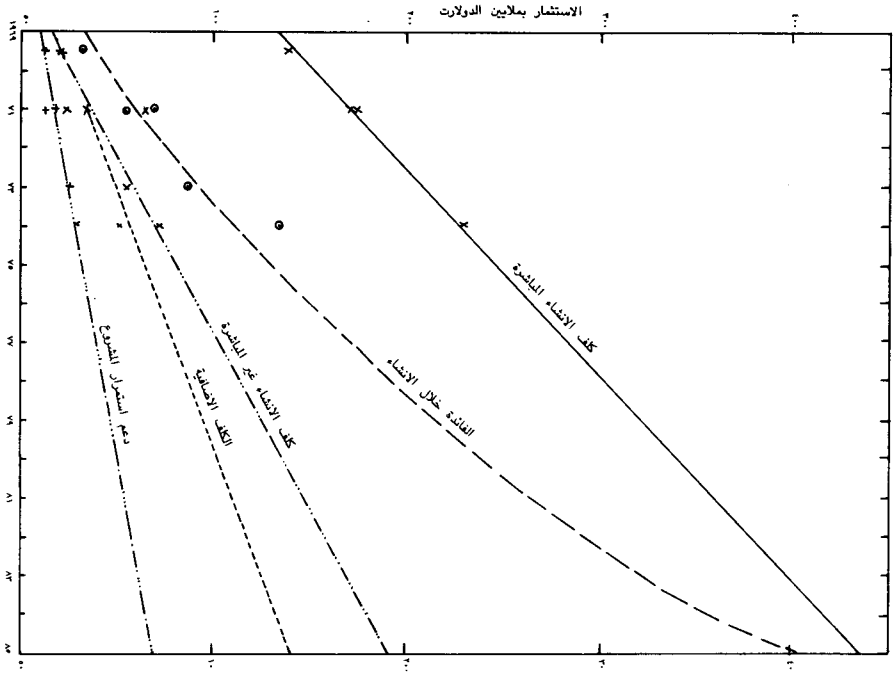

المصدر: استناداً الى : المصدر نفسه .

شكل رقم (٧)

عمليات تعدين اليورانيوم في دورة الوقود النووية

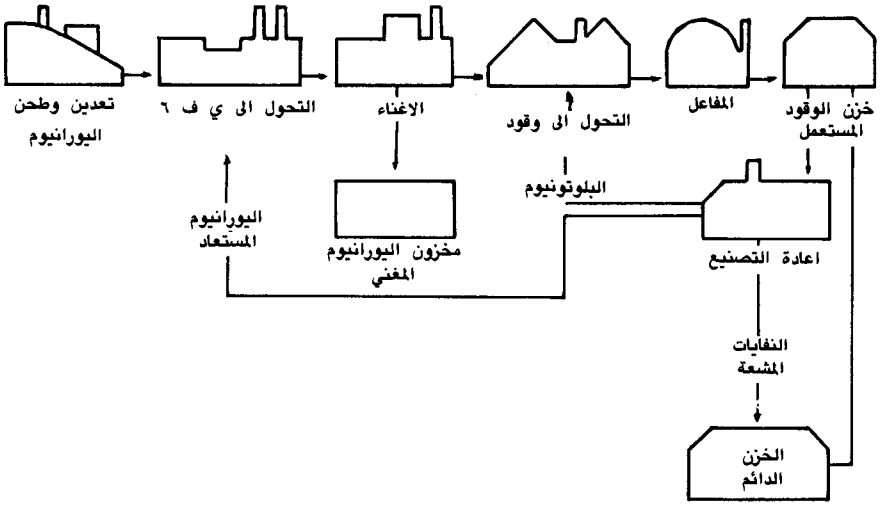

جدول رقم (٧)
الاحتياجات التقريبية من اليورانيوم الطبيعي
لبعض انواع المفاعلات ودورات الوقود

نوع المفاعـــل	دورة الوقـــود	استهلاك اليورانيوم الطبيعي (طن متري / غايغاواط (الكترون)سنوياً)
ماء خفيف		١٩٥
	اعادة اليورانيوم الى الدورة	١٦٠
	اعادة البلوتونيوم الى الدورة	١١٤
	ثوريوم (مع ي - ٢٣٥)	٦٥
كانـــدو	يورانيوم طبيعي	١٣٠
	اعادة البلوتونيوم الى الدورة	٦٠
	ثوريوم (مع ي - ٢٣٥)	٢٠
حرارة مرتفعة ، غاز	ثوريوم وي - ٢٣٥	١٠٠
توليد سريع	اعادة اليورانيوم و البلوتونيوم الى الدورة	٢

المصدر: احتسب من : استناداً الى معلومات :
United States, Department of Energy and Atomic Energy Commission.

كافة في العالمين المتقدم والنامي ، ولا ريب في أن فعالية تحقيق تعاون مثمر مع بعض هذه المؤسسات يمكن أن يساعد على تكامل دورة الوقود النووي العربية خلال فترة زمنية وجيزة .

ومن السابق لاوانه المبادرة بتقدير حجم رأسمال شركة الوقود النووي العربية لأن هذا الامر ، يأتي في اولويات وظائف الشركة عند قيامها ، وتقويم مثل هذه الاولويات يتطلب دراسات جدوى مكثفة ، ويمكن للمؤتمر العربي الاول للطاقة النووية المبادرة في تبنيها . كما يمكن أن يوفر الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية او البنك العربي تمويلاً مشتركاً لتحقيق الدراسة[١٧] وتستطيع المنظمة العربية للثروة المعدنية منفردة او بالاشتراك مع منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومركز العلوم والتقنية الجزائري القيام بالدراسة المقترحة في المستقبل القريب وتبيان معالم دورة الوقود النووي العربية التي تم اقتراحها □

---

(١٧) قرر المؤتمر العربي للطاقة النووية ، ١ ، دمشق ،١٥ - ١٩ حزيران / يونيو ١٩٨١ ، تبني البحث واعتباره ورقة عمل تنطلق منها لجنة وزارية شكلت خصيصاً لمتابعة تنفيذ الاقتراح القاضي بانشاء دورة وقود نووي عربية .

التكامل الاقتصادي الزراعي العربي : مقدمة في الاستراتيجية والتطبيق

د . سالم توفيق النجفي

استاذ الاقتصاد الزراعي المساعد في كلية الزراعة والغابات - جامعة الموصل .

مقدمـــة

إن المدخل النظري لبحث مسألة التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ، لا بد أن يأخذ في الاعتبار نظرية التكامل الاقتصادي ، التي تستهدف إزالة القيود وإلغاء التمييز بين العلاقات الاقتصادية والتبادلية.وبالرغم من اهتمام الفكر الاقتصادي عبر التاريخ بالتكامل الاقتصادي،إلاّ أن كتابات فاينر (Viner) في بداية النصف الثاني من القرن العشرين تعتبر من أوائل الكتابات الجادة في هذا الموضوع ، ثم تطورت بأفكار العديد من الاقتصاديين أمثال ميد (Meade) وسيتوفسكي (Seitivosky) ولايزنر (Liesner) وتنبرغن (Tinbergen)وبـالاسا (Balassa) وغيرهم .

وقد حاولت النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي وضع القيود والعوائق أمام التكامل الاقتصادي للبلدان النامية ، واعتمدت في تصوراتها الى محدودية الموارد الاقتصادية لهذه البلدان ، إلا أن الدراسات التي قام بها بريبش (Prebisch) وميردال (Myrdal)تعتبر في طليعة الكتابات التي دعت إلى إجراء التكامل الاقتصادي على صعيد اقتصاديات الدول النامية كأسلوب من أساليب الاسراع في تحقيق معدلات متزايدة من التنمية الاقتصادية للبلدان المذكورة[1] .

وعلى الصعيد العربي فإن استقراء الأفكار التاريخية الاقتصادية العربية المعاصرة وخاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ تؤكد أن المجهودات والاجراءات الرسمية في مسألة التكامل الاقتصادي كانت تنطلق من تصورات مرحلية وفي حدود الفكر الاقتصادي التقليدي ، ولذا فإن كثيراً من التصورات الفكرية والمساعي الرسمية استهدفت في النهاية وفي المجال التطبيقي تحريراً جزئياً للتجارة الخارجية العربية . ولقد جاءت كثير من الاتفاقيات والمعاهدات اسيرة تناقضات الأنظمة الاقتصادية العربية . وحتى تلك التي تجاوزت

(١) محمد بشار كبارة ، « صيغ التعاون الاقتصادي العربي في مجال انتقال الأيدي العاملة ووجوب تطويرها ، » **الاقتصادي العربي** ، السنة ٢ ، العدد ٢ (١٩٧٨) .

بعض الشيء التناقضات المذكورة فقد كانت ولادتها غير طبيعية كقررات السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤[٢] .

وبالرغم من أهمية سياسة التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية كأسلوب أو مدخل للتكامل الاقتصادي الزراعي العربي ، إلّا أن هذا الأسلوب في السياسة الاقتصادية قد لا يؤدي إلى التكامل الاقتصادي في الاقتصاديات النامية وخاصة العربية منها ، إذ لا يمكن الاستفادة من أسلوب التجارة الخارجية العربية في ضوء التخلف وانعدام الميزة النسبية للانتاج في القطاعات الزراعية العربية ، حيث لا يظهر أثر التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية في مجال التكامل الاقتصادي الزراعي إلا في ضوء تنمية القوى الانتاجية الزراعية بصورتها المتطورة ، إذ أن التجارة الخارجية ما هي إلّا صورة صادقة لهيكل النظام الاقتصادي ومعبرة عن درجة تطوره[٣] .

كما أعطت التجارب العالمية في مجال التكتلات الاقتصادية نماذج مختلفة ارتكزت معظمها وبدرجات متفاوتة على سياسة التجارة الخارجية بين دول التكتل الاقتصادي ، فقد عمدت دول السوق الأوروبية المشتركة على إزالة عوائق التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء بالرغم من تباين أنظمتها الاقتصادية مستهدفة من هذه السياسة تطوير المشاريع التنافسية وتوحيد السوق الأوروبية ، وذلك حماية للمنتجين والمستهلكين الأوروبيين ، بينما سعت مجموعة مجلس المعونة المتبادلة المعروفة باسم الكوميكون إلى تطوير التخطيط الجماعي كأسلوب في السياسة التكاملية لمجموعة دول المنظومة الاشتراكية من خلال تطوير اقتصادياتها وفي ضوء تخصيص وتقسيم العمل الدولي الاشتراكي ، بينما استهدفت دول امريكا اللاتينية اقامة منطقة التجارة الحرة (لافتا) لخلق سوق إقليمية لمنتجاتها الزراعية[٤] .

إلّا أن نتائج التجارب المعاصرة للتكتلات الاقتصادية تؤكد أن الأسواق الاقتصادية المشتركة لا تقود إلى الوحدة الاقتصادية ، إذ مع نمو الوحدات الاقتصادية للبلدان داخل التكتل وتوثيق علاقتها التقنية مع الزمن ، فإن العلاقات أو الروابط التي يمكن وصفها بالوحدوية لم تتقدم إلّا بصورة جزئية . هذا من ناحية ، بينما زاد الاعتزاز بقوميتها والعلاقات الذاتية للبلدان داخل التكتل الاقتصادي من ناحية اخرى، وهذا ما تؤكده النتائج المتحصلة سواء من الكوميكون أو السوق الأوروبية المشتركة ، مما يؤكد ذلك أن هناك اختلافاً في القوانين التي تحكم الوحدة الاقتصادية في البلدان ذات القومية الواحدة ، والقوانين التي تحكم هذه العلاقة في حالة البلدان ذات القوميات المتعددة ، وتلك مسألة يجب أن تأخذ اهتماماً بالغاً لدى الاقتصاديين العرب في تحديد وحدة الاقتصاد الزراعي العربي .

وقد تضمنت هذه الدراسة مقدمة في استراتيجية التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، ثم مبررات هذا التكامل، وأخيراً إلقاء الضوء في مجال التطبيق على التوقعات المنتظرة في مجال الانتاج

---

(٢) جودة عبد الخالق ، « نحو صندوق عربي واحد للتنمية الاقتصادية ، » **السياسة الدولية** ،العدد ٤٨ (نيسان/ ابريل ١٩٧٧) .

(٣) عبد المقصود عيسى ، « التخصص والتعاون الانتاجي وأهميته في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، » **الاقتصادي العربي** ، السنة ٢ ، العدد ٤ (١٩٧٨) .

(٤) عبد الرزاق حسن ، « التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والطموح،» **الاقتصادي العربي** ، السنة ١ ، العدد ٤ (١٩٧٧) .

والاستهلاك للسلع الزراعية في الوطن العربي في ظل المتغيرات السائدة .

أولاً : في مجال الاستراتيجية

في إطار توافر قدر مناسب من شروط التكامل كانتماء الأقطار العربية إلى مقومات قومية وإسهامها في الكثير من معطياتها وكذلك تصنيف الأقطار العربية ضمن الدول النامية وعدم تباين أنظمتها الاقتصادية تبايناً يخلّ بشروط التكامل ، بالرغم من وجود بعض التناقضات فيما بينها من ناحية النظام السياسي والتي تنعكس إلى حد بعيد في تشكيل البنية الاقتصادية ، إلّا أن حدود الاختلاف في الهياكل الاقتصادية لا تشكل هوة عميقة أو حائلاً في طريق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي . ولا شك أن الاتجاه نحو التكامل سيؤدي إلى إزالة العديد من التناقضات باتجاه إيجاد صيغة مثلى لاستخدام الموارد وبالتالي فإن ممكنات توافر قدر مناسب من شروط التكامل تعتبر كافية لتحقيق صيغة اقتصادية عربية متكاملة . ومن هنا فإن على التجربة الاقتصادية العربية الاستفادة القصوى من المعطيات التاريخية والتجارب الاقتصادية العالمية المعاصرة والتي تؤكد معظمها بصورة أو أخرى أن تكامل الاقتصاد الزراعي العربي يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية اقتصادية عربية موحدة تتضمن جوانبها الاقتصادية الزراعية الأبعاد الأساسية لنجاحها وديمومتها ؛ وبالتالي فإنه يجب أن تأخذ العلاقات الاقتصادية صيغة واحدة مميزة تجاه التكتلات العالمية ، وذات طبيعة واحدة في حدود مناطق التكامل ، وتظهر الفروق داخل أسواق التكامل في إطار التكاليف التسويقية وفق المناطق الجغرافية فقط .

ويفترض أن تتضمن إستراتيجية التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في بعدها الأول مفهوماً إشتراكياً باعتبار أن الفلاحين العرب قوة تقدمية أساسية ذات مصالح حقيقية في النظام الاشتراكي وليسوا مجرّد قوى حليفة للطبقة العاملة كما كان الأمر في الفكر الاشتراكي التقليدي.كما يجب أن تكون تلك الاشتراكية في اطار مفهومها القومي ، وبالتالي تفرض هذه التجربة صيغة عربية ، تعتمد التجارب والابعاد الذاتية مقومات لبنائها . وبذلك يُطلب الربط العميق بين البناء الاشتراكي في الريف العربي وإطاره القومي[٥] ، اذ من خلال هذا المفهوم يمكن للتخطيط الزراعي العربي أن يتم في ضوء كمية ونوعية الموارد الاقتصادية الزراعية (الأرض ، العمل ، رأس المال) المتاحة في الوطن العربي ، بحيث تصبح الموارد الاقتصادية الزراعية العربية اكثر مرونة وقدرة على تحقيق التوليفات الموردية المثلى ، سواء على مستوى الوحدة الانتاجية ، او على مستوى المشروع ، وذلك مقارنة بالموارد المذكورة على المستوى القطري وبصورتها المنعزلة[٦] .

ويتحدد **البعد الثاني** في المفهوم الكمي للناتج الزراعي . إذ يجب أن تبنى الاستراتيجية في ضوء التكامل الانتاجي الزراعي العربي وتحقيق الفائض التصديري من ناحية ، وأن تربط الاعتبارات الكميّة بكافة تلك المتغيرات في ضوء التنمية الاقتصادية العربية الشاملة بجوانبها

---

(٥) سالم النجفي ، « رأي في المفهوم الاقتصادي للوحدة العربية ، القطاع الزراعي ،» **الكاتب** (القاهرة) ، السنة ١١ ، العدد ١١٩ (شباط / فبراير ١٩٧١) .

(٦) اسماعيل صبري عبد الله ، « استراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل ، » **الاقتصادي العربي** ، السنة ١ ، العدد ١ (١٩٧٧) .

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى . إذ غالباً ما يتحدد التأثير التنافسي للتكامل في الأسواق العالمية ، بحجم ناتجه القومي[٧] ، حيث لا تعتبر الكثافة السكانية أو الرقعة المساحية من المتغيرات الأساسية في أسلوب التكامل . وبمعنى آخر إن الآثار التي تحدثها المتغيرات الحقيقية ، كحجم رأس المال المستثمر ، والتي تعتبر دالة في حجم الناتج القومي ، هي المؤثرة في الأثر التنافسي للتكامل ، بينما لا تؤثر المتغيرات غير الحقيقية في حجم الناتج المذكور كمستوى الأجور النقدية والأسعار السائدة ، إذ غالباً ما تتأثر هذه المتغيرات بالظواهر التضخمية والانكماشية . وبهذا الصدد يؤكد فاينر بأن اتساع السوق ذو تأثيرات إيجابية على الناتج في الدول التي تسعى للتكامل الاقتصادي ، ومن خلال ذلك يمكن ايجاد دوال انتاجية جديدة ؛ كما أكد تنبرغن ، هذا المفهوم حول الناتج القومي باستخدام أساليب إحصائية وقياسية[٨] .

وقد اهتم **البعد الثالث** في مسألة استراتيجية التكامل بالناحية الكيفية للانتاج الزراعي ، ولا يمكن تحقيق ذلك البعد إلا من خلال التخصّص والتعاون الانتاجي واعتماد الزراعة العربية في ضوء الميزة النسبية ، حيث يمكن استخدام هذا المبدأ من خلال تباين الظروف المناخية بين الأجزاء المختلفة للوطن العربي . وسيؤدي ذلك بدون شك إلى تحقيق استخدام أمثل للموارد الانتاجية الزراعية من ناحية ، واغناء السوق العربية بالمحاصيل الزراعية المختلفة من ناحية اخرى . وتبرز أهمية الصيغة الكيفية للسلع الزراعية ، بأن الانتاج الزراعي السلعي في النصف الثاني من القرن العشرين لا يتم بمعزل عن أسواق دول العالم ، إنما يتم الانتاج السلعي في إطار نظام اقتصادي عالمي وفي إطار تكتلاته الاقتصادية سواء الرأسمالية منها أو اللارأسمالية . ومن هنا فإن النوعية السلعية يجب ان تكون ذات قدرة تنافسية سواء في السوق المحلية أو العالمية ؛ ويعكس ذلك أسلوب التنمية الاقتصادية العربية ودرجة تطورها . ولا شك أن اقتصاديات الحجم ستلعب دوراً مؤثراً في الناحية الكيفية للسلع والخدمات ، إذ في إطار الوحدات المزرعية الصغيرة والبعيدة عن الحجم المزرعي الأمثل والتي تسود القطاع الزراعي العربي في الوقت الراهن ، تبتعد عن الاستخدام الأمثل للموارد ، وخاصة في مجال استخدام التقنية الحديثة في العمليات الزراعية . بينما سيؤدي التكامل الى اعادة ربط الموارد الاقتصادية الزراعية بصورة تتحقق معها إمكانية إقامة وحدات مزرعية مثلى تعمل على خلق مخرجات يمكنها الدخول للاسواق التنافسية مع المنتجات الزراعية للدول المتقدمة .

ويعتبر الزمن **البعد الرابع** في مسألة استراتيجية تكامل القطاع الزراعي العربي ، حيث أن الأجل الطويل من السمات الأساسية في رسم الاستراتيجية الاقتصادية . ويقتضي أن تستهدف الاستراتيجية الاقتصادية لتكامل القطاع الزراعي العربي في الأجل الطويل تحقيق التوازن الاقتصادي العام أو الاتجاه نحو تحقيقه ، إذ أن البعد الزمني ومتغيراته التحليلية تعتبر دالة الهدف ، وهي نقطة التوازن يتحقق اتجاهها نحو وضع أمثل من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية الزراعية على صعيد الوطن العربي ككل .

---

(٧) سمير التنير ، **التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية** ، سلسلة الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٨) .

(٨) Jan Tinbergen, «Customs Unions: Influence of Their Size and Their Effects,» in: L.H. Klaasen, L. M. Koyck and H.J. Wittereen, eds., *Jan Tibergen: Selected Papers* (Amsterdam: North Holland, 1959).

وسيؤثر المتغير المذكور في خفض حجم التبادل السلعي الزراعي بين المناطق الجغرافية للأقطار العربية ، إذ تعتبر حرية حركة عناصر الانتاج داخل حدود التكامل الزراعي العربي موازية للتبادل السلعي . وهذا لا شك سيؤدي إلى خفض المستويات السعرية للمنتجات الزراعية بمقدار الفروق في التكاليف التسويقية للسلع والمنتجات الزراعية قبل وبعد التكامل الزراعي ، كما سيعمل على تسوية الفروق في التكاليف الانتاجية ، وخاصة بالنسبة للوحدات المزرعية التي كانت تستخدم الموارد الانتاجية الزراعية بعيداً عن الحجم المزرعي الأمثل ، والذي غالباً ما يؤدي إلى تحديد قيمة خدمات عناصر الانتاج كالعمل ، بأكبر من إنتاجيته الحدية . ومن المؤكد أن هذه الأبعاد تخضع لعلاقة متفاعلة وجدلية مستمرة ، وبالتالي فإنها متغيرة ومتطورة ايجابياً . إذ أن الحركة الجدلية لمتغيرات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي سوف تفرز خارجاً وتستبعد كافة المضامين السلبية غير المتطورة في إطار العملية التنموية ، إمابفعل قوى داخلية تفرضها متطلبات التطور التقني للزراعة والعلاقات الاجتماعية في الريف ، أو بفعل قوى خارجية تؤكدها مسألة المتغيرات العالمية وما تفرزه التكتلات الاقتصادية الدولية من معطيات في اتجاه التكامل الاقتصادي الزراعي العربي . وهكذا فإن النظر إلى هذه المسألة من بعدها الزمني يؤكد حقيقة موضوعية وهي ممكنات تفاضل عناصر الاقتصاد العربي من خلال اختلاف طبيعة الموارد البشرية واللابشرية المتاحة ، وبالرغم من اختلاف هياكله السياسية التي تعمّق تشكيلها في تاريخها المعاصر في ضوء متغيراته الطبقية الاقليمية والتي يسعى البعض منها إلى الاستثمار المرحلي من خلال المردود النقدي للموارد النفطية بعيداً عن سلوك الانفاق الحضاري للأمة العربية ومستقبلها الاقتصادي .

وتعتبر هذه المتغيرات الاربعة متفاعلة من ناحية ومتكاملة فيما بينها من ناحية أخرى . أما من حيث طبيعة التكامل المستهدف في دراستنا فلا شك أنها ستخضع لأسلوب مرحلي متكامل ، يكون هدفه وحدة القطاع الزراعي العربي من ناحية العرض ، وتحديد السعة التكاملية للسوق العربي من ناحية الطلب . وبالتالي فإن الجانبين المذكورين سيسهمان بصورة جزئية أو كلية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام وفي إطار عمليات التنمية المستمرة . ويتحدد حجم ذلك الاسهام في ضوء طبيعة المرحلة التكاملية التي يمر بها الاقتصاد العربي ، ويتزايد ذلك الدور وأهميته كلما زادت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج القومي من ناحية ، وزيادة الأهمية النسبية للموارد الزراعية بالنسبة للموارد الاقتصادية القومية من ناحية اخرى . كما أن تحقيق دالة الهدف ستخضع في أسلوب الوصول إليها إلى مراحل متعددة، وبالرغم من اختلاف التصورات لتحديد عدد مراحل التكامل الاقتصادي باختلاف المدارس والاتجاهات الاقتصادية والاختلاف في مداها الزمني ، فإن تداخلها ووضوحها يضعها بصورة أو أخرى في اطار واحد . أما المدى الزمني بين بداية المرحلة الأولى ونهاية المرحلة الأخيرة فإنه يتوقف على العديد من المتغيرات ، في مقدمتها مدى الاختلاف في التراكيب الهيكلية للمناويل الحيازية والمزرعية في الأقطار العربية ، والتي أخذت صيغاً مختلفة في بعض القطاعات الزراعية الاقليمية وأقل اختلافاً في قطاعات زراعية إقليمية أخرى . وبذلك تشكلت هياكلها الحيازية بمرور الزمن ، وأصبحت لها أرضية تاريخية أبرزت من خلالها صيغاً ونتائج محددة ، وبالتالي فإن توحيدها في إطار واحد يتوقف زمنياً على مدى الاختلاف والتشابه التاريخي بينها . وهكذا حتى بالنسبة للمراحل الأخرى المتعاقبة فإن تباين تطورها التنموي سيلعب دوراً في تحديد المدى الزمني ـ سواء على مستوى المرحلة الواحدة أو المراحل المتداخلة ـ للوصول الى الصيغة النهائية للتكامل الاقتصادي الزراعي العربي .

وتشير بعض الدراسات المعاصرة إلى طبيعة مراحل التكامل الاقتصادي والاجراءات التي يجب الأخذ بها للوصول الى وحدة الاقتصاد العربي في مجال القطاع الزراعي . وكما سبق القول فإن هذه المراحل تعتبر متداخلة وتختلف في مداها الزمني ، سواء على صعيد المرحلة الواحدة أو على مستوى القطر الواحد ضمن البلدان العربية ، وتتضمن هذه المراحل بعض الاجراءات[٩] التي يمكن تلخيصها في الآتي :

المرحلة الأولى : العمل على إزالة الحواجز أمام التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية بين البلدان العربية ، وبرمجة التجارة الخارجية بين البلدان العربية والعالم الخارجي .

المرحلة الثانية : العمل على تحرير حركة عناصر الانتاج الزراعي للانتقال أو الانسياب الى حيث يتمتع الانتاج الزراعي بالميزة النسبية .

المرحلة الثالثة : التنسيق بين السياسات الزراعية في الأقطار العربية لغرض الحصول على سياسة زراعية عربية موحدة على صعيد الوطن العربي .

المرحلة الرابعة : العمل على وحدة الاقتصاد الزراعي القومي ـ سواء من خلال وحدة السياسات الانتاجية أو العلاقات التجارية مع العالم الخارجي .

وسيترتب على تطبيق مراحل هذه الاستراتيجية نتائج للعديد من السياسات التكاملية والتخصيص الانتاجي من ناحية ، وكذلك سياسات موحدة على مستوى الأنشطة التكميلية للعمليات الانتاجية الزراعية العربية ، كالسياسة التمويلية والتسليفية والتسويقية وأخرى غيرها. ومن ناحية ثانية ، لا شك أن ذلك سيؤدي إلى العديد من المتغيرات في بعض المفاهيم السائدة للنظرية الاقتصادية في الاقتصاد الزراعي العربي ، كمستوى الاستثمار الزراعي والتغيرات السعرية المنتظرة وحجم العمالة الزراعية وتوزيعه،الى غير ذلك من متغيرات النظرية الاقتصادية التي لا تتسع هذه الدراسة للدخول في تفسيرها . ويجب التأكيد في مجال إستراتيجية الزراعة العربية أن اعتبار السوق العربية مدخلاً للتكامل الاقتصادي الزراعي العربي كما يعتقد بعض الاقتصاديين سوف يقودنا إلى صيغة ليبرالية في مجال التكامل الاقتصادي ، تحتاج إلى أمد طويل لغرض تحقيقها كالسوق الأوروبية المشتركة . والبديل الموضوعي هو برمجة السياسات الانتاجية[١٠] والائتمانية الزراعية العربية في إطار المراحل السابق ذكرها ، كوسيلة للوصول إلى وحدة الاقتصاد الزراعي العربي ، والذي يترتب عليه وينتج عنه آنذاك وحدة السوق العربي . وبمعنى آخر ، إن السوق العربي هو أحد نتائج برمجة سياسات الانماء الاقتصادي وليس أسلوباً أو مدخلاً لذلك التكامل .

ثانياً : في مجال المبررات والدوافع الاقتصادية

١ ـ في ضوء المفاهيم النظرية الاقتصادية ، فإن الابقاء على واقع القطاع الزراعي العربي بصورته المجزأة ، سيكون له تأثير سلبي بصورته المباشرة وغير المباشرة على العديد من المتغيرات

---

(٩) Bela Balassa,«Towards a Theory of Economic Integration,» *Kylos*, no. 14 (1961).

(١٠) Imre Vajda, *Integration, Economic Union and National State in Foreign Trade in Planned Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1971).

التنموية في الوطن العربي . وحتى على المستوى القطري فإن افتراض أن القطاع الزراعي سيكون القطاع الرائد ، خاصة أن معظم الأقطار العربية يغلب عليها الطابع الزراعي ، يقتضي في رأي بعض من الاقتصاديين أن يتسم القطاع المذكور بخلق فرص جديدة للاستثمار من ناحية ، وتطوير أساليبه الانتاجية المستخدمة من ناحية أخرى . وفي ظل محدودية رأس المال في بعض الأقطار العربية غير النفطية وتوافره في الأقطار العربية النفطية ، يحتم أن تتاح فرص الاستثمار في القطاع الزراعي للأقطار الأولى من خلال الموارد الرأسمالية المتوافرة في الأقطار الأخيرة ، خاصة أن العائد الحدي لرأس المال غالباً ما يكون مرتفعاً في الدول النامية والتي تتسم بالندرة لهذا العنصر . ومن خلال زيادة الاستثمار يمكن استخدام الأساليب التقنية المتقدمة في الزراعة العربية ، كما سيخلق الوضع الجديد دوال انتاجية جديدة في مجال انتاج المحاصيل الزراعية وفي ضوء توزيعها النسبي .

وفي إطار النظرية الاقتصادية ، فغالباً ما يؤدي رأس المال إلى تحقيق أرباح غير اقتصادية ضمن التكتلات الانتاجية والمزارع الكبيرة ، إلّا أنه يمكن معالجة الأساليب الخاطئة لاستخدام رأس المال العربي وتضييق الفجوة بين الانتاجية الاجتماعية والانتاجية الخاصة[١١]،من خلال توجيه الاستغلال الموردي بمفهوم اشتراكي ، ومن خلال الأنماط المزرعية غير المستغلة . وسيؤدي ذلك كله إلى زيادة الناتج الزراعي العربي مقارنة بواقعه المجزأ والقائم حالياً . ويتطلب ذلك بصورة أساسية نمواً في الطلب الحقيقي للناتج الزراعي وسيتحقق هذا النمو في إطار السوق العربي الكبير ، وتصبح مسألة الزيادات السكانية العربية عاملاً ايجابياً في تأثيرها السوقي ، بينما تصبح عاملاً سلبياً في حدودها الاقليمية . ومما يؤكد ذلك أن الزيادات السكانية في مصر العربية كانت عاملاً مؤثراً في الغاء الوفورات او الفائض الزراعي الذي يمكن تحقيقه في قطاع انتاج الغذاء[١٢] حيث أن ضيق السوق الزراعي القطري والزيادات السكانية العالية والابقاء على طبيعة وأسلوب الانتاج القائم سيؤدي حتماً الى ارتفاع الطلب سواء من خلال الزيادات السكانية أو كنتيجة لارتفاع متوسط الدخل ، حيث أن زيادة الدخل الفردي في الدول النامية وخاصة عند الطبقات ذات الدخول المتدنية سيؤدي حتماً إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للسلع الغذائية كالسلع الزراعية بأصنافها المختلفة ، وذلك على عكس المتوقع حصوله في الدول المتقدمة . كما أن الهيكل الاقتصادي للدول النامية ذات الكثافة السكانية العالية والمتزايدة ، كمصر العربية ، يجعل مرونة عرض السلع الزراعية أقل من مثيلتها في الدول المتقدمة . وهذه العلاقة بين العرض والطلب في ضوء الواقع المجزأ تعمل على تحول بعض الأقطار العربية إلى دول مستوردة للسلع الزراعية بعدما كانت مصدراً لها ، وتتزايد تلك الفجوة مع الزمن بحكم فعل العوامل السابق ذكرها . وبهذا الصدد يؤكد سيتوفسكي أن لحجم السوق تأثيراً محسوساً في نسبة النمو ، حيث أن زيادة النمو تعمل بصورة أو أخرى على زيادة الدخل ، وهذا الأخير يعمل على توسيع نطاق السوق ، وهكذا يؤثر أحدهما بالآخر . كما أشار شومبيتر إلى أهمية السعة السوقية لتحقيق نسبة متزايدة من النمو الاقتصادي[١٣] ، وإن اختلف

---

(١١) التنير ، **التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية** .

(١٢) زياد الحافظ ، **ازمة الغذاء في الوطن العربي** (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٦) .

(١٣) R. V. Clemence, ed., *Essays of J. A. Shumpeter* (Cambridge: Wesley , 1951).

رأي كوزنتس في هذا الشأن ، ولم يعتبر السوق عاملاً مهماً بالنسبة لتصاعد نسبة النمو الاقتصادي ، مستشهداً ببعض الدول الأوروبية كالسويد وسويسرا . إلّا أن الباحث رأى في هذا الصدد أن هناك أثراً متبايناً لعامل السوق يختلف باختلاف طبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد ، وبالتالي فإن لأهمية الطلب الاجمالي وتوسيعه في الدول الناميةدوراً كبيراً في تعجيل وتصعيد النمو الاقتصادي ، بينما يقل أو يتضاءل ذلك الدور في الدول المتقدمة الصغيرة والسابق ذكرها .

٢ - في مجـال توزيع الموارد الانتاجية على الانشطة الاقتصادية الزراعية فإن وجود واقـع اقتصادي زراعي عربي مجزأ سيضعف الروابط التأثيرية بين القطاع الزراعي النامي وبين القطاعات الاقتصادية اللازراعية ، وحتى إن كان الاقتصاد القطري تحت ظل الظروف التنموية ، وبالتالي فإن إعادة توظيف الأرباح المحققة من رأس المال المستثمر في بعض القطاعات الاقتصادية إلى القطاع الزراعي ستكون محددة بحدود ذلك الواقع المجزأ ، مما يضعف أو يقلل الاستفادة الاقتصادية القصوى من إعادة استثمارها في ضوء التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية ، حيث أن التجزئة قد فرضت قيوداً سواء على انتقال السلع الزراعية أو مواردها الانتاجية عبر الحدود بين الأقطار العربية . وهذا سيؤدي إلى استخدام غير رشيد للموارد الاقتصادية الزراعية العربية ، إذ ستضطر مصر العربية ، على سبيل المثال ، إلى تشغيل العمل المزرعي في ضوء انتاجية حدية أقل بكثير من إنتاجية العامل الزراعي في القطر السوري ، كذلك الأمر ، يستثمر رأس المال الكويتي بعائد حدي أقل في القطر الكويتي مقارنة بمثيله في القطر السوداني ، وهكذا بالنسبة للموارد الاقتصادية الزراعية بصورة عامة ، وعلى صعيد الدراسات الاقتصادية ، فقد تأكد ذلك في دراسات العديد من الاقتصاديين أمثال روزنستاين ، رودان وغيرهما حيث أشير إلى أن هناك علاقة ثابتة بين حجم السوق الداخلية والنمو الاقتصادي وقد تأكد ذلك باستخدام التحليل الاقتصادي والقياسي سواء إن كان ذلك بالنسبة للعرض الكلي أو الطلب الكلي .

٣ - على الصعيدين المالي والنقدي ، فإن النمو الاستيرادي لمستلزمات التنمية الاقتصادية للأقطار العربية غالباً ما يؤدي بميزان مدفوعات معظم الأقطار العربية وخاصة غير النفطية منها ، إلى عجز دائم ، وبالتالي فإن ضآلة عرض السلع الزراعية مقارنة بالطلب عليها في الأقطار المذكورة سيثقل كاهل الميزان التجاري بصورة أكبر ، خاصة وأن صادراتها محدودة ولا تتجاوز المواد الخام . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع المتزايد لأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية سيؤدي بدون شك إلى نقل الظواهر التضخمية إلى الاقتصاديات العربية ، فقد ازداد المعدل العام للأسعار الزراعية بحوالى ٥ بالمائة في عام ١٩٧١ مقارنة بالعام السابق له ، بينما بلغت تلك الزيادة حوالى ٤٨ بالمائة في عام ١٩٧٣[١٤] ، مما يؤكد ضرورة وضع استراتيجية عربية موحدة تعتمد الامكانات العربية في توفير الحاجـات مع السلع الزراعية الغذائية ، حامية الاقتصاد العربي من السمات التضخمية من ناحية ، وعاملة على موازنة ميزان مدفوعاتها من ناحية اخرى .

---

(١٤) United Nations, Food and Agriculture Organization (FAO), *Statistical Yearbook, 1974, 1978* (Rome: FAO, 1975, 1979), 2 vols.

ثالثاً : في مجال الوضع الراهن والتوقعات

يتبين من العرض السابق أن العديد من المتغيرات الاقتصادية والفكرية تستدعي العمل على وحدة القطاع الزراعي العربي ، كما أن إلقاء الضوء على بعض المقاييس الكمية والنوعية للمتغيرات المستخدمة في الاقتصاد القومي العربي بصورة عامة والاقتصاد الزراعي بصورة خاصة ، كالعمالة الزراعية واجمالي الناتج الزراعي والاستهلاك الكمي المتوقع من المحاصيل الزراعية ، ستؤكد التصورات النظرية المشار إليها في الجزء الأول من الدراسة . لقد بينت الدراسة أن ثمانية أقطار عربية تزيد نسبة القوى العاملة الزراعية فيها عن ٥٠ بالمائة من اجمالي قواها العاملة ، بينما تتراوح نسبة اسهام ناتجها الزراعي بين حوالى ١ بالمائة ـ ٤١ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في الأقطار العربية الثمانية ، وذلك في عام ١٩٧٧ . كما بلغت نسبة القوى العاملة الزراعية في ستة أقطار أخرى أقل من ٥٠ بالمائة من إجمالي القوى العاملة فيها . وتتراوح أسهامها من الانتاج الزراعي بحوالى ٣ بالمائة ـ ١٧ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي للأقطار العربية الخمسة (جدول رقم (١). يتضح من ذلك مدى الارتفاع في نسبة القوى العاملة الزراعية إلى اجمالي القوى العاملة ومدى الانخفاض في الناتج الزراعي مقارناً بالناتج الاجمالي المحلي في كل قطر من الأقطار العربية ، وذلك في عام ١٩٧٧ ، حيث بلغ إجمالي الدخل الزراعي العربي حوالى ١٣,١٥ بليون دولار وهو رقم لا يمثل سوى حوالى ٨,٥ بالمائة من اجمالي الدخل القومي العربي البالغ حوالى ١٧٦,٦ بليون دولار[١٥] في العام المذكور ، ومما لا شك فيه أن بعض أسباب هذه الظاهرة تعزى إلى انخفاض كفاءة العمل الزراعي العربي ووجود البطالة المقنعة والموسمية في العديد من الأقطار العربية ، مما يقتضي اعادة توزيع هذا المورد المهم على صعيد القطاع الزراعي العربي وفي ضوء مفاهيم النظرية الاقتصادية. مما لا شك فيه أن هذا التباين ينسحب أيضاً على رأس المال ومدى توافره او ندرته ، وغالباً ما يعكس معدل الدخل الفردي مدى التباين في ندرة ووفرة هذا العنصر في الأقطار العربية المختلفة . فبينما بلغ هذا المعدل ١٤,٤٢٠ و ١٢,٧٠٠ دولار في كل من الامارات العربية المتحدة والكويت على التوالي، فقد بلغ ٣١٠ و ٣٠٠ و ١١٠ دولارات في كل من جمهورية مصر العربية والسودان والصومال على التوالي في عام ١٩٧٧ .

أما بالنسبة للموارد الأرضية الزراعية ، فإن الأقطار العربية تتفاوت في سعة الرقعة الزراعية . ويشير متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية إلى التباين في طبيعة العلاقات الموردية بين العمل والأرض من قطر إلى آخر ومما لا شك فيه أن هذه النسبة ترتفع في بعض الأقطار العربية كليبيا وتونس وسوريا ثم السودان حيث بلغت قيمة هذا المعامل حوالى ١,٣١، ٠,٧٥، ٠,٦٦، ٠,٥٤ على التوالي فإنه ينخفض إلى قيمة متوسطة في بعض الأقطار العربية الأخرى كاليمن الشمالي ، العراق ، الجزائر ، المغرب ثم الصومال ، حيث يقدر بحوالى ٠,٤٨ ، ٠,٤٤ ، ٠,٤٠ ، ٠,٣٥ ، ٠,٢٩ على التوالي . بينما انخفض في مصر العربية إلى حوالى ٠,٠٦، مما يعني أن هناك تبايناً واسعاً في التوزيع السكاني على الرقعة الزراعية العربية. وبصورة عامة فإن تلك النسبة قد بلغت حوالى ٠,٣٣ في عام ١٩٨٠[١٦]. وبالنظر إلى أن معظم الأقطار العربية تقترب نسبة سكان الريف فيها حوالى ٥٠ بالمائة، فإن

---

(١٥) باسل البستاني ، « الاقتصاد العربي ـ دراسة إحصائية مقارنة »، **الاقتصادي العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٣ (١٩٧٩) .

(١٦) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **مستقبل اقتصاد الغذاء في الدول العربية ، ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠** (الخرطوم : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ١٩٧٩) ، ج ٤ : **المجموعة الاحصائية** .

ذلك يعني أن هناك تبايناً واسعاً في العلاقات السكانية الأرضية بين قطر وآخر. وهذا التباين ينعكس بصورة أو أخرى على العلاقات بين وحدة الأرض الزراعية والعمل الزراعي، فبينما نجده عالياً في الأقطار التي تنخفض فيها هذه العلاقة كمصر العربية، نجده منخفضاً في أقطار المجموعة الأولى، وهذا سيؤدي في إطار مفاهيم النظرية الاقتصادية الى تباين الناتج الحدي للعمل المزرعي تبايناً واسعاً بين الأقطار، وقد ينخفض في بعض الأقطار ذات الكثافة السكانية العالية وحيث لا يتجاوز نصيب الفرد في الأرض الزراعية ٠,٠٦ هكتار. ومما لا شك فيه أن وحدة القطاع الزراعي العربي ستعمل بصورة أو أخرى إلى انسياب العمل المزرعي بحيث يرتفع الناتج الحدي الزراعي ، **كما حدث في العراق الذي عمل على استقدام العمل الزراعي المصري (حيث ترتفع الكثافة السكانية بالنسبة للرقعة الزراعية المصرية وينخفض الناتج الحدي) إلى الرقعة الزراعية العراقية .** ويشير الجدول رقم (٢) الى الرقعة الزراعية العربية موزعة في اقطارها العشرين ، كما يبين الاهمية النسبية للاراضي المطرية والاروائية، وجدير بالذكر أن اجمالي الرقعة الزراعية العربية تبلغ حوالى ٥٢,٣ مليون هكتار منها حوالى ٧٨,٨ بالمائة يروى مطرياً وحوالى ٢١,٢ بالمائة يروى بالأساليب الاروائية المختلفة وذلك في عام ١٩٨٠ . ويلاحظ أنه لو احسن استغلال تلك الاراضي من خلال برامج زراعية علمية متطورة وفق منوال حيازي متطور ، فسيؤدي ذلك الى تغير هيكل الانتاجية القائمة ، وبالتالي اجمالي الانتاج الزراعي القائم او المتوقع في ظل الظروف القائمة ، والتي يوضحها الى حد بعيد الجدول رقم (٣) ، حيث يبين اجمالي الناتج وإجمالي الاستهلاك الزراعي العربي ، سواء الحالي أو المتوقع في ضوء المتغيرات السائدة . ولتسهيل الدراسة فقد قسمت السلع الزراعية الى مجاميع غذائية اساسية هي محاصيل الحبوب ، المحاصيل البقلية ، المحاصيل الدرنية ، ثم الخضروات. وقد اقتضت الدراسة هذا التقسيم ، حتى يمكن القاء الضوء على إجمالي الناتج وإجمالي الاستهلاك العربي من كل مجموعة ، وبالتالي تحديد حجم العجز أو الفائض من المجموعات المذكورة ، إذ بالرغم من تحقيق فائض في بعض المجموعات المحصولية على الصعيد العربي ، إلّا أن الدراسة اظهرت أن الفائض قد تحقق في بعض الأقطار مما حققت معه أقطار عربية اخرى عجزاً اضطرت معه الى استيراد محاصيل تلك المجموعة من اسواق العالم الخارجي ، وخاصة الحبوب ، خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ . وفيما يلي تحليل كمي من واقع البيانات العربية المتاحة ومصادر منظمة الزراعة والأغذية الدولية ، كما استخدمت المعادلات الرياضية المناسبة للتوقعات الاستهلاكية ، وكذلك استخدمت الطرق الاحصائية في التنبؤ بالناتج الزراعي العربي خلال عامي ١٩٨٠- ١٩٨٥ .

١ - **محاصيل الحبوب** : حددت محاصيل الحبوب بكل من الحنطة والأرز والشعير والذرة ، وهي تعتبر من المحاصيل الزراعية الغذائية الضرورية التي يتزايد الطلب عليها في معظم الأقطار العربية بزيادة الدخل الفردي ، وذلك عكس المتوقع حصوله في الدول المتقدمة .

وقد استأثرت المساحة المزروعة بالحبوب ٢٠,٨ ، ٢٢,١ مليون هكتار ، أنتجت حوالى ٢٠,٣ ، ٢٤,٦ مليون طن في عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ على الترتيب. أما اجمالي الاستهلاك العربي من الحبوب، فقد بلغ ١٨,٢ ، ٢١,٣ مليون طن خلال العامين المذكورين على الترتيب وقد احتلت مصر المرتبة الأولى بين الأقطار العربية المنتجة للحبوب، ويليها كل من المغرب والسودان وسوريا والعراق . حيث أنتجت هذه الدول مجتمعة حوالى ١٧,٣ ، ١٧,٧ مليون طن وبنسبة ٨٢ بالمائة و٧٧ بالمائة من إجمالي الانتاج العربي للمحاصيل المذكورة في العامين ١٩٧٠ ،١٩٧٥، كما احتلت مصر المرتبة الأولى أيضاً في مجال

استهلاك الحبوب ، وتليها المغرب والجزائر والسودان ثم العراق ، حيث بلغ إجمالي استهلاك هذه الاقطار الخمسة حوالى ٧٢بالمائة من إجمالي استهلاك الأقطار العربية في عامي١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ أما في مجال التوقعات الانتاجية والاستهلاكية المنتظرة ، فقد قدر الانتاج المتوقع بحوالى ٢٤,٧ مليون طن سواء في عام ١٩٨٠ أو ١٩٨٥ ، بينما ينتظر أن يبلغ إجمالي الاستهلاك العربي من الحبوب حوالى ٢٤,٧ و٢٨,١ مليون طن في العامين المذكورين على التوالي . ومما تجدر ملاحظته أنه بمقارنة اجمالي الكميات المستهلكة بالكميات المنتجة على صعيد الأقطار العربية ، فإن الانتاج يفي بالاستهلاك ما عدا في عام١٩٨٥.إلا أنه بمقارنة كل قطر على حدة،فإن الدراسة تؤكد أن بعض الأقطار انتجت اكثر من كفايتها ،بينما أنتجت أقطار عربية اخرى اقل من كفايتها.ولذا فإن التكامل الاقتصادي العربي سيعمل على إعادة توزيع إجمالي الانتاج ، بحيث يحقق الاكتفاء الذاتي لهذه المجموعة المحصولية الأساسية من المواد الغذائية . إلا أنه يجب ان يؤخذ بالاعتبار أن محاصيل هذه المجموعة ليست بدائل جيدة بعضها للبعض ، كما أن وضع استراتيجية تنموية موحدة في الأقطار العربية سيؤدي إلى توسيع المساحة المزروعة بالحبوب للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في عام ١٩٨٥ ، حيث يزيد الاستهلاك المتوقع بحوالى ١٤ بالمائة ، من إجمالي الانتاج المتوقع . إلا أن تحقيق التكامل الاقتصادي واعادة التركيب الحيازي للمشاريع العربية في إطار السعة المثلى سيؤدي بدون شك إلى زيادة حجم الانتاج عن النتائج المتحصلة من هذا البحث ، حيث اعتمد على النتائج في ضوء الوضع العربي الراهن .

٢ ـ **المحاصيل البقلية** : تتضمن المجموعة البقلية كلاً من الباقلاء والفاصوليا والحمص والبازلاء والعدس والترمس وبقولاً ثانوية أخرى ، بالاضافة إلى مجموعة المكسرات.وتعتبر هذه المحاصيل من السلع الغذائية الأساسية في إطار الانماط الاستهلاكية في معظم الأقطار العربية . وقد بلغ إجمالي الانتاج العربي من المحاصيل المذكورة حوالى ١,٢١ و١,٤٣ مليون طن في عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ على التوالي ، بينما من المتوقع أن يبلغ الانتاج العربي حوالى ١,٤٦ و١,٤٧ مليون طن في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ على التوالي.وقد قدر البحث أن الانتاج المغربي قد يبلغ حوالى ٣٣ بالمائة من إجمالي الانتاج العربي من المحاصيل البقلية خلال السنوات هذه،أما بالنسبة للاستهلاك العربي من المحاصيل المذكورة ، فقد بلغ حوالى ٠,٧٨ و٠,٩٣ مليون طن في عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ على التوالي بينما من المتوقع أن يبلغ حوالى ١,١ و١,٣ مليون طن في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ على التوالي . وبمقارنة الانتاج العربي بالاستهلاك العربي المتوقع،يتضح أن الانتاج يفوق الاستهلاك بصورة عامة ، إلا أنه من المؤكد أن بعض الأقطار العربية يزيد الطلب عليها مقارنة بالمعروض منه فيها . وبصورة عامة فإنه يمكن الاستفادة من التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية ، ورسم سياسة تصديرية عربية للفائض من المحاصيل المدروسة إلى خارج المجموعة العربية ، وذلك للاستفادة من الميزات الاقتصادية للسياسة التصديرية . وفي حالة تراخي الطلب على المنتجات المذكورة باعتبارها من الموارد الأولية التي يتسم الطلب العالمي عليها بالتراخي في المدى الطويل ، فإن انتهاج سياسة تصنيعية للمنتجات الغذائية في سبيل التحكم في حجم المعروض منها في الأسواق العربية أو العالمية وبالتالي الحصول على أسعار مناسبة ، تصبح من المسائل الضرورية التي تحتاج إلى دراسة مفصلة .

٣ ـ **المحاصيل الدرنية النشوية** : تتضمن هذه المجموعة عدة محاصيل غذائية ، أهمها البطاطس والبطاطا والقلقاس . وقد بلغ إجمالي الانتاج العربي من المحاصيل المذكورة حوالى ٣,٣

مليون طن في عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥. بينما من المتوقع أن يبلغ حوالى ٣,٠٤ مليون طن في كل من عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ ، بالرغم من انخفاض إجمالي الناتج المتوقع في السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بمثيله في عام ١٩٧٥، إذ من المتوقع انخفاض المساحة المزروعة وذلك لزراعتها بالمحاصيل المنافسة . إلا أن إجمالي الاستهلاك العربي من المحاصيل المذكورة آخذ بالتزايد ، حيث بلغ حوالى ٣,٥ و٤,١ مليون طن في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ .ومن المتوقع أن يبلغ حوالى ٤,٨ و ٥,٧مليون طن في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ على الترتيب.وقد تبين للباحث أن حوالى نصف إجمالي الكمية المنتجة في الأقطار العربية يتم انتاجه في السودان.وبمقارنة إجمالي الانتاج بالاستهلاك العربي من المحاصيل موضع البحث،يتضح عدم كفاية إجمالي الناتج للوفاء بالطلب المتوقع على هذه المحاصيل ، وتعتبر كل من الجزائر والمغرب ومصر ولبنان من الدول التي يزيد انتاجها عن استهلاكها من هذه السلع ، بينما العكس صحيح بالنسبة للأقطار العربية الأخرى . وبصورة عامة ، فإن هناك تزايداً للطلب على المحاصيل موضع بحثنا مقارنة باجمالي المنتج منها على الصعيد العربي ومع مرور الزمن . ومما لا شك فيه أن ذلك سيشكل موقفاً خطيراً بالنسبة لاستهلاك هذه المجموعة من المحاصيل ، نظراً لما تتعرض إليه الأقطار العربية من ضغوط في السياسة الخارجية ، والتي ينتظر أن يكون الغذاء أحد الضغوط المنتظر استخدامها عليها في المستقبل القريب وفي اطار الامن الغذائي .

٤ ـ مجموعة الخضروات : تتضمن هذه المجموعة الخضروات الرئيسية ، ومنها اللوبياء والفاصولياء والبازلاء والباذنجان والفلفل والبصل . وتعتبر هذه الخضروات من السلع الاستهلاكية الرئيسية للأفراد ، إذ بلغ إجمالي الناتج العربي حوالى ٩,٦ و١٢,٣مليون طن في عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ ، بينما من المتوقع أن يبلغ حوالى ١٢,٧ مليون طن في سنوات التوقع. أما إجمالي الاستهلاك العربي فقد قدر بحوالى ٧,٢ و٨,٧ مليون طن في عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ على الترتيب ، ومن المتوقع أن يبلغ حوالى ١٠,٥ و١٢,٢ مليون طن في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ على التوالي وتعتبر مصر العربية من أهم الأقطار المنتجة لهذه المحاصيل ، حيث يقدر انتاجها بحوالى نصف الانتاج العربي ، سواء في الفترة المدروسة أو المتوقعة ، كما أنها تحتل المرتبة الأولى في إجمالي استهلاكها من هذه المحاصيل حيث بلغ حوالى ٤٥ بالمائة ويليها بالمرتبة الثانية القطر العراقي ، إذ بلغ استهلاكه حوالى ١٠ بالمائة من إجمالي الاستهلاك العربي ، وذلك في عام ١٩٧٠. وهناك سبعة أقطار عربية يفيض إجمالي انتاجها عن إجمالي المستهلك أو المتوقع استهلاكه من محاصيل المجموعة المذكورة ، وهي المغرب وتونس وليبيا ومصر وموريتانيا والعراق، بينما يزيد الطلب عن حجم المعروض من السلع المذكورة في باقي الأقطار العربية مما يؤكد حاجتها الى التكامل الاقتصادي العربي ، وبصورة عامة فإن هناك فائضاً في الانتاج العربي عن الاستهلاك الحالي أو المتوقع ، إلا أن هناك تبايناً في الانتاج والاستهلاك بالنسبة لهذه السلع المذكورة في الأقطار العربية .

ان هذه الدراسة توحي بأن على السياسة الزراعية العربية أن تأخذ بنهج التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ، فقد تأكد على الصعيد النظري أن العديد من مفاهيم النظرية الاقتصادية ترجح هذا المنهج . وعلى الصعيد التطبيقي ، فإن التكتلات الاقتصادية العالمية تستدعي الاسراع في بناء التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، كما أن مسألة الصراع الدولي تقتضي تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الأساسية . وقد أكد الاقتصادي ليبسي بما لا يدخله الشك أن التكامل الاقتصادي سيؤدي إلى خفض تكاليف الانتاج بحوالى ٢٠ بالمائة من اجمالي التكاليف الانتاجية للسلعة، وذلك نتيجة ازالة القيود المفروضة

على حرية حركة انتقال الموارد والسلع ، بينما يقدر الانخفاض المتأتي عن توسع السوق بحوالى ٥ بالمائة من التكاليف المذكورة[١٧] . وأخيراً، فإن المحصلة النهائية للتكامل هي زيادة الناتج القومي للأقطار العربية بصورة عامة وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين العرب □

جدول رقم (١)

الاهمية النسبية للناتج الزراعي والقوى العاملة الزراعية في الاقطار العربية ، لسنة ١٩٧٧

القطر	الناتج الزراعي الى إجمالي الناتج المحلي (٪)	القوى العاملة الزراعية الى اجمالي القوى العاملة المحلية (٪)
الامارات العربية المتحدة	١	—
الاردن	١٢	٢٨
البحرين	١	—
تونس	١٧	٤٣
الجزائر	٨	٣٥
الجماهيرية العربية الليبية	٣	٢٢
الجمهورية العربية السورية	١٧	٤٩
السودان	٤١	٧٩
الصومال	٣١	٨٣
العراق	٨	٤٣
عمان	٣	—
قطر	—	—
الكويت	—	٢
لبنان	—	١٣
مصر	٢٨	٥١
المغرب	٢١	٥٣
المملكة العربية السعودية	٥	٦٣
موريتانيا	٢٦	٨٤
اليمن	٣٥	٧٦
اليمن الديمقراطية	٢٤	٦٢

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » الى أن البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من : باسل البستاني ، «الاقتصاد العربي ـ دراسة احصائية مقارنة ، »**الاقتصادي العربي**، السنة ٣ ، العدد ٣ (١٩٧٩) .

---

(١٧) Richard G. Lipsey, «Economic Unions,» in: *International Encyclopedia of the Social Sciences,* (1968), vol. 7, s. v. «International Integration, ».

جدول رقم (٢)
الرقعة الزراعية العربية والأهمية النسبية للاراضي المروية والمستديمة ، لسنة ١٩٨٠ (بالألف هكتار)

القطـــر	الرقعة الزراعية	الرقعـة المطريـة		الرقعـة المرويـة	
		المساحة	(٪)	المساحة	(٪)
الامارات العربية المتحدة	٩,٦	—	—	٩,٦	١٠٠
الاردن	٣٩٦	٣٤٩,٧	٨٨,٣	٤٦,٣	١١,٧
البحريـــن	٣,٨	—	—	٣,٨	١٠٠
تونـــس	٤٧٣٣	٤٥٥٩	٩٦,٣	١٧٤	٣,٧
الجزائـــر	٦٨٠٠	٦٣٥٠	٩٣,٤	٤٥٠	٦,٦
الجماهيرية العربية الليبية	٢٥٢١	٢٢٤٣	٨٩	٢٧٨	١١
الجمهورية العربية السورية	٥٩١٥	٥٢٩٢	٨٩,٥	٦٢٣	١٠,٥
السودان	٩٥٢٤	٧٨٥٩	٨٢,٥	١٦٦٥	١٧,٥
الصومال	١٠٦٣	٧٨٠	٨١,٨	١٩٣	١٨,٢
العراق	٥٧٥٠	٢٤٩٣	٤٣,٤	٣٢٥٧	٥٦,٦
عمـــان	٤٦,٣	—	—	٤٦,٣	١٠٠
قطـــر	٢,٦	—	—	٢,٦	١٠٠
الكويـــت	١	—	—	١	١٠٠
لبنـــان	٣٤٥	٢٧٥	٧٩,٧	٧٠	٢٠,٣
مصـــر	٢٦٩٠	—	—	٢٦٩٠	١٠٠
المغـــرب	٧٨٦٦	٦٩٢٠	٨٨	٩٤٦	١٢
المملكة العربية السعودية	٥٧٧	٤٠٤	٧٠	١٧٣	٣٠
موريتانيـــا	٣١٣	٣١٠	٩٩	٣	١
اليمـــن	٣٥٠٠	٣٢٠٢	٩١,٥	٢٩٨	٨,٥
اليمن الديمقراطية	٢٥٢	١٤٢	٥٦,٣	١١٠	٤٣,٧
مجموع الوطن العربي	٥٢٣٠٨	٤١٢٣٢	٧٨,٨	١١٠٧٦	٢١,٢

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » الى أن البيانات غير متوفرة .

المصدر: احتسب من : جامعة الدول الدول العربية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **مستقبل اقتصاد الغذاء في الدول العربية ، ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠** (الخطوم : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ١٩٧٩) ج ٤ : **المجموعة الاحصائية** .

جدول رقم (٣)

اجمالي الانتاج والاستهلاك العربي من المجموعات المحصولية الزراعية الاساسية ، للسنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، و ١٩٨٥ (بالمليون طن)

البيـــان / السنـــة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
محاصيل الحبوب				
الانتاج	٢٠,٣	٢٤,٦	٢٤,٧	٢٤,٧
الاستهلاك	١٨,٣	٢١,٣	٢٤,٧	٢٨,١
الفائض او العجز	+ ٢,٠	+ ٣,٣	—	- ٣,٤
المحاصيل البقولية				
الانتاج	١,٢١	١,٤٣	١,٤٦	١,٤٧
الاستهلاك	٠,٧٨	٠,٩٣	١,١٠	١,٣٠
الفائض او العجز	+ ٠,٣٣	+ ٠,٥٠	+ ٠,٣٦	+ ٠,١٧
المحاصيل الدرنية				
الانتاج	٣,٢٠	٣,٤٠	٣,٠٤	٣,٠٤
الاستهلاك	٣,٥٠	٤,١٢	٤,٨٨	٥,٧٢
الفائض او العجز	ـ ٠,٣٠	ـ ٠,٧٢	ـ ١,٨٤	ـ ٢,٦٨
الخضروات				
الانتاج	٩,٦	١٢,٣	١٢,٧	١٢,٧
الاستهلاك	٧,٤	٨,٧	١٠,٥	١٢,٢
الفائض او العجز	+ ٢,٤	+ ٣,٦	+ ٢,٢	+ ٠,٥

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » الى أن البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من : سالم توفيق النجفي ، ومحمود نبيل محجوب ، « دراسة تحليلية لانتاج واستهلاك المحاصيل الزراعية والغذائية في الدول العربية وتوقعاتها المستقبلية ، » (غير منشور) .

ثورة يوليو واعادة تفسير التاريخ

د. سعد الدين ابراهيم

استاذ علم الاجتماع في الجامعة الامريكية ـ القاهرة .

في معنى الثورة

الثورة ـ اي ثورة ـ تقاس بمدى ما تحدثه من تغير كمي وكيفي في لحظة تاريخية قصيرة .

كان المؤرخون في الماضي ، ولا يزال الكثيرون حتى وقتنا هذا ، يعتقدون أن الثورة تقاس بمستوى العنف الذي يصاحبها وبغزارة الدم الذي تسفكه . وقد كانوا ، ولا يزالون ، معذورين في هذا الفهم المحدود لمعنى الثورة . ففي معظم الحالات لم تكن الشعوب تستطيع أن تحدث ما ترنو اليه من تغيير جذري في حياتها وفي مؤسساتها الا بالعنف وسفك الدماء . ولكن المعنى الحقيقي للثورة يظل كامناً في عمق ونطاق ما تحدثه من تغيير ، اياً كانت الوسائل المستخدمة .

وعمق التغيير يعني أن الثورة تخترق اكبر عدد ممكن من مستويات الواقع الانساني . فمستويات الواقع البشري متراكمة ، مثلها في ذلك مثل الطبقات الجيولوجية للأرض . وكما تهز الزلازل والبراكين تلك الطبقات الجيولوجية ، فكذلك تفعل الثورة بالواقع المجتمعي .

ونطاق التغيير يعني أن الثورة الحقيقية ، او الظاهرة التي تستحق اسم الثورة ، تشمل كل مؤسسات المجتمع ، وقيمه ، وأنماطه السلوكية . بل إن الثورة الحقيقية في نطاق تغييرها لا تتوقف عند حدود مجتمعها الوطني المباشر ، وإنما تحدث حول مركزها تغيرات وتداعيات متتالية الدوائر . فإذا كان مركز الزلزال في الواقع الجيولوجي هو الأعنف حركة والاكثف تحركاً ،فإن محيطات اكبر ، متتالية ، تتأثر بحركة وتحرك مركز الزلزال بدرجات متفاوتة . ويصدق الشيء نفسه بالنسبة للثورة .

علم اجتماع الثورات يقول لنا أن ظاهرة الثورة من اهم ظواهر التاريخ البشري والوجود الانساني . فنقاط التحول الفاصلة في التاريخ كانت بسبب الثورات . وكل الاديان الكبرى ، مثلاً ، حينما ظهرت كانت ثورات بهذا المعنى . وبالتالي مثلت فواصل تاريخية قاطعة في التحول البشري .. وبالمعنى نفسه ، وإن لم يكن بالدرجة نفسها ، كانت الثورة الانجليزية ، والثورة الفرنسية ، والثورة

البلشفية ، والثورة الصينية ، وغيرها . كل من هذه الثورات كانت بما فعلته تمثل فاصلاً تاريخياً لا في حياة مجتمعها الوطني المباشر فقط ، وإنما ايضاً في دوائر اوسع من حوله . وعلى الرغم من أن كلاً منها قد احدث كثيراً من التغييرات ، ورغم أن المحللين قد يختلفون حول اهمية او مغزى كل تغيير احدثته كل من هذه او غيرها من الثورات ، الا أننا نغامر هنا بأخذ تغيير واحد ، وربما بشكل تعسفي في الاختيار ، لكي ندلل به على احدى النقلات الكيفية ، التي احدثتها بعض هذه الثورات .

الثورة الانجليزية (١٦٤٠ ـ ١٦٦٠) انطوت لاول مرة على حدث فريد ، وهو محاكمة الملوك واعدامهم بواسطة عامة الشعب . فقد اعدم الملك شارلز الاول عام ١٦٤٩ على ايدي العامة . في السابق كان التخلص من ملك او حاكم يتم على يد منافس له من الاسرة الحاكمة نفسها ، او من اسرة حاكمة اخرى ، او يموت في المعارك . اما أن يقتل ملك بواسطة سلطة شعبية بعد « محاكمة شعبية » فقد كان ذلك حدثاً تاريخياً فريداً في وقته .

الثورة الامريكية (١٧٧٥) و **الثورة الفرنسية** من بعدها (١٧٨٩) استنت قاعدة جديدة في العلاقة بين الحكام والشعوب . وهو أنه « لا ضرائب بلاتمثيل». والمعنى الاوسع لهذا المبدأ هو أنه لا واجبات على المواطن حيال الدولة بلا حقوق . وفي مقدمة هذه الحقوق حق المشاركة السياسية . فالتوازن بين الحقوق والواجبات هو الذي يجعل من البشر « مواطنين لا رعايا » . وتطور معنى المواطنة ليعني المساواة بين الناس في حقوقهم السياسية وامام القانون ، كأحد حقوق الانسان .

الثورة البلشفية ، (١٩١٧) ، انطوت على استحداث مبدأ جديد في علاقات البشر . فبعد اكثر من قرن على قيام الثورة الفرنسية ، بدأ يتضح ان المساواة السياسية بمعزل عن المساواة في فرص الحياة ، يعني أنه حق مجرد ، قد ينص عليه في الوثائق والدساتير والقوانين ، ولكنه لا يمارس . بتعبير آخر جاءت الثورة البلشفية لتقول للعالم ان هناك نوعاً من المساواة ، هو المساواة الاجتماعية ، لا بد من أن يتحقق كشرط لممارسة المساواة السياسية . وان المساواة الاجتماعية لا تتحقق في ظل الاستغلال الطبقي . وأن العبرة اذن في التحرر الانساني الحقيقي هي في تحطيم كل علاقات الاستغلال . وأن الطبقة الصناعية العاملة هي اوسع الطبقات واكثرها تعرضاً للاستغلال. وبالتالي فهي صاحبة المصلحة الحقيقية في محاربة الاستغلال الرأسمالي الذي يجردها من كل حقوقها السياسية والاجتماعية . لذلك فهي القوة الحقيقية التي ينبغي أن تقود الثورة ، وتدير المجتمع لحسابها بعد نجاح الثورة .

الثورة الصينية (١٩٣٠ ـ ١٩٤٩) دفعت لأول مرة في التاريخ بطبقة جديدة لكي تقود الثورة ، وهي طبقة الفلاحين المعدمين . في السابق كان الفلاحون يتمردون ويعصون بين الحين والآخر ، في مجتمع هنا او مجتمع هناك . أما أن يديروا عملية مجتمعية تتجاوز رد الفعل الى الفعل ، وتتجاوز التمرد المؤقت الى نضال مستمر طويل ، فقد كان ذلك حدثاً فريداً . وأن يستحدث الفلاحون وسائل جديدة في النضال ضد الحكام ، وأن تتكامل هذه الوسائل وتتبلور في مذهب قتالي جديد ـ هو الحروب الشعبية ـ فقد كان ذلك ابتكاراً في « تكنولوجيا الثورات » . وقد تطورت هذه التكنولوجيا الثورية على ايدي شعوب فلاحية اخرى في الجزائر وفيتنام في العقدين التاليين .

هذه وامثلة غيرها تشهد بأن كل ثورة تنطوي على عملية خلق مجتمعية كبرى في مجال المبادىء او الممارسات او الوسائل . ولكن الثورة ـ كما قدمنا ـ تنطوي على ما هو أكثر من ذلك بكثير . فبمقدار ما هي تغيير جذري للنظام الاجتماعي بكل جوانبه ومستوياته ، فإنها تنطوي على تغيير كيفي لنسق

الشخصية بين الافراد ، وللنسق الاقليمي بين البلدان المحيطة ، وللنسق الدولي في النظام العالمي بأسره .

إن الذي تركز عليه الدراسات التحليلية لأي ثورة ـ عادة ـ هو ما تحدثه من تغيير جذري في صلب النظام الاجتماعي . ونادراً ما تتعرض هذه الدراسات لما يحدث في داخل الافراد (اي النسق النفسي) ، او في داخل البلدان المحيطة بالمجتمع الذي تقع فيه الثورة (اي النسق الاقليمي) ، او ما تحدثه الثورة على التوازنات الدولية (اي النسق العالمي) . بتعبير آخر ، من الانساق الاربعة التي تهزها وتغيرها اي ثورة حقيقية ـ وهي الفرد ، والمجتمع ، والاقليم ، والعالم ـ يحظى التغيير في النسق المجتمعي فقط بمعظم الاهتمام والتحليل . أما النسق الفردي وما يتعرض له من هزات نفسية فقلما يحظى بالدراسة الموضوعية . وقد يتناوله الادباء فقط في اعمالهم الفنية والروائية ـ على غرار ما فعل الروائي **تشارلز ديكنز** في روايته الشهيرة **قصة مدينتين** التي تحكي المأساة الشخصية لافراد عايشوا النظام القديم في فرنسا ثم شهدوا او شاركوا او انفعلوا او تأثروا باحداث الثورة الفرنسية ؛ وعلى غرار ما فعل الروائي **باسترناك** في رائعته الشهيرة **الدكتـور زيفاجو** بالنسبة للثورة البلشفية .

وما تحدثه ثورة معينة في النسقين الاقليمي والعالمي ـ اذا درسا على الاطلاق ـ فإن الذي يتعرض له فهم اساتذة العلاقات الدولية . وهم غالباً ما يهملون في تحليلاتهم اهمية ما يحدث في النسقين الفردي والمجتمعي من تحول ، ويكتفون بأخذ ما حدث ، أياً كان ، كمعطيات لا تناقش . ويكون الهم الاكبر هو معادلة توازن القوى بين الوحدات الفاعلة في النظامين الاقليمي والدولي . ولأن لكل ثورة منطقها الخاص غير المعتاد ، فإن سلوكها الخارجي يبدو للمتخصص بالعلاقات الدولية كما لو كان شيئاً شاذاً ، يعكر من صفو وانسجام النظام الاقليمي او الدولي السائد . تلكم مثلاً كانت نظرة **ميترنيخ** كاستاذ وممارس للعلاقات الدولية . وكانت ايضاً نظرة **هنري كيسنجر** كاستاذ جامعي للعلاقات الدولية ، وكصانع قرارات في حقل السياسة الخارجية . ميترنيخ كان يضيق ذرعاً بالثورة الفرنسية لما تنطوي عليه من محتوى ايديولوجي قابل للانتشار من ناحية ، ولأن هذا المحتوى الايديولوجي يؤدي الى تمييع الحسابات الباردة القائمة على المصلحة البحتة لكل دولة قومية من ناحية اخرى . لذلك عمل جاهداً قبيل واثناء **مؤتمر فينا** (١٨١٥) أن يعيد النموذج الكلاسيكي في التعامل الدولي على أساس المصالح القومية البحتة الى سيرته الاولى التي عطلتها ، الى حين ، الثورة الفرنسية . وكان كيسنجر يرى ، بدوره ، ان الثورتين البلشفية والصينية قد ادتا الى اقحام الايديولوجية الثورية في العلاقات الدولية ، وبالتالي نتج خلل جديد في النظام العالمي في الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٧٠ . وهو خلل مماثل لما احدثته الثورة الفرنسية في اوائل القرن الماضي . لذلك عمل كيسنجر ـ مثلما فعل ميترنيخ من قبله ـ على أن يقلص من العامل الايديولوجي الثوري ، إن لم يقتلعه تماماً ، من العلاقات الدولية .

إن قابلية انتشار الافكار والممارسات الجديدة التي تنتجها كل ثورة يفسر لماذا تحاول حكومات الاقطار المحيطة ، او الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي ، ان تحاصر الثورة « وتحجر عليها صحياً » درءاً « للعدوى » . فإذا لم ينجح الحصار في خنقها او تحجيمها ، فإن محاولات تجري للمساومة معها وتدجينها . فإذا لم تنجح تلك المحاولات فقد تقبلها القوى المهيمنة اقليمياً وعالمياً على مضض شديد . هذا ما حدث مع الثورات الفرنسية والبلشفية والصينية .

محاولات الانقضاض او الالتفاف نفسها حول الثورة او تدجينها قد تحدث من الداخل ، وليس

من القوى الاقليمية والدولية المحيطة بها من الخارج فقط . وكثيراً ما تحدث ظواهر الارتداد او الثورات المضادة . فالثورة الانجليزية بقيادة **كرمويل والبرلمان الطويل** اعلنت الجمهورية ؛ ولكن بعد عدة سنوات عاد النظام الملكي مرة اخرى الى بريطانيا ، ونصّبت اسرة **ستيوارت** من جديد على العرش (١٦٦٠) . كذلك عادت اسرة **البربون** فترة قصيرة الى حكم فرنسا (١٨١٤) . ولكن اياً كانت درجة الارتداد فهي نادراً ما تعيد الاوضاع الهيكلية في المجتمع الى سابق عهدها تماماً (اي مثلما كانت قبل الثورة) . فالثورات تحدث تغييرات جذرية من الصعب ـ إن لم يكن من المستحيل ـ محوها تماماً . وتظل آثار تلك التغييرات غائرة في او عالقة بكل مستوى من المستويات النسقية الاربعة التي ذكرناها (المستوى النفسي الفردي ، والمستوى المجتمعي ، والاقليمي ، والدولي) .

والثورة ـ أياً كانت درجة نجاحها وبصرف النظر عما قد يحدث من ردة او ارتداد ـ تعني في المقام الاول اعادة توزيع في الثروة والسلطة بين فئات وافراد المجتمع . لذلك فهناك دائماً خاسرون وفائزون ؛ وهناك منتفعون ومتضررون . ولأن الفوز والخسارة ، النفع والضرر ، يحدث بشكل حاد الاستقطاب، وفي فترة زمنية قصيرة ؛ فإن « الثورة » تصبح ظاهرة اجتماعية غير حيادية . لذلك لا يستطيع الناس ، او حتى الدارسين ، ان يقفوا منها موقفاً موضوعياً متجرداً . ومن الطريف أن يصادف الزائر الى فرنسا ـ بعد مضي قرنين على الثورة ـ فرنسيين يضمرون الحقد والغيظ والعداء للثورة في بلادهم الى يومنا هذا . كذلك نصادف في اوروبا الغربية او الولايات المتحدة اللاجئين من **روسيا البيضاء** ، او ابناءهم واحفادهم ، ونسمع منهم تعبيرات الغضب والمرارة على ما حدث في بلادهم عام ١٩١٧ (اي منذ اكثر من ستين سنة) . ولا يعدم المراقب أن يجد من بينهم من لا يزال يحلم باعادة عجلة التاريخ الى الوراء والتخلص من الثورة البلشفية . الشيء نفسه يصدق على الصينيين في تايوان تجاه الثورة الصينية ، وعلى اللاجئين الكوبيين في فلوريدا نحو الثورة الكوبية . ويصدق على ثورة تموز / يوليو ، كما سنرى .

هذه الملاحظات العامة عن معنى وديناميكية الثورة ليس القصد منها تقديم دراسة تحليلية متعمقة حول الموضوع . فهناك مئات الكتب والمراجع عن موضوع الثورة بصفة عامة ، وعن كل ثورة من الثورات الكبرى التي اشرنا اليها بصفة خاصة . لقد اوردنا الملاحظات السابقة فقط كعلامات متناثرة على الطريق ونحن بصدد الحديث عن ثورة تموز / يوليو في مصر العربية .

ثورة يوليو بعد ثلاثين عاماً

ليس من الاجحاف بثورة تموز / يوليو أن نقول ان الذين فجروا شرارتها في تلك الليلة من الشهر السابع لعام ١٩٥٢ لم يكونوا يدركون تماماً عظمة الحدث الذي اقدموا على صنعه في تلك اللحظة التاريخية . لقد كانت مغامرة تفاعل فيها **السخط** مع **اليأس** مع **الأمل** في آن واحد .

فالضباط الاحرار (حوالى المائة) الذين انتفضوا في تلك الليلة كانوا في المقام الاول افراداً يعبرون عن سخطهم على النظام القائم ، ويأسهم من اصلاحه ، واملهم في أن يقتلعوه ويقيموا مكانه نظاماً جديداً . وباعترافهم هم كانت مشاعر السخط حارة ، ومشاعر اليأس مرة ، ومشاعر الامل قوية . ولكن كل هذه المشاعر ـ وبخاصة مشاعر الامل ـ كانت مبهمة وهلامية، وبلا قسمات ايديولوجية واضحة المعالم. وكان لديهم ادراك لا يقل ابهاماً وهلامية ، في انهم في سخطهم ويأسهم

وأملهم يمثلون آخرين غيرهم في الجيش وفي المجتمع . ولكنهم لم يدركوا في تلك اللحظة التي انتفضوا فيها أن معادلة السخط واليأس والامل بكل مفعولها الانفجاري الكامن هي معادلة الثورة . فالأغلبيـة الساحقة للشعب المصري كانت تشترك معهم في كل هذه الانواع الثلاثة من المشاعر . بل ولم يدرك هؤلاء الضباط المائة في تلك الليلة من صيف تموز / يوليو ١٩٥٢ ان معادلة الثورة هذه بمكوناتها الثلاثة (السخط واليأس والأمل) هي معادلة ثورة قومية تتخطى الحدود القطرية للدولة المصرية . فالأغلبية الساحقة لشعوب الامة العربية كانت تشترك معهم في تراكم هذه الانواع الثلاثة من المشاعر .

لقد كانت ثورة تموز / يوليو هي استجابة طبيعية حادة لوجود ازمة اجتماعية سياسية حادة في داخل مصر . فقد تعثر النظام الملكي الحاكم في مواجهة المشكلتين الرئيسيتين اللتين شغلتا عدة اجيال مصرية متعاقبة منذ منتصف القرن التاسع عشر ـ وهما المشكلة الوطنية والمسألة الاجتماعية ؛ او الاستقلال والعدالة . وكانت اخفاقات النظام المتتالية في مواجهة المسألتين في الفترة من ١٩٢٣ الى ١٩٥٢ مروراً بتعطيل الدستور ، ومهادنة الانجليز ، واطلاق يد كبار الملاك في النهب والاستغلال، وهزيمة حرب فلسطين ، والفشل في إجلاء قوات الاحتلال من منطقة قناة السويس ، والعبث بالحريات العامة ، وازدياد حدة البطالة والتضخم ، وانتشار الفساد ـ هي اسباب السخط واليأس والامل الذي اعتمل في صدور الضباط الاحرار . لقد كانت هذه الاخفاقات في مجملها هي التي وضعت النظام الملكي في مأزق ازمته التاريخية الحادة في اوائل الخمسينات ؛ وجعلت من الثورة حتمية تاريخية كاستجابة ضرورية لتلك الازمة .

ولكن ازمة النظام الملكي المصري كانت جزءاً لا يتجزأ من ازمة حضارية اوسع ، تشمل كل الانظمة الحاكمة من حوله في المنطقة العربية ـ سواء أكانت هذه الانظمة هي حكم استعماري مباشر وسافر ؛ ام حكم صفوات محلية تمارس السلطة في كنف هيمنة استعمارية غير مباشرة ، او من خلال اسر حاكمة ذات هيكلية قبلية عشائرية متخلفة في فكرها وممارساتها . ازمة النظام المصري كانت الاكثر حدة ، لان مجتمعها هو الاكثر تعقيداً ، والاكبر حجماً . لذلك بدأت فيه الثورة . ولكن لأن الأزمة كانت عامة من المحيط الى الخليج ، فإن الثورة التي بدأت في قلب الدائرة العربية كان لا بد من ان تتداعى مضاعفاتها الى كل الاجزاء حتى الاطراف .

شبت ثورة الجزائر في ١٩٥٤ ، وثورة العراق في ١٩٥٨ ، وثورة اليمن في ١٩٦٢ ، وثورات او انتفاضات ثورية اخرى في البحرين ، وجنوب الجزيرة العربية ، وتونس ، والمغرب ، والسودان ، وليبيا ، والصومال ، ولبنان ، وسورية ، والاردن، والسعودية ، وموريتانيا ،واريتريـا . ثورة تموز / يوليو لم تخلق هذه الثورات او تلك الانتفاضات . الذي خلقها هو تراكم ازمات الانظمة الحاكمة في كل من بلدانها . ثورة تموز / يوليو كانت البداية فقط، والملهم ؛ والمؤازر لهذه الحركات الانتفاضية ، التي قام بها عرب آخرون تعتمل في صدورهم مشاعر السخط نفسها واليأس والامل ، التي حركت ثوار مصر في الثالث والعشرين من تموز / يوليو ١٩٥٢ .

ثورة تموز /يوليو ـ مثل كل الثورات من قبلها ومن بعدها ـ ليست ظاهرة حيادية . فمعها او ضدها تستقطب المشاعر والمصالح في داخل مصر . ولأنها وقعت في مركز الدائرة العربية ، وفاضت على ما حول هذا المركز ، فإن الوطن العربي كله استقطبت مشاعره ومصالحه معها او ضدها . ولأن الوطن العربي نفسه يقع في القلب الاستراتيجي والنفطي للعالم كله ، فإن هذا العالم شهد استقطاباً

في المشاعر والمصالح مع او ضد ثورة تموز / يوليو . ولا يعني الاستقطاب داخل مصر او الوطن العربي او العالم ان كفتيه متساويتان في عدد البشر او فيما يتوافر لكل منهما من قوة عسكرية او مالية او اقتصادية . لقد كانت ولا تزال اغلبية البشر في مصر ، وفي الوطن العربي ، وفي العالم ، مع ثورة تموز / يوليو ـ خاصة بعدما تبلورت ملامحها وتحددت قسماتها . ولكن هذه الاغلبية المؤيدة لثورة تموز / يوليو لم تكن دائماً في المستوى التنظيمي ، او القوة العسكرية ، او الثراء الاقتصادي لاعدائها . لذلك انتصرت ثورة تموز / يوليو في كل المعارك التي كان فيها حجم البشر وحجم المشاعر هو السلاح الحاسم في المعركة . **انتصرت في معركة الاحلاف ، وفي تأميم قناة السويس ، وفي تحقيق اول وحدة عربية ، وفي بناء السد العالي ، وفي اقامة صرح التصنيع المصري ، وفي نشر افكار التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية ، وفي تطبيق الاشتراكية ، وفي اقامة حركة عدم الانحياز ... وفي عديد من المعارك الاخرى .**

ولكن ثورة تموز / يوليو ، كما كانت عملاقة في انتصاراتها ، فإنها منيت بهزائم عملاقة من اعدائها . لقد تكالبوا عليها في تلك المعارك التي كان سلاحها الحاسم هو قوة التنظيم والسلاح والمال ، وليس عدد البشر او حجم المشاعر . كانت اكبر هزائمها على الاطلاق في **تفسخ الجمهورية العربية المتحدة** (الوحدة المصرية ـ السورية) ، وفي **حرب ١٩٦٧** ، واخيراً على يد **الثورة المضادة** التي حدثت وكادت تنجح في مصر بعد رحيل زعيم ثورتها جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ .

من الطبيعي أن يختلف المحللون حول اسباب الهزائم . ومن الطبيعي أن يكون لما ارتكبته الثورة نفسها من اخطاء دور مهم في تفسير هذه الهزائم . المؤيدون لثورة تموز / يوليو في داخل مصر والوطن العربي والعالم ربما أجمعوا على أن احد هذه الاخطاء العملاقة هو فشل الثورة في تحويل الاعداد الهائلة من البشر ، والكتل الضخمة من المشاعر المناصرة ، الى تنظيم سياسي حقيقي، قادر على التعبئة والحشد والقتال دفاعاً عن الثورة . وقد يذهب البعض الى أن احد اخطاء الثورة هو تقاعسها عن ارساء نظام ديموقراطي حقيقي يسمح للقوى الاجتماعية الضخمة التي استفادت من الثورة بالمشاركة في صنع القرار . ويذهب آخرون الى أن الثورة لم تعمق او توسع التطبيق الاشتراكي بدرجة كافية ، تسمح للاشتراكية بالانطلاق الذاتي دونما الاعتماد على قوة الزعيم او سلطة الدولة . ويقول البعض ان قائد ثورة تموز / يوليو ـ **جمال عبد الناصر** ـ لم يع حقيقة ان قوته الفعلية كانت مستمدة من الجماهير العريضة للشعب المصري والامة العربية ؛ أو ربما وعاها ولكنه لم يترجم هذا الوعي الى اسلوب حكم متسق مع هذه الحقيقة . لذلك يأخذون عليه أنه حكم مصر من خلال **أجهزة الامن** التي لا يلجأ اليها الا حاكم مكروه من شعبه . ومن الاخطاء التي تؤخذ على ثورة تموز / يوليو أنها وقعت فريسة لممارسات مصلحية ذاتية لبعض قياداتها او الدخلاء عليها ، دون وجود آليات فعالة للكشف عن هذه الممارسات والقضاء عليها في مرحلة مبكرة قبل أن يستشرى فسادها . ومنها أن الثورة قد سمحت لنفسها بأن تستدرج بسهولة الى معارك خارجية ، دون حساب دقيق لمواردها الذاتية ولموارد الاعداء . وهو الأمر الذي ادى اما الى استنزاف طاقاتها او ايقاع الهزيمة بها في معظم هذه المعارك . **وهذه الاخطاء وغيرها يذكرها المتعاطفون مع ثورة تموز / يوليو من موقع صدق ، تحيط به مشاعر الحسرة والألم ، مع الحرص على الاستفادة منها كدروس للحاضر والمستقبل.**

ولكن الهزائم والاخطاء نفسها يذكرها اعداء ثورة تموز / يوليو داخل مصر ، والوطن العربي ، والعالم ، للتشكيك في فكرة الثورة اساساً ؛ ولاثبات خطل القيام بها ؛ وللتدليل على هول

الكوارث التي نتجت عنها . وفي هذا السياق لا تنفصل الفكرة ، عن الممارسة ، عن الاشخاص ، عن النتائج ؛ وتسقط بالنسبة لهم كل الانجازات ولا يطفو على السطح ويبرز الا الاخطاء والهزائم .

وعبد الناصر بالنسبة للمؤيدين والمعادين هو الرمز البشري لثورة تموز / يوليو ـ كما كان كرمويل هو رمز الثورة الانجليزية ، وروبسبيير او نابليون هما رمز الثورة الفرنسية ، وجورج واشنطون هو رمز الثورة الامريكية ، ولينين رمز الثورة البلشفية ، وماوتسي تونج رمز الثورة الصينية . والناس معذورون في الخلط بين الثورة وقائدها . فهو الذي يجسم الاحداث والافكار المجردة ، ويضفي عليها بلحمه ودمه وممارساته واسلوبه وصوته وشكله بعداً بشرياً يمكن التواصل معه بمشاعر الحب او العداء . لذلك كان ولا يزال عبد الناصر جزءاً لا يتجزأ من الحوار حول ثورة تموز / يوليو . والذين لا يستطيعون الهجوم المباشر على ثورة تموز / يوليو ـ نظراً للفساد وتهرؤ النظام الذي كان قائماً في مصر قبلها، او لعدم القدرة على انكار منجزات الثورة البارزة ـ فإنهم يهاجمون عبد الناصر . والايحاء هنا هو انهم « لا يعارضون الثورة من حيث المبدأ » ، ولكنهم يبغضون عبد الناصر فقط ، اما لأنه « سرق الثورة » ، او « افسدها » ، او كان « ديكتاتوراً ظالماً » ، او « جلب الى مصر الفقر والشقاء » ؛ او « جلب الى العرب الخزي والهزيمة والاحتلال » ... وهناك بعض من لا يلجأون الى هذا الاسلوب غير المباشر . فهم يهاجمون ما حدث في تموز / يوليو ١٩٥٢ دون موارية . ويعتبرونه « انقلاباً عسكرياً » لاشباع نهم القائمين به في السلطة والثروة . بل إن هناك من اعتبره « مؤامرة امريكية » ، طبخها واخرجها جهاز وكالة المخابرات المركزية .

هذا التداخل بين الثورة وزعيمها في الواقع،وفي عقول وقلوب المؤيدين والمعادين على السواء، هو الذي ادى الى شيوع اصطلاح **الناصرية**. وهي تسمية لم يحبها عبد الناصر ، ولم تستخدم في مصر اثناء حياته . ولكن اللفظ شاع بعد رحيله . واصبحت « الناصرية » تعني ثورة تموز / يوليو بمبادئها وممارساتها وانتصاراتها واخطائها في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ . اي منذ صعود عبد الناصر الى السلطة مع الثورة التي قادها هو وزملاؤه من الضباط الاحرار ، الى يوم رحيله من عالمنا في ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ .

والناصرية بهذا المعنى العام هي الجسم الزمني الرئيسي لثورة تموز / يوليو . ولكنها ليست ثورة تموز / يوليو كاملة . ففي السنوات الاحدى عشرة التالية لوفاة عبد الناصر ، اعتلى السلطة فيها الرئيس **انور السادات** ، كخليفة لعبد الناصر ، وكاستمرار شرعي لثورة تموز / يوليو . هكذا اعتقد معظم الناس في مصر وفي الوطن العربي وفي العالم . وهكذا اكد الرئيس السادات نفسه في السنوات الثلاث الاولى من حكمه . وما بدا من اختلاف في تلك السنوات في اداء وظائف الحكم في مصر عنه في سنوات عبد الناصر كان يعزوه المراقبون الى مجرد الاختلاف في شخصية الزعيمين ، وليس في التزاماتهما الايديولوجية وتوجهاتهما الاجتماعية والقومية والعالمية . كما كان بعض الاختلاف يعزى الى عدم تمكن الرئيس السادات من مقاليد السلطة ، وخوفه من المنافسين ، وحرصه على الاعداد لمعركة التحرير مع اسرائيل الجاثمة على الارض العربية منذ ١٩٦٧ .

ولكن الاكثر علماً وعمقاً بمجريات الامور في داخل مصر ، وديناميات الحركة في مجتمعها ، ساورتهم الشكوك ، لا حول الاسلوب المختلف للرئيس السادات ولكن حول اتجاهاته ، وحول القوى الاجتماعية والاقليمية والدولية التي يحاول التقرب منها او التحالف معها . وقد بدأت هذه الشكوك بعد المواجهة بين الرئيس السادات ومنافسيه على السلطة في ايار / مايو ١٩٧١ (علي صبري ـ

شعراوي جمعة ـ سامي شرف)؛ثم زادت الشكوك حينما طرد الخبراء السوفيات سنة١٩٧٢؛ثم تضاعفت حينما بدأ يرسل « اشارات رادارية » متعاقبة الى الغرب والولايات المتحدة ، طلباً للصداقة والمعونة عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . ومع إعلان سياسة **الانفتاح الاقتصادي** عام ١٩٧٤ ، كانت الخطوط والملامح والقسمات للحقبة « الساداتية » قد اكتملت . وظهر انها تختلف اختلافاً كيفياً واضحاً عن الناصرية . وأكدت مسيرة الرئيس السادات في السنوات التالية عمق هذا التحول الكيفي عن المسار الناصري . واصبحت **الساداتية** تجسم نفسها في اربعة توجهات رئيسية هي:

ـ الانفتاح الاقتصادي ، او عودة الرأسمالية والقطاع الخاص الى حلبة الاقتصاد المصري .
ـ الممارسة الديمقراطية المحكومة مع عودة الاحزاب التي يقرها النظام ويوافق عليها .
ـ التحالف مع الغرب ، وخصوصاً الولايات المتحدة ، ومعاداة الاتحاد السوفياتي ، والتخلي عن سياسة عدم الانحياز .
ـ التصالح مع اسرائيل ، وتطبيع العلاقات معها ، والقطيعة بين مصر والحكومات العربية .

ـ هذه السياسات الاربع تمثل توجهات مضادة تماماً « للناصرية » كما عرفتها مصر والامة العربية في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ . فقد كانت اعمدة الناصرية هي :

ـ الاشتراكية والقطاع العام .
ـ حكم الحزب الواحد او ما كان يسمى بتحالف قوى الشعب العاملة (الاتحاد الاشتراكي العربي).
ـ معاداة الصهيونية والامبريالية الغربية كوجهين للظاهرة العدوانية نفسها .
ـ الالتزام القومي العربي بهموم الامة وعلى رأسها المسألة الفلسطينية ؛ وآمالها وعلى رأسها العمل من اجل التحرر والوحدة العربية .
ـ عدم الانحياز ، والصداقة مع الدول الاشتراكية ، والعالم الثالث .

وليس هنا مجال المفاضلة بين التوجهات « الناصرية » ، والتوجهات « الساداتية » . ما نهدف الى تأكيده هو أن عبد الناصر والسادات هما نبتتان لثورة تموز / يوليو ؛ كلاهما ساهم في الاعداد لها ، وشارك في قيامها ، واشترك في ادارة مجتمعها وفي رسم سياساتها . طبعاً ، الموقع والدور النسبي وعمق ومجال التأثير لكل منهما يتفاوت بدرجات كبيرة . ولكن كلاهما يمثل وجهاً من وجوه تلك الثورة ـ على ما بينهما من اختلاف قد يصل الى حد التناقض . الاول ، عبد الناصر، قاد الثورة في مرحلة صعودها ، وانتصر وانهزم ، ولكنه ظل ملتزماً بآمال الجماهير التي أيدته في ساعات النصر ، ولم تتخل عنه في ساعات الهزيمة. لذلك بكته هذه الجماهير من المحيط الى الخليج وهي تشيعه الى مثواه الاخير . والثاني تكلم باسم الثورة ، وقاد مصر في حرب تشرين الاول / اكتوبر المجيدة ، والتفت حوله الجماهير في ساعات المعركة ، ولكنه رويداً رويداً بدأ يتحدث لغة لم تفهمها الجماهير ، وبالتالي لم تستجب لها ، بل وغضبت منه في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، ولم يدرك سر غضبها عليه ، لذلك بدأت تنصرف عنه ، ولا تلقى بالاً لاحلامه. واتسعت الهوة والجفوة بينه وبين هذه الجماهير ، حتى طالته بعض ايديها بالاغتيال في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ . ورحل الرجل عن دنيانا ، وشيع جثمانه الى مثواه الاخير في موكب مأساوي حزين، لم يمش فيه الا قلة من بني قومه واغلبية من اصدقائه الاجانب .

العقد الرابع لثورة يوليو

مع الرحيل المأساوي للرئيس السادات يسدل الستار على العقد الثالث لثورة تموز / يوليو . ويفتح الستار على العقد الرابع باعتلاء الرئيس **حسني مبارك** قمة السلطة في وادي النيل . القوى المختلفة في الساحة الوطنية في مصر ، والساحة القومية من المحيط الى الخليج ، والساحة العالمية من موسكو الى واشنطن ، كلها تتأهب وتتحفز للدخول في تنافس صراعي على روح ثورة تموز / يوليو .

على الساحة الوطنية ، لم تمر ايام على رحيل الرئيس السادات ، إلا وكانت القوى الاجتماعية المختلفة تحفر خنادقها ، وتحشد قواها ، وتشحذ اقلامها واذهانها ، استعداداً لمعركة الفوز بالرئاسة الجديدة . ربان السفينة الجديد ـ حسني مبارك ـ ارسل صفارات متعددة استعداداً للابحار . وقد ترجمت كل قوة اجتماعية هذه الصفارة او تلك لتناسب ما ترغبه وترجوه . فتأكيد الرجل على **العدالة الاجتماعية، ومطاليب القاعدة العريضة من الجماهير ، واعلانه الحرب على الفساد والمفسدين** ، ... كلها صفارات أوحت للمسحوقين والفقراء والشرفاء ان السفينة ستبحر في الاتجاه نفسه الذي كان يدير نحوه عبد الناصر دفة السفينة . وقد أدخل ذلك على قلوبهم الفرحة والابتهاج ، وهبوا يؤيدون الرجل ويعرضون عليه عقولهم وسواعدهم . ولكن حسني مبارك اطلق صفارات اخرى ، مثل شعار **الاستمرار والاستقرار** ، و **عدم نبش الماضي القريب** ، والابقاء على **سياسة الانفتاح** (مع جعله انتاجياً) .... الخ . وهي صفارات توحي للذين استفادوا من الحقبة الساداتية وتربعوا اثناءها على قمة الثروة والسلطة ، بأن هناك املاً في أن تستمر السفينة مع ربانها الجديد على ما كانت عليه ، وأن تبحر في الاتجاه نفسه الذي كان يسير فيه السادات . والمتحدثون باسم القوى الاجتماعية المتناقضة المصالح في مصر يصيحون علناً في وسائل الاعلام بتفسيراتهم المختلفة لما يسمعونه (او يتمنونه) من صفارات . ومن الاقلام المعروفة على الساحة بدأ المصريون يقرأون من جديد **لمحمد حسنين هيكل ، واحمد بهاء الدين ، وكامل زهيري ، ويوسف ادريس ، ومحمد عودة ، وصلاح حافظ** . وهي اسماء لمعت اثناء الحقبة الناصرية ، واقترنت في اذهان الناس بامجاد ونكسات تلك الحقبة . وكانت عودة هذه الاقلام الى الصحافة ، واعادة طرحها للافكار الناصرية في رداء « مباركي » مدعاة لفرحة البعض وهلع البعض الآخر . والأشد هلعاً لم يضيعوا الوقت ، وانبروا على التو يذكرون الناس بنكسات الناصرية ، ويدخلون الرعب في القلوب من عودة انصارها الى الساحة . وهم يفعلون ذلك من مواقع وهضاب حاكمة في وسائل الاعلام المصرية ، كانوا قد شغلوها في الحقبة الساداتية . وهم يدافعون دفاع المستميت عن تلك المواقع وما تمثله من مصالح فئوية وطبقية . ومن الاصوات العالية في هذا المعسكر رؤساء تحرير الصحف والمجلات الكبرى وغيرهم من الكتاب ورجال الاعمال .

ولكن الساحة الوطنية ليست مقصورة على هذين المعسكرين المتضاربين ـ « الناصريين » و « الساداتيين » . هناك قوى اخرى بينهما وعن يمينهما وعن يسارهما ، انبرت بدورها تعبر عن الرغبة في تسوية حسابات قديمة ، او هموم حاضرة ، او آمال مستقبلة . هناك ، مثلاً ، **الليبراليون القدامى** والذين يتحدث باسمهم مصطفى امين ، وجلال الدين الحمامصي ، واحمد ابو الفتح ، ود. وحيد رأفت . ومعظمهم من بقايا احزاب ما قبل الثورة ، ويعبرون عن حنين للعصر الليبرالي في مصر (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢) ، وما ساده من تعدد للاحزاب ورأسمالية وطنية . وهم يضمرون درجات متفاوتة

من العداوة لكل من الناصرية والساداتية على حد سواء . عداوتهم لعبد الناصر مرجعها مشروعه الاجتماعي الذي حطم الرأسمالية القديمة واحل مكانها القطاع العام . اما موقفهم من السادات فهو اكثر تعقيداً . فهم مؤيدون لذلك الجزء من سياساته الذي فتح الابواب على مصراعيها للنشاط الاقتصادي الخاص . ولكن لهم مآخذ عليه وبخاصة في سنواته الاخيرة التي تراجع فيها عن الممارسة الديموقراطية التي كانت لا تزال وليدة تحبو . وهناك **اليساريون القدامى** وهم خليط من الماركسيين والاشتراكيين الذين يعود تاريخ عملهم السياسي الى الاربعينات او ما قبلها . وينتظم معظمهم حالياً في حزب **التجمع** مثل خالد محيي الدين ، ود. اسماعيل صبري عبدالله ، ود. ابراهيم سعد الدين ؛ وفي حزب **العمل** مثل ابراهيم شكري ، ود. حلمي مراد ، ود. محمد عصفور ، وفتحي رضوان . وهؤلاء اليساريون القدامى لا يعادون الناصرية ، وبعضهم تعاون واياها ، ولكن مأخذهم عليها هي انها اما لم تتجه الى الطريق الاشتراكي بسرعة اكبر ، او انها لم تسمح بالممارسات الديموقراطية والمشاركة الشعبية الحقيقية . وهناك قوة اجتماعية خامسة يمكن أن نطلق عليها اسم «**الاشتراكيون الديموقراطيون الجدد**» ، وهي تضم جيلاً جديداً في الثلاثينات او الاربعينات من عمره ، ولم يشارك معظمهم في السلطة لا قبل الثورة ، ولا في الحقبة الناصرية ، ولا الحقبة الساداتية . لقد عايشوا الحقبة الملكية اطفالاً ، والحقبة الناصرية طلاباً وشباباً ، والحقبة الساداتية رجالاً . وهم لم **يتشرفوا** او **يتدنسوا** بتولي مناصب تنفيذية او سياسية في الحياة المصرية العامة . ومعظمهم من اساتذة الجامعات . وقد هبوا للمشاركة بالرأي والتعبير عن انفسهم بشكل مكثف في الشهور التي تلت اغتيال الرئيس السادات مباشرة . ووجدوا في صفحات جريدتي **الاهرام** و **الجمهورية** ومجلتي **الاهرام الاقتصادي** و **روز اليوسف** متنفساً لآرائهم . وهم في مجمل ما يعبرون عنه « ليبراليون » من حيث الالتزام بالديموقراطية ، و « ناصريون » من حيث الالتزام بالعدالة الاجتماعية والتوجه العربي القومي وعدم الانحياز . لذلك نطلق عليهم اسم « الديموقراطيون الاشتراكيون » . ويعبر عن هذا التيار في الحوار الدائر في مصر هذه الايام د. يحيى الجمل ، والسيد يسين، ود. جلال امين ، ود. رمزي زكي ، ود. علي الدين هلال ، ود. محمود عبد الفضيل ، وعادل حسين ، ود. عبد العظيم رمضان ... وغيرهم كثيرون . هذا التيار الديموقراطي الاشتراكي هو اكثر التيارات المتبارزة على الساحة احساساً بأن حسني مبارك هو الفرصة التاريخية لنسج منظومة توفيقية لمشروع اجتماعي سياسي اقتصادي عظيم ، يستفيد من كل دروس النجاح ، وكل دروس الفشل في السنوات الثلاثين السابقة .

هناك قوة سادسة هي في الواقع المسؤولة عن الاسراع بنهاية الحقبة الساداتية . ونقصد بها **التيار الاسلامي الاحتجاجي** . وقد نما هذا التيار نمواً سريعاً منذ اواخر الستينات ، وبخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ . وهو يدعو الى العودة الى الاسلام كدين ودولة ، وتطبيق الشريعة ، ويعادي كل الايديولوجيات العلمانية ، ويمقت كل تجارب مصر السياسية في العصر الحديث (ملكية ما قبل الثورة ، والناصرية ، والساداتية) . بعض جماعات هذا التيار هي التي دخلت مع الدولة المصرية في مصادمات دموية عنيفة في اعوام ١٩٧٤ (منظمة التحرير الاسلامية او ما يسمى بجماعة الفنية العسكرية) ، و ١٩٧٧ (جماعة التكفير والهجرة) ، و ١٩٨١ (تنظيم الجهاد) . وافراد التنظيم الاخير هم الذين اغتالوا الرئيس انور السادات يوم ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، وهاجموا وقتلوا حوالى ثمانين من رجال الشرطة في اسيوط بعد ذلك بيومين . التيار الاسلامي الاحتجاجي بكل جماعاته الغاضبة الساخطة ليس جزءاً من الحوار الدائر علناً على الساحة المصرية هذه الايام . فهو

يعادي النظام القائم ، ويبادله هذا الاخير العداوة ويحاصره ويضربه . لذلك فرغم اهميته العددية والايديولوجية والتنظيمية الا انه ليس جزءاً من مباراة التسابق على قلب وعقل الرئاسة « المباركية » الجديدة .

الساحة الوطنية المصرية ـ اذن ـ تشهد في عقد الثورة الرابع خمس قوى متنافسة في ارض الملعب : الناصريون ، والساداتيون ، والليبراليون القدامى ، واليساريون القدامى ، والاشتراكيون الديموقراطيون الجدد . وخارج الملعب قوة سادسة هي التيار الاسلامي الاحتجاجي الرافض .

كل من القوى الخمس المتنافسة تشترك مع اثنتين غيرها على الاقل في احد التوجهات الرئيسية . فالناصريون يشتركون مع اليساريين القدامى ومع الاشتراكيين الديموقراطيين في التوجه الاشتراكي ومسألة العدالة الاجتماعية . والليبراليون القدامى يشتركون مع الاشتراكيين الديموقراطيين في مسألة الديموقراطية . والساداتيون والليبراليون القدامى يشتركون معاً في عدائهم للناصرية والدفاع عن القطاع الخاص وسياسة الانفتاح الاقتصادي .

وكما قلنا في البدء ، الصفارات التي يطلقها الرئيس حسني مبارك يسمعها كل فريق في الملعب ، ويفهمها ويفسرها او يحاول تفسيرها بطريقته الخاصة ، وعلى هواه او حسب ما يتمناه . وخلال الشهور الاولى من حكمه يبدو حسني مبارك قانعاً بهذه اللعبة ما دامت كل الفرق الخمس المتنافسة تقبل جميعاً **قاعدة واحدة** اثناء المباراة ـ **وهي عدم تحدي سلطته وهيبة الدولة المصرية** .

على الساحة العربية والشرق ـ اوسطية هناك ايضاً حفر خنادق ، واستعداد ، وتحفز للتنافس الصراعي على قلب وعقل الرئيس الجديد . وهنا ايضاً اطلق الرجل عدة صفارات ، تلقفتها آذان التيارات المتنافسة ، وفسرتها تفسيرات متفاوتة . لقد اعلن مبارك أن عروبة مصر هي قدرها وشرف لها ، وان علاقتها بأمتها العربية هي علاقة الجزء بالكل الذي تفرضه عضوية الجغرافية والتاريخ والحضارة والهموم والآمال . وأمر أجهزة الاعلام المصرية بألا تهاجم اي نظام عربي حتى لو هاجمته اجهزة هذا النظام. وصرح مراراً منذ توليه الرئاسة بأن مصر تفتح قلبها وذراعيها لأي بلد عربي يريد التعامل مع مصر الدولة ؛ وسحب الحشود العسكرية التي كانت متمركزة على الحدود الليبية ، مؤكداً أن مصر لن تستخدم العنف ضد اي قطر عربي . واستخدم مبارك رموزاً عديدة تؤكد كل هذه المعاني العروبية الايجابية . فهو يدير شؤون الرئاسة من قصر يسمى « قصر العروبة » ، واعاد الى الاذهان كلمات وعبارات كان يستخدمها الرئيس عبد الناصر في مناسبات قومية . هذه الاشارات وغيرها اعطت للكثيرين من العرب داخل وخارج مصر آمالاً كبيرة في عودة مصر الدولة الى تبوء مركزها القيادي في الوطن العربي ، وممارسة دورها في وضع حد للفوضى والتشرذم الذي يمزق اوصال المنطقة .

في الوقت نفسه ارسل الرئيس حسني مبارك صفارات عديدة الى اسرائيل ، تؤكد التزام مصر المبدئي بمسيرة « السلام » ، واحترام كل التعهدات التعاقدية المترتبة على اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل ، والتي كان قد وقعها الرئيس انور السادات مع مناحيم بيجن عام ١٩٧٩ . وبعض الاسرائيليين يثقون بهذه الوعود ؛ ولكن اكثرهم يساورهم الشك حول نيات الرجل ، خصوصاً وهم يسمعون الصفارات التي يطلقها نحو الوطن العربي . ويضاعف من هذه الشكوك اصرار الرئيس

مبارك على **عدم الذهاب الى القدس** في اي زيارة مرتقبة الى اسرائيل ؛ ورفضه لتوقيع اي وثيقة لا تنص على **حق تقرير المصير للفلسطينيين** .

التيارات المتصارعة على قلب وعقل الرئيس حسني مبارك في المنطقة يمكن تلخيصها في ثلاثة . **الأول** ، هو اسرائيل التي تريد استمرار القطيعة بين مصر وشقيقاتها العربيات . فذلكم هو هدفها الاستراتيجي الكبير منذ سنوات ، وتحقيقه يتيح لها فرصة تحييد مصر من ناحية ، واطلاق يدها كاملة في الهيمنة والسيطرة على مقدرات بلدان الهلال الخصيب من ناحية اخرى . **التيار الثاني** تمثله الانظمة العربية التي تصنف عادة بـ « المعتدلة » او « المحافظة » بزعامة السعودية ، ويضم بلدان الخليج والسودان والصومال والمغرب ، ويريد عودة مصر الى الساحة العربية ، دون إصرار على كسر التزاماتها التعاهدية مع اسرائيل صراحة ، ولكن دون المضي في خطوات تعاونية مع اسرائيل يكون من شأنها استفزاز المشاعر الشعبية العربية عامة والفلسطينية على وجه الخصوص . وهذا التيار يرى في عودة **مصر المباركية** سبيلاً لتدعيم قوى الاعتدال والاستقرار في المنطقة من ناحية ، والمساعدة في درء الاخطار الخارجية (الايرانية والسوفياتية) من ناحية ثانية ، وكبح جماح من يسمون « بالمتطرفين العرب » من ناحية ثالثة . **التيار الثالث** تمثله الانظمة العربية التي تصنف عادة بـ « التقدمية » ، والتي تنظر لذاتها على أنها امتداد للثورة العربية نفسها التي قادها عبد الناصر في الخمسينات . والستينات ـ وهي الانظمة الحاكمة في العراق وسورية وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية . وعلى ما بين هذه الانظمة نفسها من خلاف ، الا أنها تريد ، ولاسباب واغراض مختلفة ، **مصراً ثورية**، معادية للصهيونية والامبريالية الامريكية . وهي تعارض اي تقارب مع نظام الرئيس مبارك على غير هذه الشروط .

وعلى الساحة العالمية ، اطلق الرئيس حسني مبارك ايضاً عدة صفارات ، تم سماع وتفسير كل منها بشكل مختلف . لقد اكد الرجل في اول خطاب له بعد انتخابه رئيساً لجمهورية مصر العربية أن مصر **دولة عربية اسلامية افريقية غير منحازة** . واعادت هذه العبارات الى الاذهان الدوائر الثلاث التي تحدث عنها عبد الناصر في كتاب **فلسفة الثورة** ، والتي أكد فيها أن موقع مصر وتاريخها وحضارتها ومصالحها يحدد مجال حركتها في العالم ، ويفرض عليها دوراً قيادياً في امتها العربية ، وعالمها الاسلامي ، وقارتها الافريقية . وتبلورت هذه النظرة في مؤتمر باندونج وانشاء حركة الحياد الايجابي بزعامته وزعامة **نهرو** و **تيتو** ، وهي الحركة التي عرفت فيما بعد باسم حركة **عدم الانحياز** .

تلقفت الاسماع هذه الكلمات في عواصم عديدة من موسكو الى واشنطن ، ومن نيودلهي الى بلغراد . واستبشر المحايدون في العالم بها خيراً ، وتمنوا معها أن تعود مصر الى قيادة كتلة عدم الانحياز بعدما افل نجمها في تلك الحركة في اثناء السبعينات في ظل الحقبة الساداتية . ودعم هذا الامل تحركات وتصريحات لمسؤولين مصريين . فالرئيس مبارك نفسه صرح أن مصر لن تمنح **قواعد عسكرية** لأي دولة اجنبية على ارضها . وارسل وزير الدولة للشؤون الخارجية (د. بطرس غالي) في رحلات متتالية الى عواصم عدم الانحياز . وامعاناً في تأكيد هذا الخط دعت مصر عدداً من **الخبراء السوفيات** في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، وقبل رحلة الرئيس مبارك الى واشنطن بعدة ايام . وكأن المقصود هو ارسال « إشارات رادارية » قوية على أنه ينوي التعامل مع الجميع ـ ربما ليس بالدرجة نفسها ، وإنما طبقاً لقواعد الاحترام المتبادل والمصلحة الوطنية لمصر .

وبالمعنى نفسه كان توقيع مصر على عقد **صفقة لطائرات الميراج** مع فرنسا ، دون استشارة امريكا او انتظاراً لرحلته المزمعة اليها .

بالنسبة للاتحاد السوفياتي لا بد من أن هذه الاشارات قد فسرت بنوع من الرضا المشوب بالحذر . فهذا الموقف يعتبر تحسناً ملحوظاً في مستوى العلاقات المصرية ـ السوفياتية التي طبعتها البرودة ، ثم العداوة ، ثم الاستعداء في اثناء الحقبة الساداتية . والسوفيات لا بد من أنهم يشعرون ببعض الارتياح لوقف حملات الهجوم الاعلامية التي كانت تشنها عليهم الاجهزة المصرية .

الارتياح السوفياتي ـ كالعادة ـ لا بد من أن يقابله بعض القلق الامريكي . فقد كانت لهم (الامريكيون) حسابات ومخططات طامحة في السنوات الاخيرة من الحقبة الساداتية . وكانت إدارة الرئيس الامريكي رونالد ريغان تأمل في ترويج وبيع سياسة جديدة للمنطقة يطلق عليها اسم **الاجماع الاستراتيجي** . وفحواها تكتيل الدول الرئيسية في الشرق الاوسط في حلف دفاعي بالاشتراك معها ومع اوروبا الغربية لمقاومة « الخطر السوفياتي » ، الذي تراه زاحفاً على المنطقة من خلال افغانستان وايران . وكان التخطيط لهذا الاجماع الاستراتيجي يرتكز على مصر والسعودية واسرائيل وتركيا، بشكل اساسي ، وعلى عمان ودول الخليج والاردن والصومال والسودان بصفة فرعية . وكان الرئيس السادات اشد حماسة للفكرة . ولكن رصاصات **خالد الاسلامبولي** ورفاقه مزقت الرجل ، ومزقت معه آمال هذا الاجماع الاستراتيجي الموعود . وتحاول ادارة الرئيس ريغان مع حسني مبارك طرح الصيغة نفسها او صيغة بديلة . فوزير خارجيته ، **الكسندر هيغ** ، ما زال يأمل في الصيغة الاصلية نفسها . ولكن وزير دفاعه ، **وينبرجر** . يحاول طرح صيغة بديلة تخرج منها اسرائيل، ليكون الاجماع الاستراتيجي اجماعاً عربياً تحت مظلة امريكية . امريكا ما زالت تأمل في تنفيذ هذه الصيغة او تلك . وهي تسمع من صفارات حسني مبارك ما يقلقها احياناً ، وما يشجعها احياناً اخرى . ولكنها حتى مع ما قد يساورها من قلق فهي حريصة كل الحرص ـ على الاقل في الوقت الحاضر ـ أن لا ترتكب **الحماقات نفسها** التي ارتكبتها مع عبد الناصر. ونقصد بذلك **مراعاة الحد الادنى من مشاعر الوطنية المصرية والقومية العربية** ؛ ومراعاة الرغبة العارمة لدى ابناء المنطقة في المحافظة على « مظاهر الاستقلال » ، إن لم يكن على جوهره ايضاً .

هذا التنافس على عقل وقلب الرئيس حسني مبارك في الساحة الوطنية ، والساحة الشرق الاوسطية، والساحة العالمية هو في الواقع تنافس على روح ثورة تموز / يوليو .

بعض المتنافسين في الساحات الثلاث يتمنى ويحاول خنق هذه الروح . وبعضهم يحاول الانحراف بها وتشويهها . وبعضهم يحاول الاحتفاظ بها كما كانت منذ عشرين عاماً ـ اي في الواقع تحنيطها . وبعضهم يحاول بعثها ودفعها الى الامام والى اعلى .

وإذا كان القدر قد وضع حسني مبارك على قمة السلطة المصرية ليدخل بثورة تموز / يوليو **عقدها الرابع** ؛ فإن هذا القدر نفسه ليس قوة تاريخية محايدة . وكل المتنافسين يدركون أن هذا الرجل الذي اطلق صفارات مختلفة ، واشارات رادارية عديدة ، لا بد من أنه سيفصح عن نفسه قريباً . وقد حدد البعض نقطة كشفه عن وجهه الحقيقي بعد يوم **٢٥ نيسان / ابريل** ١٩٨٢ ، الذي يصادف انسحاب آخر جندي اسرائيلي من سيناء . والبعض يحدد ساعة الصفر بعدة شهور بعد ذلك ـ ربما في **تموز / يوليو** بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على الثورة ؛ وربما في **تشرين الاول / اكتوبر** بمناسبة مرور عام على توليه الرئاسة ومرور تسعة اعوام على الحرب التي اشترك في صوغ

نصرها . وآخرون يزهدون في لعبة « ساعة الصفر » هذه ، لادراكهم ان المسألة ليست اختيار فرد الحاكم لهذا الاتجاه او ذاك فقط ، وإنما تحدد هذه الاختيارات قوى عديدة لكل منها وزنه النسبي حجماً وتنظيماً وموارد . وانه ايا كانت رغبة الحاكم نفسه فإنه محكوم بهذه المعايير والتوازنات الداخلية والاقليمية والعالمية .

على أنه ايا كان الاختيار ، فإن مضاعفاته ستكون هائلة لأنه صادر من مصر ثورة تموز / يوليو . فمصر الفقيرة ، المثقلة بالديون ، المكتظة بالسكان ، المثخنة بجراح وخراب عدة حروب ، ما كان أن يكون لها هذا الوزن الكبير الذي يتجاوز حجمها على الساحتين الاقليمية والدولية الا بحكم موقعها ، وإلا بحكم تاريخها ، والا بحقيقة انها شهدت ثورة على ضفاف النيل منذ ثلاثين عاماً . ولأن هذه الاخيرة كانت ثورة مصرية عربية حقيقية ، فإنها ككل الثورات العظمى في التاريخ البشري لا تزال تؤثر في مجرى وصياغة هذا التاريخ ؛ حتى وهي تدخل عقدها الرابع .

هناك **قناعات وحقائق خلقتها الثورة على ارض الواقع الوطني والقومي والعالمي ، ترسخت ويصعب اقتلاعها** مهما حاولت القوى المضادة للثورة الى ذلك سبيلاً . فما حدث من تغيير للبناء الطبقي داخل مصر من خلال سياسات الاصلاح الزراعي ، والقوانين الاشتراكية التي خلقت قطاعاً عاماً يقود الاقتصاد المصري ، ومجانية التعليم والصحة والخدمات العامة ، وتمثيل العمال والفلاحين في المجالس الشعبية المنتخبة ،وغيرها كثير ـ كل هذا قد يمكن تجميده وعدم التوسع فيه . ولكن لا يمكن الغاؤه او التراجع فيه . والتزام مصر المبدئي بمناصرة كل قضايا التحرر العربي ، ودورها القيادي على الساحة القومية، وسياسة تخليص الثروات العربية من قبضة الاحتكارات الاجنبية ، والعمل من اجل الوحدة العربية ...وغيرها كثير، قد يمكن تجميده او عدم الاندفاع النشط لخدمته ، او حتى تشويهه . ولكن لا يمكن الغاؤه او التراجع فيه ، حتى لو ارادت قيادة حاكمة ، او قوة داخلية مهيمنة لفترة تالية للحقبة الناصرية التي رسخت هذه المبادىء والممارسات . ومبادىء عدم الانحياز ، ومعاداة الامبريالية ، ونصرة نضال شعوب العالم الثالث ، ونبذ الاحلاف والقواعد العسكرية الاجنبية ، وغيرها كثير مما بدأته ورسخته الثورة في صلب العقل الجمعي المصري والعربي ، قد يمكن تشويهه او الانحراف عنه لحظة قصيرة ، ولكن لا يمكن الغاؤه او التراجع فيه .

تلك القناعات المبدئية والممارسات الفعلية على ارض الواقع الوطني والعربي والعالمي قد رسخت وتغلغلت لدرجة أن الحاكم الذي تسول له نفسه او مصالحه ان يتمادى في تحديها ، فإن الشعب ينفض من حوله ، ثم يتظاهر ضده ويتمرد عليه . وإذا تمادى اكثر في تحدي مبادىء الثورة وممارساتها فقد تطوله يد بعض ابناء الشعب بالفتك والاغتيال □

إستعادة مصر العربية

د. محمد رضا محرم

الأستاذ المساعد بجامعة الأزهر ـ القاهرة .

برحيل الرئيس المصري أنور السادات عن مسرح السياسة اغتيالاً ، في ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١ ، تصبح العلاقات المصرية العربية على المستوى الحكومي ، قابلة للبعث من جديد ، حية قادرة على الفعل ، مهيأة للتطور ، من أجل المصلحة العربية العليا ، التي هي في التحليل النهائي تتضمن مصلحة مصرية وطنية أكيدة . وتنشأ هذه الامكانية عن عوامل عدة لعل في مقدمتها :

١ ـ المسؤولية المباشرة ، ولربما المطلقة ، للرئيس السادات عن نهج كامب ديفيد بكل متعلقاته وتداعياته وتعقيداته ، وفي المقدمة منها انهيار الترابط المصري العربي بما ترتب عليه من عزلة قاسية لمصر العربية في وطنها العربي الذي يمثل المجال الحيوي لفعاليات الوجود المصري . وليس أدل على تلك المسؤولية شبه الكاملة للرئيس السادات من اتخاذه قرار السفر الى القدس (المقدسة المغتصبة عاصمة للدولة الصهيونية) دون التشاور السابق مع مستشاريه ، كما أعلن في أكثر من مناسبة ، ودونما اعتبار لتقديرات مؤسسات الدولة الرسمية ، وفي المقدمة منها مطبخ السياسة الخارجية الرسمي ، ممثلاً في وزارة الخارجية ، التي قدم وزيرها وقتئذ (إسماعيل فهمي) استقالته من منصبه ، بينما تبعه في الاستقالة بعد ساعتين تقريباً الوزير البديل المعين (المرحوم محمد رياض) . وفي هذا الصدد نذكر أيضاً استقالة المسؤول الأساسي عن السياسة الخارجية (الوزير ابراهيم كامل) احتجاجاً على تساهلات الرئيس السادات عند توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ .

وليس يقلل من قدر المسؤولية الشخصية للرئيس السادات أن تخرج جماهير الشعب ـ متطوعة او محشودة ـ للتأييد . وليس يقلل منها أيضاً أن تعطي هذه الجماهير موافقة منها على كل أو بعض الذي تم في استفتاءات تنظمها الدولة ، حتى ولو كانت إجراءات ونتائج هذه الاستفتاءات صحيحة لا شبهة فيها ولا مطعن عليها . ذلك لأن الاستفتاء لا يقوم بسلامة إجراءاته الإدارية، ولا بصحة نتائجه الاحصائية ، ولكنه يقوم أساساً بالظروف الاجتماعية والسياسية التي يجري في إطارها . وتتصدر قائمة هذه الظروف غيبة الأمية ، (أبجدية وسياسية) ، وتوفر الوعي السياسي ، وأمانة الإعلام المسيطر على الجماهير والموجه اليها ، وصدق الطروحات التي يقدمها المسؤولون

الرسميون مادة للاستفتاء ، ثم سلامة التصورات العامة للسياسات العليا للدولة ، والتي يمثل موضوع الاستفتاء واحدة من جزئياتها .

وقد يكون على قدر من الأهمية أن نثبت هنا ، أن هذا التقدير لمسؤولية السادات لا يقوم عندنا نحن العرب فقط ، ولكنه يقوم أيضاً عند العدو الصهيوني الذي تفاوض معه السادات وتعامل معه . ولعل أكثر المقولات صراحة ، وأبلغها حدة في هذا الشأن ، ما صرح به الجنرال **رافاييل إيتان** ، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي ، قبل مقتل الرئيس السادات بأسابيع قليلة ، من أن **اتفاقات كامب ديفيد ومساعي السلام معلقة مصائرها بشخص واحد هو السادات نفسه** . وقد أغضب هذا التصريح القاسي الحكومة المصرية ، أو على وجه الدقة الرئيس السادات ، إلى حد تأجيل زيارة للجنرال الاسرائيلي للقاهرة الى أجل غير مسمى ، وكذلك تأخير زيارة محتملة لرئيس الاركان المصري لاسرائيل ، وهو إجراء غير مسبوق في تاريخ العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية المحدثة . بل وقد يكون ذا دلالة أن رد الفعل المصري الرسمي ، عقب قصف العدو الصهيوني للمفاعل النووي العراقي ، والذي أعقب لقاء **للسادات وبيغن** (رئيس وزراء اسرائيل الحالي والإرهابي قائد عصابات الأرغون زفاي ليومي سابقاً) في شرم الشيخ ، لم يرق غضباً وفاعلية الى مثل ما رقى إليه رد الفعل الرسمي المصري تجاه تصريحات رافاييل إيتان. وكل هذه الوقائع مؤشرات لا تخطئها العين ، سواء عن حقيقة الفهم الاسرائيلي ، أو عن حقيقة الادراك المصري الرسمي ـ إن لم تكن الحساسية الرسمية المصرية ـ لمسؤولية السادات المباشرة عن كل الذي جرى .

هذه المسؤولية الشخصية ، المباشرة وشبه المطلقة ، للرئيس السادات عن كل الوقائع والتراكمات التي حدثت منذ زيارته القدس في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، كانت تحول دون إمكانات اللقاء الرسمي المصري ـ العربي . فالابتداعات السياسية الساداتية في مجال الصراع العربي ـ الاسرائيلي كانت تذهب الى ما وراء طاقات احتمال الضمير العربي ، مثلما تشرد الى ما بعد مقبولات العقل المجرد ، ناهيك عن ممكنات العقل العربي . ورجل تذهب به اجتهاداته الى هذا المدى ، يصعب، إن لم يكن يستحيل، على العقلية العربية ، مجسدة في العرب المواطنين أو في العرب القادة ، أن تأمن اليه ، أو أن تقبل بالعودة الى التعامل معه ، حتى ولو تخلصت هذه العقلية من المكونات السلبية التي تتحكم في أدائها ، مثل الميل الى الانفعالات الوجدانية ، والإغراق في التقويمات الأخلاقية ، والاندفاع المتعجل لفرض قواعد العقاب دونما السبق بمحاولات التقويم والتصويب ، وعشق ردود الفعل العصبية ، والنزوع الى التغيير الفوري للخطأ المتصور دون اعتبار للعواقب المحتملة . أما وقد رحل الرجل ، وجاء أو يجيء بعده رسميون مصريون لا يحملون كل أوزار الاجتهادات الساداتية تلك ، ولا يتحملون المسؤولية المباشرة عنها ، إن لم يكونوا أبرياء منها ، فإن التفاهم المصري ـ العربي ، في صيغته الرسمية يصبح وارداً ، بعد كونه واجباً .

٢ ـ والتكوين المزاجي لشخصية الرئيس السادات كان يتفاعل مع مسؤوليته المباشرة عما سمي بمساعي السلام بين مصر واسرائيل ، فيولد نتائج سلبية تضعف ، إن لم تكن تقتل ، احتمالات استعادة العلاقات الطبيعية بين مصر والوطن العربي . إن منحى الرئيس السادات الواضح لفهم القضايا السياسية وتشكيلها ، وربما تبريرها ، من منطلقات نفسية وأخلاقية (قولية عادة) ، يكشف عن أهمية تناول ممارساته ، تحليلاً وتقويماً في اطار المقاييس نفسها التي كان يعتمدها .

فالرجل وقد جاء حاكماً عقب قيادة هي بغير شك واحدة من الزعامات التاريخية العملاقة التي

عرفها التاريخ المصري ـ **ونعني بها قيادة جمال عبد الناصر** ـ ربما كان بإحساسه المفرط بالذات ، ونزعات الظهور الإعلامي الواضحة في شخصيته ، يبحث عن إنجاز يخرج به من دوائر الظل التي يمكن أن تقتنص فيها الزعامة الناصرية كل القيادات التي تتلوها ، ليس في مصر وحدها ، بل وعلى امتداد الوطن العربي كله . وما سياسة الصدمات الكهربية ، وفقاً لصيغ الاعلام الغربي ، والتي أدمن الاعجاب بها الرئيس السادات ، غير مجموعة من المحاولات الجسورة او المتجاسرة لتجاوز الأداء الناصري . وقد أتاحت حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ الفرصة الكبرى للحاكم الجديد للخروج من مجـال الجذب التاريخي الناصري ، غير أن الاهدار السياسي للنتائج العسكرية للحرب ، مثله مثل الدور غير المنكور لعبد الناصر ورفاقه في السلطة ، خاصة القيادات العسكرية ، في إعداد الدولة والجيش لخوض المعركة ، بل وتهيئة المسرحين العربي والعالمي للقبول بها ، إضافة الى السبق بوضع خطة القتال ، لم تجعل الاستئثار بأمجاد اكتوبر حقاً مطلقاً ، أو كافياً للنظام الجديد ، حيث بقيت شبهة المشاركة بين النظامين المتعاقبين ، الناصري والساداتي ، قائمة .

أما مسعى السلام ، والذي تبلور عبر عمليات فض الاشتباك التي تمت عقب حرب تشرين الأول/ اكتوبر ليكتمل تخليق ملامحه وقسماته وهيئته بزيارة الرئيس المصري للقدس عام ١٩٧٧ ، فهو من حيث المنطلق والنهج والمستهدفات خصوصية ساداتية لا خلاف حولها . ثم إنه بما ترتب عليه من صخب إعلامي وإشعاعات تليفزيونية ، كان يمثل إشباعاً نفسياً ومزاجياً تجري وراءه القيادة المصرية . وقد يكون من سوء الحظ أن الإدانة العربية ، بخاصة من الأقطار العربية التي توصف بالاعتدال ، مثلها مثل التراكمات البطيئة الغاضبة التي تجمعت وتضخمت داخل مصر ، جاءت جميعها اقسى مما كان متوقعاً، وفق حسابات الرئيس المصري السابق . والإحساس بالمرارة ، والمعاناة النفسية من مشقة المخالفة ، والقلق المستبد من احتمالات الفشل ، والعصبية العدوانية تجاه اعتراضات الآخرين في الداخل والخارج ، والتي أسقطها الرئيس المصري على هؤلاء الآخرين اتهامات بالحقد والتخلف والفقر في التفكير والعجز عن الفعل ، مثلما خلعها على نفسه سبقاً في الابداع وإعجازاً في الأداء ، أدت جميعها الى تناولات وتعاملات حادة وقاسية ومدمرة ، الى حد إعلان الحرب الإعلامية المقدسة على الذين هم عرب من غير أهل مصر ، وفتح السجون للمعارضين السياسيين من أهل مصر الذين أصروا على غير ما ارتأى الرئيس السادات ، وظلوا يقولون غير الذي قال . ولعله من الملفت للنظر أن غضب النظام المصري السابق من القلة العربية التي رأت في حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ العظيمة معركة تحريك ، او مغامرة عسكرية للالتفاف حول صبر الجماهير الذي طال ، أو حتى مؤامرة متفق عليها مع العدوين الصهيوني والامريكي ، كان أدنى كثيراً عن غضبه ، بل ونقمته ، على الذين تطاولوا على كامب ديفيد وتوابعها بالادانة والرفض . وهو الأمر الذي يؤكد أن آثاراً مرضية نفسية قد ترتبت على الارتباط العضوي للشخصية المزاجية الساداتية بمغامرة السلام المستعصي ، فجعلت مضاعفات الشقاق المصري العربي في تصاعد مستمر ، بما يكاد يصادر تماماً على كل احتمالات اللقاء بين الطرفين .

الشعب المصري ومساعي السلام

يمثل الفهم الحقيقي لمشاعر الشعب المصري ، ومواقفه الفعلية تجاه اجتهادات السلام ومساعيه ، حجر الزاوية لإقامة أنماط سلوك سياسي ـ سليم ورشيد ـ تستهدف تجاوز مآزق ومتاعب

الصراع العربي ـ الصهيوني الذي حط بكل ثقله في المنطقة العربية . ففي إطار ذلك الصراع تكاد آثار العدوانية الإسرائيلية ، منذ الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ ، تطول كل شيء في مصر . فإضافة الى النزف الاقتصادي استعداداً للحرب وتحملاً لتبعات الصراع العسكري ، ثم الخسائر المادية التي وقعت في عمق مصر ، بخاصة فيما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ في اثناء حرب الاستنزاف ، فإنه يندر أن تجد بيتاً مصرياً أو أسرة مصرية لم تفقد عضواً منها أو قريباً لها ، مدنياً كان أم عسكرياً ، في واحدة من جولات الصراع التي شاركت فيها مصر . وهذه المعاناة الطويلة المتصلة على مدى بلغ الثلاثين عاماً عدداً ، قد جعلت موقف شعب مصر تجاه العدو الصهيوني وتجاه الصراع معه موقفاً مركباً غير بسيط. فالارهاق الدائم يجعل من طلب التقاط الانفاس، بل وتمني الراحة حقاً مشروعاً، او على الاقل مبرراً. بينما الخسارة البشرية والمادية تجعل من الرغبة القوية في قهر العدو،او في اقل تقدير الانتقام منه ، أمراً وارداً على الدوام . ومن هنا فإن الشعب المصري إن كان يتوق الى السلام ، بوصفه البداية الفعلية للتخلص من معاناته ، وللتخفف من بعض تضحياته ، فإنه في الوقت نفسه يريد السلام المشرف ، الذي يحق الحق ، ويرفع الظلم ، ويحفظ الكرامة ، ويوطد الهيبة ، ويسترد الضائع ، ويصادر على عدوانية الخصم ، ويقلص من تطاولاته ، ويوقف من فعاليات دعاويه ... الخ ، وكلها سمات لما يسميه أهل السياسة « السلام العادل » .

وفي إطار هذا الموقف الشعوري المركب تجاه السلام ومساعيه ، فإن الشعب المصري قد قبل بمخاطرة الرئيس السادات حين زار القدس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ . وقد كان السادات على قدر من المهارة كافٍ ليلعب على وتر هذا الموقف المركب. ففي سفرته إلى القدس ، كما خاطب جماهير الشعب المصري ، بداية النهاية لاستشهاد الأبناء والأزواج والآباء ، بما يعنيه ذلك من تخفف الشعب المناضل الصامد من مآسي الثكل والترمل والتيتم ، ومن كل ما هو على شاكلتها من المآسي الفردية . كما أن السفرة نفسها تحمل مؤشرات التحول من حال الحرب التي تستنزف الاقتصاد المصري الى عصر بناء الرخاء المسالم ! بكل ما يترتب على ذلك من رفاه للمواطن الذي اقتطع من قوت أمسه ، ومن رزق يومه ، ليدافع عن غده وغد العرب جميعاً . أما على الوتر الثاني ، وتر الكراهية للعدو الصهيوني والرغبة في الانتقام منه ، فقد قدم الرئيس السادات مطالباته ، في خطابه أمام الكنيست الصهيوني ، في صورة فيها من التمسك بالكرامة المصرية وبالحقوق العربية الكثير . فقد تضمن الخطاب مطالبة بالأرض العربية المحتلة كلها ، كما جاء صريحاً في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، مع الإعلاء الشجاع لاختيار الحل الشامل والرفض الصريح للحلول الجزئية او المنفردة ، إضافة الى تضمنه التأكيد بأنه تغيير التوجهات الصهيونية الاستراتيجية ، بكل ما تحمله من أطماع إقليمية ونزعات عدوانية ، إنما هو شرط أساسي يلزم لقيام السلام المستهدف . وبالطبع فإن مطالبات مثل تلك التي كررها السادات في القدس وأمام الكنيست ، كانت تعني ، أملاً عند الذين وثقوا فيه ، ولغة عند الذين تربصوا ليروا إمكانات التحقيق ، أن « السلام العادل » ، وفقاً لمطالبات الرئيس السادات ، قد يكون في الطريق ، وأنه قد يمكن الوصول اليه عن غير طريق الحرب ، بل إنه يمكن قهر العدو والمصادرة على عدوانيته ، بل وفرض التراجع عليه ، بمثل تلك المبادرات الساداتية . ولم يقلل من تلك الثقة ولا من هاتيك الآمال عند الكثيرين ، **ذلك الإغفال البين لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني** ، حيث اعتبر ذلك من قبيل المناورات الموقوتة ، الذكية او المتذاكية.

وإحقاقاً للحق ، فقد كان الرئيس السادات صادقاً ، أو قريباً جداً من الصدق ، عندما تحدث

عن ، بل وتباهى بالملايين الثمانية من الشعب المصري الذين خرجوا للقائه عند عودته من القدس . أيضاً ، ومن واقع المشاهدة العينية ، فإن الشعب المصري كان أيضاً صادقاً غاية الصدق ، حين خرجت جموعه تلاقي السادات وتلتقي به . وليس يقلل من هذه الحقيقة التي عشناها في مصر ، سواء أكنا من الأغلبية الكاسحة المؤيدة ، أم **من القلة المحدودة التي ذاقت عذاب الرفض وهوان المخالفة في تلك الايام** ، أن أجهزة الإدارة الحكومية ، مثلما يحدث في كثير من دول العالم الثالث ، يكون لها عادة دور كبير في حشد الجماهير لمثل هذه المناسبات . فالتجمعات الجماهيرية عندما تبلغ هذا العدد الكبير ، إنما تعبر عن تلقائية شعبية لا يمكن أن تغيب عن عين تملك الحد الأدنى من الفطنة السياسية . هذا إضافة الى أن سلوك مثل هذه التجمعات ، وحماستها ، وصدق التعبير السياسي على ملامحها ، لا تستطيع أن تصنعه او تصطنعه أجهزة الإدارة الحكومية مهما بلغت كفاءتها . وقد يكون من قبيل المقارنات الصادقة أن نذكر أن تلقائية الجماهير في ذلك الوقت جاءت تكراراً للخروج الكبير في ٩ ، ١٠ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، للمطالبة باستمرار عبد الناصر وبالصمود وراءه ، حيث كان دور الإدارة الحكومية يلهث عادة خلف فعاليات الجماهير واندفاعاتها .

وفي المقابل، فإن مصداقية الرئيس الراحل السادات في مباهاته بتأييد الجماهير لتوجهاته ، مثلها مثل مصداقية الخروج التلقائي لجماهير الشعب المصري إعلاناً لهذا التأييد ، يجب أن لا تخفى عن الأعين الكثير من السلبيات التي صاحبت ، أو شكلت ، ادعاءات القيادة وتصرفات الجماهير . حيث كانت هذه السلبيات نفسها بمثابة الميكروب المتوطن الذي نشط وتكاثر فيما بعد شهور ، إن لم يكن أيام الزهو التي أعقبت الانفلات الساداتي من أسر الحقائق والقوانين الموضوعية التي تحكم حركة الصراع العربي الصهيوني . فمن المؤكد أن الدعاية الموجهة بقصد التأثير على مشاعر الشعب المصري ، وبهدف إعادة تشكيل (إن لم يكن تزييف) وعيه بمعطيات الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، كانت عنيفة للغاية ، مثلما كانت فعالة . وقد قادت أجهزة الدعاية الحكومية ، يتقدمها الرئيس السادات بشخصه ، وبكافة قدراته الدعائية ، حملة مكثفة للغاية ، لخلع الجماهير من انتماءاتها القديمة ، وتلقينها التهيؤات أو التوهمات الجديدة التي ترى في الأزمة العربية الصهيونية ، ذات الأبعاد المادية التي لا تنكرها حتى العيون المريضة ، عارضاً نفسياً يمكن تجاوزه احتيالاً ، والتي تصور الحرب في سبيل المبدأ والاستشهاد من أجل الحق مجموعة من المآسي والتضحيات الفردية يمكن تجنبها بقدر ما من التنازلات ، والتي تزعم أن الرخاء يمكن أن يجيء عن طريق التخلي عن القضايا المصيرية والمبدئية . وفي هذه الفترة ، فإن مداعبة غرائز الجماهير ، والتدني بقيمها ، كانت هي النغمة السائدة ، وكانت هي المدخل المتصور من قبل الأجهزة لاستمرار السيطرة على وجدانيات الجماهير واطراد الاستيلاء على عقولها .

وقد أدت مثل هذه التدنيات الى تبسيطات تقترب من حدود المبالغة المدمرة ، حيث صار الانتماء العربي عبئاً يحسن التخفف منه ، وحيث اعتبرت حرب اكتوبر هي آخر الحروب (!) ، وحيث تحدد عام ١٩٨٠ عاماً للرخاء في مصر . ومثلما كان تشويه قيم الجماهير وولاءاتها ، والهبوط بها الى درجات التقويم المادي الساذج للحقائق والوقائع ، هو الأداة الفعالة لابتزازها سياسياً واستدرار موافقاتها المستمرة على خيار السلام المطروح ، فقد كانت هذه الامور كلها أيضاً هي المحرك الفعال لانقلاب الجماهير على هذا الخيار . فعندما جاء عام ١٩٨٠ وتعذرت ولادة الرخاء الذي صوره الإعلام الرسمي المدفوع،المباشر، للقبول بتوجهات السلام ومساعيه ، انكشف الغطاء، وسقطت الحجب ، وكشفت الحقائق الاقتصادية المؤلمة عن وجهها القبيح ، وتأكد أن بيع الوهم مثل شرائه لا

جدوى منهما . وبالمقاييس المادية - المباشرة الساذجة ، التي أوحى الى الجماهير إعلامياً بها ، قاست الجماهير نفسها مردودات مغامرة السلام فوجدت نفسها في ضائقة اقتصادية لا يخفف منها ، بل وربما تضاعفها عزلة خانقة على المستوى العربي . بل ولعله من المصادفات الغريبة التي فرزتها سنوات ما بعد مبادرة الرئيس الراحل السادات أن أكثر النقط إضاءة في الخلفية المرهقة للاقتصاد المصري تمثلت في التحويلات النقدية التي وجهها المصريون العاملون في الاقطار العربية الى داخل مصر ! . أما كون حرب اكتوبر آخر الحروب ، فبدت في إطار صلف العدو الصهيوني في التفاوض ، وتطاولاته في التعامل ، وتجاوزاته في السلوك ، مقولة غير مؤهلة لاستمرار التصديق بها .

لقد كان للأسلوب الذي اختطه الجانب الاسرائيلي في التعامل مع الحكومة المصرية ، وفي التصرف داخل مصر ، بعدما أتيح له أن يطأ ثراها وأن يدب على دروبها وأن يجوس خلال دورها ، ومع تصاعد اعمال وممارسات التطبيع ، تأثيرات كثيرة عجلت بإحداث تحولات واضحة في القبول الشعبي المصري بمساعي السلام ، وفي التعويل على الحلول السياسية كمخرج حقيقي من ضائقة الصراع العربي الاسرائيلي ، وفي عقد الآمال على النهج الساداتي كطريق صحيح الى تحقيق الحل الكريم العادل الذي تريده الجماهير المصرية . إن العرب أهل مصر على قناعة وطيدة أنهم أصحاب حق ، سواء في سيناء أو فلسطين أو الجولان أو في اي أرض عربية محتلة اخرى . وهذه القناعة قد يترتب عليها القبول بالتفاوض ، أو بالجدل ، أو حتى بالمساومة ، وسائل الى تأكيد واستعادة الحق . أما أن تتحول هذه الوسائل جميعها الى حيل لتضييع وإهدار هذا الحق ، مثلما كان يحاول المفاوض الاسرائيلي ، فإن النفوس الأبية تغص غضاضة، وتمتلىء مرارة ، وتسحق كمداً ، وتشجن غضباً ، وبالتالي تصبح المراجعة للقبول بتوجهات الاقتراب الحكومي المصري - الاسرائيلي ضرورية ، وقد يصبح الرفض الجماهيري لها والنكث الشعبي عليها واجبين . لقد كان الاسرائيليون يتعجلون إحداث وقائع التطبيع في لهفة صفيقة ، كان يقابلها عادة تساهل رسمي مصري ، وكان مردود هذه اللهفة وذلك التساهل قاسياً على نفسية الشعب المصري وعقليته . وقد تجسدت تزايدات العدو في إصراره على المشاركة المرائية والاستفزازية في معرض الكتاب الدولي في كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، وفي المعرض الصناعي الزراعي في آذار / مارس من العام ذاته، والتي قابلها مصريون خلصاء من أبناء مصر بالهجوم على الاجنحة الاسرائيلية ، وإنزال علم العدو وحرقه .

وفي معرض لأدوات ومستلزمات البناء والتشييد أقيم مؤخراً في أرض المعارض بمدينة نصر بالقاهرة ، وإن كان الناس قد كظموا غيظهم ، الا أنهم لم يخفوا استياءهم من الاستفزاز الذي تمثل في كون إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي عرضت انتاجها في جناح يتوسط صالة العرض تعلوه لوحة كبيرة تواجه الداخلين تحمل الكلمات « دولة اسرائيل » ، بينما كانت بقية الشركات المحلية والأجنبية تعرض منتجاتها وآلاتها تحت أسماء هذه الشركات ، دونما بأس من بيان جنسياتها ، وليس تحت اسماء دولها . وقد ساعد على تصعيد عمليات المراجعة الشعبية والتعجيل بها محاولات فرض الذات الاسرائيلية ، في الشارع المصري وعلى المؤسسات الرسمية المصرية ، والذي تمثل على سبيل المثال في إقحام سفير اسرائيل في القاهرة « بن اليسار » نفسه على مواقع شعبية ورسمية كثيرة ، وتعاليه في التعامل مع الموظفين المصريين الرسميين ، وتجاوزاته في تناول أمور العلاقات الثنائية بين البلدين ، حتى انتهى الأمر الى استبداله بسفير جديد آخر . وتمثل ذلك ايضاً في زيارة **بن نافون** رئيس اسرائيل للقاهرة ، والتي جاء توقيتها سيئاً للغاية ، ومواكباً لتعثر قاسٍ لما يسمى بمباحثات الحكم الذاتي ، فقوبلت بصدود شعبي صريح هو بتسمية **المقاطعة** احقّ .

أما تعنت مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي وصلفه فقد كانا أكثر العوامل إثارة ، وأقبحها مسلكاً ، وأسوأها تقديراً ، وأشدها فعالية في كشف غمامة السلام غير المتكافىء التي حاول البعض أن يعمي بها على الشعب المصري . وإن نسي المصريون الكثير من ممارسات بيغن المتعنتة الصلفة تلك ، فإنهم لا ينسون له مواقف ثلاثة . **أما أولها** فتطاوله على وزير خارجية مصري ، كان في زيارة عمل للعاصمة الاسرائيلية ، الى حد اتهامه بحداثة السن ونقص الخبرة . **اما الموقف الثاني** فقد حدث عقب توقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية في آذار / مارس ١٩٧٩ حين خرج رئيس وزراء مصر وقتئذ ، د. مصطفى خليل ، يزعم أن الاتفاقيات تسمح باستعادة كل الأرض العربية المحتلة بما فيها الضفة الغربية وغزة ، وأنها تتيح اقامة دولة فلسطينية ، كما أنها تجعل من القدس عاصمة لهذه الدولة . وقد كانت تفسيرات أو ادعاءات رئيس الوزراء المصري موجهة للاستهلاك المحلي ، ومجرد محاولة إعلامية تبريرية لتمرير الاتفاق جماهيرياً واستجلاب التأييد الشعبي له داخل مصر . غير أن بيغن بقوة موقفه التفاوضي ، وقسوة تكوينه النفسي الارهابي ، وتقديره الذاتي المتدني لخصومه (حتى ولو كانوا يفاوضونه) ، أبى إلا أن يقف من رئيس الوزراء المصري موقف المعلم الفظ الذي ضبط صبياً يخطىء او يخلط ، فصدمه بلاءات جافة أطلقها ليؤكد **أن لا خروجاً اسرائيلياً من يهوذا والسامرة،ولا قبول بدولة فلسطينية،ولا عودة للقدس التي هي** العاصمة الموحدة الأبدية لدولة اسرائيل ! . **أما ثالث هذه المواقف** فكان استقباله للرئيس المصري الراحل في شرم الشيخ ، في تموز / يوليو الماضي ، وتصرفه في هذا اللقاء تصرف المضيف الذي يفرض على صاحب الأرض الأصيل أن يحتل مقعد الضيف ، ثم تنفيذه بعد ايام ثلاثة تقريباً لقرار قصف المفاعل النووي العراقي ، بما يمثله ذلك من احراج سياسي لمصر الرسمية، ومن اجتراء فظ متطاول على مشاعر مصر الشعبية .

خلاصة الأمر إذن أن الشعب المصري كان مع مسعى السلام الساداتي ابتداء ، قلباً وقالباً . كان ذلك عندما كانت الأمور وعوداً في الغيب ، أو آمالاً في الضمائر ، او حتى أحلاماً في كينونة الوهم . غير أن الممارسات العملية من أجل تحويل الوعد الى عهد ، والأمل الى إنجاز ، والحلم الى واقع ، بما لابسها من تعنت العدو وصلفه ، في القول وفي الفعل ، فقد كشفت عن تفاوتات غير هينة بين طموحات البدايات ،وإحباطات النهايات ، وقتامة التوقعات للمستقبل الذي هو آت ! . ومن هنا كانت عمليات المراجعة للموافقات السابقة ، وكانت ممارسات التراجع عن التأييد غير المشروط ، والتي تضخمت واتسعت حتى شملت كل قوى المعارضة المنظمة في مصر من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ، مثلما شملت المواطن العادي الذي صار يستجيب لتحليلات المعارضة ، فينصرف غضبان اسفاً عن مجاهدات الاعلام الرسمي لصيغ وتلوين انجازات وتوابع كامب ديفيد على أن تستمر في الاحتفاظ بحظ القبول الجماهيري لها.

ويقتضي استكمال بيان الحقيقة، مثلما تقتضي دقة العرض وأمانة التناول ، أن نثبت ها هنا ، أنه رغم التحولات التي طالت مشاعر ونيات مواقف الشعب المصري تجاه محاولات إقرار السلام السابقة ، وعلى وجه التحديد تلك التي جرت او تجري على قضبان كامب ديفيد ، فإن احداً لا يجرؤ أن يزعم أن الجماهير المصرية قد أدارت الظهر تماماً لمساعي السلام ، او صرفت النظر نهائياً عن المعالجات الدبلوماسية لقضايا الصراع العربي ـ الصهيوني ، أو أنها قد اختارت الحرب بديلاً وحيداً مجدياً للانتقال الى مستقبل اقرب للعدل وألصق بالكرامة القومية . ولكن الترجمة الصحيحة لمشاعر ونيات ومواقف الجموع المصرية يمكن أن تصاغ في **أن السلام مطلوب ولكن ليس بأكثر من**

ثمنه الحقيقي ، وان السلام ليس هدفاً في حد ذاته ولكنه الوسيلة التي تؤدي الى الهدف الحق الذي هو العدل . أيضاً فإن مساعي السلام إنما هي مواجهات قوية وكريمة للمعتدي الغاصب لا يصح أن يطولها التخاذل او التهاون أو القبول بالدونية امام الخصم . ثم إن السعي لإقامة مصالحة مع العدو الخارجي إنما هي إنجاز في السياسة الخارجية ، قد يكون له تأثيره على الأوضاع الداخلية ، ولكن تعليق جميع التربيات الداخلية ، الاقتصادية والاجتماعية ،عليه، فيه من التزايد ومن التزييف الكثير . وأخيراً فإن الانتقال بالخصم العدو الى موقع المفاوض ، او حتى الى مكانة القبول المتبادل ، لا يعني الانسلاخ من الأخوة العربية ، ولا يعني التدابر مع اشقاء النضال والمصير ، مثلما لا يعني السقوط في فخ الارتباط الاستراتيجي مع العدو ، صهيونياً كان أم امبريالياً . فليس مقبولاً أن نستبدل العدو بالصديق ، او أن نستبدل الغريب بالشقيق ، او أن نستبدل الجزء الدخيل بالكل الأصيل ، أو أن نستبدل بعضاً من أرضنا بكامل ارادتنا السياسية ، او بإيجاز شديد أن نستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير !. وليس ادل على حقيقة المشاعر والنيات والمواقف الشعبية المصرية في هذا الخصوص من أن الجماهير نفسها التي خرجت في تلقائية صريحة ، بطوائفها كافة ، المثقفة وغير المثقفة ، تؤيد التوجه الساداتي في بداياته ، وتعارضه في ممارساته ، بل وتعاقب عليه في نهاياته ، قد قبلت في عقلانية رشيدة ما نادى به رئيس جمهورية مصر العربية الجديد ، **من أن الاستمرار في المساعي الدبلوماسية مع اسرائيل ضرورة ، وأن التراجع عن التعهدات المتبادلة معها لا محل له ، وأن إعادة بناء العلاقات والمواقف العربية حتمية لها الأولوية المطلقة ، وان استعادة التوازن في السياسة الخارجية وبخاصة مع القوتين الكبريين مسألة يجب أن تكون موضع اعتبار.**

إن خبرة ثلاثين عاماً متصلة ، لم يتوقف خلالها الصراع العربي الصهيوني ولم يهدأ ، ولم يكف فيها شعب مصر عن العطاء ، لتؤكد أن خيارات هذا الشعب فيما بين القتال بالطلقات وبين الحرب بالمفاوضات ، إنما تخلقت في رحم المعاناة ، وتبلورت في اتون النضال في الميدانين الوطني والقومي على حد سواء ، ثم تم ترشيدها في بوتقة الممارسات العملية ، إيجابية كانت نتائج هذه الممارسات أم سلبية . وإذا كان احد من العرب لا ينكر على شعب مصر فضل الجهاد ولا فضيلة التحمل الصبور للمعاناة ، فإن ذلك يستوجب أن يحاول العرب من آونة لأخرى أن ينظروا الى الاحداث والتطورات الجارية بعيون الشعب المصري . إن استعارة البصر المصري بالحقائق والوقائع سوف ينقل عرباً كثيرين الى ميدان الواقعية والموضوعية ، حيث تصدر الاحكام والتقويمات مبرأة من سلبيات الادعاءات الجوفاء ، وخالية من تجاوزات الذين يعومون على الشاطىء .

إن شعب مصر ليس في حاجة الى التصفيق إن هو انتصر ، ولا هو يستحق اللوم إن انتكس ، وكلها للأسف عادات أدمن عرب كثيرون إتيانها ، ولكنه في حاجة الى مشاركة عربية فعالة وإيجابية ، تحسن تصور القضايا والمشكلات ، وتجيد صوغ المناهج والتحركات ، وتتقن موضوعية الممارسة وعقلانية التصرفات . وإن التطبيق العملي لهذه الاشتراطات يستوجب أن تختلف التصورات العربية للأحداث فيما بعد كامب ديفيد ـ **حتى مع اعتبارها خطأ محضاً** ـ عن التصورات العربية قبلها . ذلك لأن كامب ديفيد(وتوابعها) ليست هي هاتيك النصوص التعاهدية المسجلة على الورق ، كما أنها ليست تلك القصاصة التي وقع عليها رئيسان احدهما مصري عربي وثانيهما إسرائيلي صهيوني ، ولكن كامب ديفيد هي في حقيقة الأمر تلك التغييرات العسكرية والأمنية والاستراتيجية التي تجسدت مادياً في المنطقة العربية ، وعلى الأخص في سيناء المصرية، وفرضت أمراً واقعاً جديداً **يستوجب**

تغييره الحكمة في التصرف ، والحذر في التناول ، والعقلانية في التدبير . وإنني لأزعم ، رغم كامل الاحترام والتوقير للجميع ، أن أغلب الاشقاء العرب لا يقدرون على إتيان كل هذا ، أو حتى بعضه ، ما لم يحسنوا فهم وتقدير منطلقات ومشاعر ومواقف الشعب المصري ، كما أنهم لن يحسنوا هذا الفهم وذلك التقدير ايضاً ما لم ينظروا الى الاحداث ـ ولو مؤقتاً ـ بعيون مصرية .

إعادة القراءة في معاهدة السلام

بعد شهور عشرة من زيارة الرئيس السادات للقدس ، وبتاريخ السابع عشر من أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، وقع الطرفان المصري والاسرائيلي ، بحضور الولايات المتحدة ، وثيقتين اشتهرتا باتفاقيات كامب ديفيد ، أولاهما معنونة « إطار السلام في الشرق الاوسط » وتتضمن تصوراً مشتركاً للقواعد العامة المنظمة لإقامة علاقة سلم بين اسرائيل وبين أي من جيرانها المعادين العرب ، بينما الوثيقة الثانية عنوانها « إطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل » ، وتبحث في القواعد والمبادىء العامة المنظمة للعلاقات الثنائية السلمية المحتملة بين البلدين .

وفي السادس والعشرين من آذار / مارس ١٩٧٩ ، انتهت وفود المفاوضات للدول الثلاث ، مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، الى إنجاز تفصيلي لاتفاق يحقق انسحاب اسرائيل من الأراضي المصرية المحتلة في سيناء منذ حرب ١٩٦٧ ، ويقيم علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل . وسمي هذا الاتفاق « معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » . وقدالحق بهذا الاتفاق خطاب متبادل بين الرئيس المصري السادات وبين مناحيم بيغن رئيس وزراء العدو الاسرائيلي يتضمن تعهداً من الطرفين بالاستمرار في المفاوضات بشأن الاوضاع الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة بهدف **الاتفاق على الترتيبات اللازمة لاقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة (المجلس الإداري) ، وتحديد سلطاتها ومسؤولياتها ، والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل أخرى** .

ومن بين هذه الوثائق جميعاً فإن تلك المسماة « معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » تكتسب اهمية خاصة ، مما يجعلها موضع الاعتبار الأول في إطار هذه الدراسة ، ولأسباب عديدة لعل أهمها ما يلي :

١ ـ انتقال هذه المعاهدة من مراحل التصور والصياغة والتوثيق الى مرحلة التنفيذ الفعلي . وقد تقدم هذا التنفيذ تقدماً كبيراً،الى حد أن تحويل كل بنود المعاهدة المذكورة الى واقع معاش،بالرضا او بالغصب ، يتوقع أن يكتمل مع نهايات شهر نيسان / ابريل ١٩٨٢ . هذا بينما الوثائق الأخرى المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، وبالمسألة الفلسطينية على وجه العموم ، لا تزال في أطوارها الجنينية الأولى ، بل ويبدو مستحيلاً أن تتخلق في صيغ اتفاقية حتى في المستقبل البعيد .

٢ ـ إن الأطراف الموقعة على هذه المعاهدة ، مصر واسرائيل ، هي أطراف أصيلة ، ذات مسؤولية مباشرة عن جميع الجزئيات التي كانت موضوعاً للتفاوض او محلاً للاتفاق في تلك المعاهدة ، مثلما هي ذات مصلحة ذاتية وطنية قد تتحقق عن طريق هذه الاتفاقية . وليس يقلل من أصالة المسؤوليات والمصالح تلك ، أن يعدد البعض ظواهر وعلامات الانتقاص التي قد تكون أصابت حقوق أحد أطراف المعاهدة ، مثلما لا يقلل منها أن يؤكد البعض الآخر أن المعاهدة المذكورة ، إنما هي اتفاق منفرد أو منفصل بين الطرفين ، ولا يؤدي الى إحداث سلام عادل وشامل في المنطقة ، إن لم يكن يؤخر مثل هذا

السلام العادل الشامل .

٣ ـ إن الأمر الواقع الذي يتمخض عنه التنفيذ الفعلي للمعاهدة المذكورة ، مثله مثل المسؤولية المباشرة لطرفيها ، يرتب على كل منهما التزامات باحترامها والعمل على أساس منها أمام الطرف الضامن للمعاهدة (الولايات المتحدة في حالتنا هذه) وكذلك أمام العالم أجمع . ومن هنا فإن مطالبة قوى أو اطراف أخرى لأحد طرفي المعاهدة بالتراجع أو بالتخلي عنها ، أو حتى بالتباطؤ في تنفيذها ، قد يضع اعباء ثقالا ، تفوق ثقل المعاهدة الظالم نفسه ، على كاهل ذلك الطرف ، يصعب القبول بها ، بل وقد يستحيل العمل تحت وطأتها .

٤ ـ يكاد يكون من المقطوع به أن معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية هي السبب الرئيسي وراء هذا التدابر المصري ـ العربي ، الذي تتعقبه هذه الدراسة ، والذي بلغ مداه الأقصى عقب توقيعها في كامب ديفيد في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ . ويكشف تصاعد الادانة العربية للتوجهات المصرية الحكومية تحت سيطرة القيادة الساداتية هذه الحقيقة . فمع زيارة الرئيس السادات للقدس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، توجس كل العرب خيفة ، إلا أن كثيرين منهم قد أملوا ، عن قناعة أو من باب خداع النفس ، أن تنتهي المغامرة بفائدة للعرب او للقضية العربية ، ومن هنا كان سكوت هؤلاء العرب المؤقت على تلك التوجهات . ومع توقيع أطر اتفاق السلام بشأن الشرق الأوسط في كامب ديفيد في ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ازداد تخوف هؤلاء العرب الساكتين أو المنتظرين ، ولكن عمومية الاتفاق وإيحاءاته غير المحددة ، كانت لا تزال تفتح أبواب أمل ، أو على وجه الدقة مسارب وهم ، للبعض منهم ، قد يتحقق عن طريقها كسب عربي ، أو قد يتحقق عن طريقها أيضاً توقف أو تراجع مصري ، في الوقت المناسب ، عن الخيارات الساداتية . غير أن توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فيما بعد ، قد قطع الشك باليقين ، حيث تبين العرب جميعاً الخيط الأبيض من الخيط الاسود ، ولكن بعدما وقعت الواقعة ، التي كان سكوت التواطؤ الذي مارسه كثيرون منهم يشكل بعض خيوطها ، والتي ربما ما كانت آلات نسجها تدور لو أنهم كانوا أصدق تصوراً ، وأوضح مناهجاً ، وأكفأ سلوكاً . ومنذ ذلك التاريخ بلغ الاستقطاب الشقاقي العربي مداه الأقصى ، حيث وقف العرب جميعهم في ناحية ، بينما وقفت مصر الرسمية في الناحية الأخرى . مع التنويه بأنه لا يقلل من حدة هذا الاستقطاب كون الصومال والسودان وعمان لا تزال تقيم علاقات سياسية مع مصر . ذلك لأن إقراراً صريحاً من هذه البلدان ، القليلة في العدد العربي ، لم يصدر بالموافقة الصريحة على توجهات كامب ديفيد ، ولا بسلامة او صحة ممارسات الرئيس السادات . ولولا ضغوط الواقع السياسي غير المستقر الآخذ بخناق هذه البلدان الثلاثة ، والتي كانت مصر الرسمية الساداتية تساعدها على الصمود فيه أو الخروج منه ، فلربما كان لهذه البلدان الشقيقة مواقف أخرى ، مطابقة تماماً لموقف الأغلبية من الاشقاء العرب .

٥ ـ بينما يتعذر تحقيق تقدم بشأن ما يسمى بالحكم الذاتي الفلسطيني ، حيث لم يتبلور اتفاق إطار السلام في الشرق الاوسط الموقع في كامب ديفيد في أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ في اتفاق تعاهدي تفصيلي بعد ، فإن الأمور الثنائية بين مصر واسرائيل والتي انتظمتها معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، قد تجاوزت مرحلة التعاقد ، الى مرحلة التنفيذ ، ويأمل اطرافها الأصلاء أن ينتقلوا بها الى مرحلة الاستقرار . وليس خافياً أن التعثر في المجال الأول قد نشأ عن كون الطرف الأصيل الوحيد صاحب الحق والمصلحة ، وهو الشعب الفلسطيني ، كان غائباً ، أو على وجه التحديد مغيباً ، عن جميع المحاولات التي جرت ، إضافة الى أن الشروط التي يجري التفاوض على أساس منها غير

مقبولة من هذا الشعب العظيم المناضل الذي يرفض الحكم الذاتي (الإداري بنص الخطاب المتبادل بين بيغن والسادات في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩) ، ولا يرضى بأقل من تقرير المصير، والحق في دولة مستقلة تقودها منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي استطاع أن يراكم معارضة شاملة لكل التجاوزات التي يقصد مرتكبوها عرباً كانوا أم صهاينة ، الالتفاف حول صمود الشعب الفلسطيني ، او الافتئات على الحقوق المشروعة لهذا الشعب . ويبدو أن النجاح السلبي العربي في مجال الحكم الذاتي ، والذي يقابله فشل إيجابي (إن صح التوصيف) في مجال العلاقات الثنائية المصرية الاسرائيلية ، يجعل الإدانة والرفض والمعارضة العربية لما سمي « معاهدة السلام بين مصر واسرائيل » أكثر حدة ، كما يجعل المواقف العربية حيالها اكثر حساسية . ومن هنا فإن إعادة ترشيد المواقف العربية ـ بما فيها الموقف المصري ـ من هذه المعاهدة تصبح مطلباً أساسياً ، يستحيل دون تحقيقه استعادة التقارب المصري العربي مرة ثانية .

والذي يعني العرب خارج مصر وداخلها ، من توجهات السلام ومساعيه بصفة عامة ، ومن معاهدة السلام بين مصر واسرائيل على وجه الخصوص ، هو الانعكاسات التي يمكن أن تطول المشاركة المصرية في العمل العربي الجماعي ، والتي قد تصير قيوداً تقلص من الفعالية المصرية ، التي هي المكون الرئيسي في الفعالية العربية . وقد يضاعف القلق العربي في هذا الشأن أن يقابل تقييد الفعالية المصرية ، بسبب الاختراقات التي تتم للتحصينات العربية واطمئنان العدو الى هدوء بعض الجبهات العربية، إطلاق لقدرات إسرائيلية صهيونية جديدة معادية للعرب والعروبة ، مما يترتب عليه تأخير الوصول الى الاستقرار العادل الشامل في المنطقة . وقد يكون الكثير مما قاله العرب في هذا الخصوص ، انطلاقاً من تحليلاتهم لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، صحيحاً . ولكن المعضلة لا تتجسد الآن في صحة تحليلات هذا الطرف او ذاك ، إنما هي ، كما أوضحت من قبل، تتجسد في الترجمات العملية وفي التداعيات الواقعية التي أعقبت تبادل وثائق التصديق على المعاهدة ، وتصاعدت على امتداد عامين ونصف العام . ومن هنا فإن قراءة جديدة لنصوص هذه المعاهدة ، قراءة عملية وليست نصية ، واقعية وليست تصورية ، مادية وليست مثالية، تصبح واجبة .وفي هذه القراءة فإن تنقيباً وراء الضمانات المتاحة لكل طرف يجب أن يتم ، مع الأخذ في الاعتبار دائماً أن الضمانات المتاحة لأي طرف إنما تعني عادة قيوداً على الطرف الأخر .

يبدو جلياً من قراءة نصوص معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، ومن متابعة الاجراءات التنفيذية لتطبيقها ، أن المفاوض الاسرائيلي كان يضع نصب عينيه الوصول الى ضمانات عملية تتسم بسمتين بارزتين . **والسمة الأولى هي** إمكانية وسلامة الترجمة للضمان النصي الى ضمان مادي واقعي . **أما السمة الثانية** فهي إمكانية حماية هذا الضمان في صورته المادية بالقدرة الذاتية الاسرائيلية . وإذا كانت اسرائيل قد قبلت بالانسحاب من سيناء المصرية على مرحلتين ، تتوقف بعد أولاهما عند خط العريش / رأس محمد ، وتتم خلال شهور تسعة بعد تبادل وثائق التصديق على المعاهدة ، بينما تقف بعد المرحلة الثانية التي تتم مع انقضاء سنوات ثلاث عند حدود مصر الدولية ، فإنها قد ربطت كل مرحلة إما بجملة انجازات مادية ملزمة للطرف الآخر ، إقليمياً ودولياً ، وإما بترتيبات أمن محكمة تضعها في الجانب الراجح ، بينما تضع الخصم في الجانب المرجوح . فملحق المعاهدة المعنون « بروتوكول بشأن علاقات مصر وإسرائيل » ، قد وقّت إنجاز الأمور الخاصة كافة بالعلاقات الثنائية بين البلدين في موعد أقصاه شهور ستة بعد إتمام الانسحاب المبدئي ، أي قبل عام ونصف العام من الموعد النهائي للانسحاب التام . وقد شملت هذه الامور العلاقات الدبلوماسية

والقنصلية ، والأنشطة الاقتصادية والتجارية ، وحرية تنقل رعايا الطرفين ، والتبادل الثقافي ، وترتيبات الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والمواصلات والملاحة البحرية والجوية بما فيها **النص على قصر استخدام المطارات المصرية في سيناء في الأعمال المدنية فقط**. وبالطبع فإن توقيتات إنجاز هذه الاعمال جميعها تفصح عن أن تحقيقها ، وبالصورة المرضية للجانب الاسرائيلي ، إنما هو شرط مسبق يتعلق على إنفاذه إتمام الانسحاب النهائي من سيناء ، إضافة الى أن تحقيق هذه المستهدفات ، التي تؤدي الى ما سموه التطبيع ، في ظروف قبول رسمي مؤكد ، يقضي على أي احتمالات للتراجع في ظروف اخرى مخالفة ، وتحيطه ظروف تجعل حدوثه مداناً أدبياً ، ومرفوضاً دولياً ، ومتهوراً أمنياً .

أما عندما يتم الانسحاب الاسرائيلي الكامل من سيناء ، فإن تحديد أعداد وكيفية توزيع القوات المصرية في الأرض المحررة يمثل ضمان أمن عسكري (استراتيجي) شديد الفعالية . فالخمسون كيلومتراً الأولى شرقي قناة السويس تشغلها قوات عسكرية لا يتجاوز عددها الاجمالي ٢٢,٠٠٠ جندي ، وتخدمها ٢٣٠ دبابة و ٤٨٠ عربة مدرعة ، واعداد محدودة من أسلحة الدفاع الجوي وقطع المدفعية . وفي الشريط الثاني في اتجاه الشرق تتمركز وحدات حدود مصرية تتكون من اربع كتائب مزودة بالاسلحة الخفيفة والعربات لتتولى مسؤولية الأمن واستكمال مهمة البوليس المدني في المنطقة . أما في الشريط الثالث المتاخم لحدود فلسطين المحتلة ، وبعرض حوالى ٣٠ كلم ، فإن البوليس المدني المصري ، والمزود بالاسلحة الخفيفة ، هو المسموح له وحده بالوجود في المنطقة . اضافة الى قوات ومراقبين تابعين للامم المتحدة . ثم تدعيم هذا كله بحظر استخدام مصر لمطارات المناطق المحررة لأي اعمال عسكرية وتقييد الأنشطة العسكرية البحرية والجوية في مياه واجواء سيناء . ويعني ذلك أول ما يعني أن أول وجود عسكري مصري مكثف سوف يكون موجوداً ومتحققاً غربي قناة السويس ، وعلى بعد حوالى ٢٠٠ كيلومتر من الحدود الدولية مع العدو الصهيوني ، مما يجعل سيناء مفتوحة للتحركات المعادية ، إن لم يجعلها رهينة في قبضة العدو . ومن هنا فإنه **يمكن توقع نشوء حال قلق نفسي يولده الخوف الدائم من احتمالات فقد الأرض الرهينة ، مما يمثل قيداً ثقيلاً على اصحاب الأرض** ، يحد من قدرتهم على المناورة ، بل وقد يحول دون إمكانهم ممارسة حق التعامل المتكافىء مع الطرف او الأطراف الأخرى إذا اقتضت الظروف والضرورات .

أما في الجانب الآخر، فيبدو أن المفاوض المصري قد قدم كثيراً من حسن النيات ، ولربما كانت القيادة المصرية العليا ، وقد راهنت بمستقبلها السياسي كله على تحقيق إنجاز في مجال الحلول والتصورات والتوجهات السلمية ، مستعدة نفسياً لتبالغ في تقديم المزيد من حسن النيات تلك ، إن لم يكن تقديم المزيد من التساهلات . ومن هنا فإن الضمانات التي يمكن أن يقال ان المفاوض المصري قد خرج بها في « معاهدة السلام بين مصر واسرائيل » ، قد جاءت كلها مسرفة في دلالاتها الأدبية ، بينما كانت ترجمتها المادية باهتة للغاية ، **بل إن السياسة الاسرائيلية المناورة قد استطاعت أن تجهض حتى إمكانات التجسد المادي الضعيف لهذه الضمانات** . وقد كان واضحاً أن الرئيس السادات كان يعول كثيراً على كون الولايات المتحدة الامريكية شريكاً كاملاً في مسار كامب ديفيد ، وضامناً رئيسياً للاتفاقيات كافة التي تمخضت عن السير في هذا الاتجاه. وقد تجسد هذا الفهم الساداتي في الاحالات الكثيرة للموضوعات التي يمكن أن ينشأ بسببها خلاف بين الطرفين المصري والاسرائيلي الى الولايات المتحدة للبت فيها والحكم بشأنها ، والتي تضمنتها مواد المعاهدة وملحقاتها وكذلك المحاضر المتفق عليها المرفقة بها في مواضع متعددة . ولعل أوضح ما يدل على كون

الارتكان على الضمانات المقدمة من الولايات المتحدة منحى ساداتياً وليس إسرائيلياً ان الرئيس السادات كان كثير الالحاح على الرؤساء الأمريكيين ، سريع اللجوء اليهم ، كلما تعثر التفاوض مع الاسرائيليين ، او تعذر التفاهم معهم . ولعل ما يؤكد ذلك أيضاً أن اسرائيل عندما أرادت استخدام ورقة الضمان الامريكي ، فقد رأت أن يكون عاجلاً لا آجلاً ، كما أنها اقتضته مادياً وأمنياً ، كما رتبته بحيث تنتهي صلة امريكا به بعد إعطائه ، ففرضت على الولايات المتحدة أن تتحمل عبء إقامة قاعدتين عسكريتين إسرائيليتين في صحراء النقب ، وعلى بعد كيلومترات قليلة من الحدود المصرية ، عوضاً عن القواعد التي تقرر أن تخليها في سيناء . **ورغم وهن الالتزامات الأمريكية كضمان يعول عليه أي طرف عربي ، بسبب كون المصالح الاستراتيجية الأمريكية تتناقض والمصلحة العربية العليا ، وتتوافق والاطماع الصهيونية ، الا أن مناحيم بيغن وضع نصب عينيه أن يفقد هذا الضمان أي فاعلية يمكن أن تتولد عنه . ولعل ذلك قد تحقق له ، الى درجة كبيرة ، حين استطاع في زيارته الاخيرة للولايات المتحدة في آب / اغسطس الماضي أن ينجز مع الرئيس الامريكي رونالد ريغان اتفاقاً استراتيجياً جديداً للتعاون بين إسرائيل وامريكا .**

والضمان الثاني ـ الذي تبدو مصر تركز عليه تركيزاً شديداً ، بينما تتعامل معه اسرائيل ببرود متناهٍ يكاد يجاوز حدود الاستهانة ـ فيتمثل في وجود قوات دولية ومراقبين تابعين للأمم المتحدة في سيناء بعد انسحاب اسرائيل منها . وطبقاً لما نصت عليه المادة السادسة من الملحق العسكري للمعاهدة فإن هذه القوات تتولى الإشراف على تنفيذ الملحق ، وتبذل افضل جهودها لمنع أي خرق لبنوده . وقد اتفقت الاطراف المعنية أن تتولى قوات الأمم المتحدة ومراقبوها مهام تشغيل نقاط تفتيش واستطلاع ومراكز مراقبة على الحدود الدولية ، كما تتولى إجراء الاعمال الدورية او الطارئة ـ بناء على طلب احد الاطراف ـ اللازمة للتحقق من تنفيذ بنود الاتفاق ، وضمان حرية الملاحة في مضيق تيران (مدخل خليج العقبة) ، وكذلك الاشراف على تنفيذ الترتيبات العسكرية المتفق عليها كافة في كل سيناء . وقد اتفق الطرفان على **أن تكون الدول التي تشكّل منها قوات الأمم المتحدة من الدول غير ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن** ، وأن لا يتم سحب هذه القوات بغير موافقة المجلس بما في ذلك التصويت الايجابي للاعضاء الخمسة الدائمين به ، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك . وتحسباً لاحتمالات الخلاف بين الطرفين بشأن الدول المشاركة في تكوين هذه القوات فقد **تعهد الطرفان بقبول وتأييد ما تقترحه الولايات المتحدة الامريكية بشأن تشكيل قوات الامم المتحدة والمراقبين .**

وقد اتضح بجلاء ، وفور التوقيع المتبادل للمعاهدة أن هذا الضمان ، بالصورة التي ورد بها في متن وملحقات المعاهدة ، لن يرى النور . فقد استطاع العرب أن يراكموا موقفاً دولياً ضد الاتفاق يقتل فرص إمراره في مجلس الأمن ، ويحول دون التعاون على تنفيذه من قبل الأمم المتحدة . وقد لعب الضمان العربي لاستخدام حق الاعتراض على القرارات (الفيتو) الذي يملكه الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن الدور الرئيسي في هذا الصدد . ومع البوادر الأولى لاحتمالات التعثر تلك ، فقد بدا جلياً أن مصر قد حمّلت نفسها العبء الاكبر والمسؤولية الرئيسية لازالة هذه العوائق ، بينما اختارت اسرائيل لنفسها دور المتفرج . وقد بذلت مصر جهوداً مكثفة اكثر من مرة ، داخل مجلس الأمن ، وأجرت اتصالات متعددة وشاقة مع أعضائه للحصول على تأييد المجلس لدور الأمم المتحدة في اقرار السلام بين مصر واسرائيل،ولكن النتائج كانت مخيبة للآمال.وحتى عندما انتهت مصر واسرائيل الى قبول البديل الأمريكي ، عوضاً عن دور الامم المتحدة ، لرئاسة قوة السلام

متعددة الجنسيات وتولي قيادتها ، فقد حملت مصر مشقة الاتصال والمساومة مع دول العالم المختلفة لتوفير نصف القوة الثاني الذي لن تقدمه أمريكا . وجال وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية في افريقية ، وفي أمريكا الجنوبية ، وطار وزير الخارجية الى شرق وجنوب شرقي آسيا لاقناع الدول المختلفة بالمشاركة في تشكيل القوة ، بينما ظلت اسرائيل ساكنة تنظر وتنتظر . اكثر من هذا فإن بعض دول أوروبا الغربية عندما أبدت الرغبة في الاشتراك في القوة المذكورة ، خلال الشهور القليلة الماضية ، سارعت مصر مؤيدة ومشجعة ، بينما خرجت اسرائيل تضع شروطاً متعنتة تحول دون هذه الدول وإمكانية المشاركة في اقرار السلام بين الأطراف المتصارعة . **والمحصلة النهائية** العملية التي يمكن الخروج بها في هذا الصدد تتلخص في أن هذا الضمان ، الدولي الأدبي، الذي كان متاحاً لمصر ، قد فقد الكثير من فعاليته بافتقاده التوازن الذي كان ممكناً أن يتوافر لو تولت الامم المتحدة مسؤوليات متابعة ومراقبة الاتفاق المصري الاسرائيلي ، إضافة الى أن تضخم الدور الامريكي قد فرض على مصر أن تضع كل بيض الضمانات المتاح في السلة الامريكية التي تملك اسرائيل حقوقاً غير منكورة للتصرف فيها ومد الأيدي اليها .

مطلوب من مصر ... مطلوب من العرب

أن تسترد مصر سيناء ، وأن يسترد العرب مصر .... لعل تلك أوجز وأدق صيغة للمساومة التاريخية ، ولربما المصيرية ، التي يلزم إنجازها لاحتواء الشقاق العربي ،الذي نشأ مع زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، واتسع مع توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، واستفحل بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ .

وفي اطار هذه المساومة تكمن مجموعة من المتناقضات قد تكون المواءمة بينها صعبة للغاية ، ولكن التحدي الذي يواجه العرب جميعهم أن يثبتوا أن تخليق هذه المواءمة ليس بالمستحيل ، **ولو في إطار مرحلي** . ذلك أنه دون إحداث هذه المواءمة قد يضيع الممكن الوحيد لالتقاء عربي جماعي في مستقبل قريب .

فاسترداد مصر لسيناء جزء من تعاقداتها مع اسرائيل . وإبقاء سيناء المصرية المستعادة بعيداً عن مظان المخاطرة ، **في المدى المرئي على أقل تقدير** ، رهن بتعامل مصري ذكي مع هذه التعاقدات . والاشقاء العرب لا يرضون ، في عمومهم ، عن توجهات مصر الرسمية فيما يتعلق بمساعي واجتهادات الحلول السلمية ، ويدينون ، بل ويرفضون كافة التعاقدات المصرية مع اسرائيل . ثم إنهم يرون فيما أتته مصر الرسمية كبيرة لا تصلحها كفارة ، ولا يمحوها استغفار ، وأقل ما يطلبونه من مصر حتى يرضوا ، أن تتخلى عما أنجزت ، وأن تتحلل مما تعاقدت عليه ، وأن تعود الى حيث كانت تقف قبل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ ، بل ولربما الى حيث كانت تقف قبل فض الاشتباك الأول مع العدو الاسرائيلي في سيناء عقب حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ .

ومصر قد دفعت ثمن استرداد ترابها الوطني في سيناء ، حرباً وتفاوضاً ، صواباً وخطأ . وقد تقاضت اسرائيل هذا الثمن باهظاً وكاملاً . ولم يعد ممكناً استعادة هذا الثمن ولا حتى بعضه . وليس يُقبل ، منطقاً ولا سياسة ، أن يفرض على مصر الرسمية **اتخاذ خطى او**

مواقف متسرعة ، تكون نتيجتها المباشرة التفريط المغامر في الارض المستعادة ، او تعريض سلامة الوطن للخطر، دونما تدبر مسبق لكل ردود الافعال المحتملة والتداعيات . اما مصر ـ ما بعد السادات ـ الشعبية فإنها تبدو مجمعة أمرها على أن المفاضلة بين الالتزامات الثقيلة التي رتبها التفاوض غير المتكافىء مع العدو الصهيوني ، والذي أثمرته الممارسات الساداتية ، أو بين نطاق الاجحاف بفعاليات مصرية او عربية وبين الأرض المستعادة غير واردة . وأن محاولة التخفف من هذه الالتزامات أو من هذه المظان على حساب الأرض مرفوض .

ويتجاوز قواعد المنطق ، ومقتضيات السياسة ايضاً ، أن يطلب من العرب القبول بأي من تداعيات كامب ديفيد أو تبعاتها . **فليس من شك أن العرب على قدر من الحق كبير** إذ يرون في نهج كامب ديفيد من التجاوزات ومن الأخطاء الكثير . كما أن الحق كله معهم إذ يرون ضرورة البحث عن أساليب اقتراب اعقل ، وعن خطط عمل افعل ، وعن مناهج نضال دبلوماسي أرشد ، حتى يمكن تحقيق السلام العادل الشامل ، الذي يحافظ على الحق العربي ، مثلما يساعد على استقرار وأمن المنطقة العربية .

وقد يبدو حلول نهاية شهر نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، بوصفه موعد إتمام اسرائيل انسحابها النهائي من الأرض المصرية في سيناء ، مثلما يبدو رحيل الرئيس السادات ، بمسؤوليته المباشرة عن نهج كامب ديفيد وعن أغلب التراكمات السلبية في سجل العلاقات العربية / المصرية وعن كل تلك الحساسيات المدمرة التي كانت تطبع علاقاته مع أغلب القيادات العربية ، من الأمور والعوامل التي تجعل الالتقاء المصري /العربي ميسراً ، لاعادة عرض الموقف العربي الموحد ، والعودة الى فحص الاوراق المشتركة على مائدة قومية ، والبحث عن خيارات استراتيجية مستقبلية تكون موضع اتفاق جماعي . **ولكن المتيقن أن وقوع هذا اللقاء أصلاً ، ثم تطويره لخدمة القضية العربية ، إنما هو رهن بقيام تفاهم متبادل ، مسبق وعاجل ، بين الجانبين** . وهذا التفاهم لا بد من أن يؤسس على تقدير عملي متبادل للمواقف ، يملك مقدرة الموازنة الحكيمة بين ما هو وطني وما هو قومي ، فلا يسقط متطلبات الأمن الوطني الملحة لحساب توقعات الأمن القومي المؤجلة ، مثلما لا يصادر على التوجهات القومية المشروعة لحساب المخالفات الاقليمية الشاردة . اكثر من هذا ، فإن هذا التفاهم المتبادل يجب أن لا يقفز على معطيات الواقع الموضوعي ، مهما كانت مرارتها ، متعجلاً إقامة توافقات طوباوية ، قد يكون لها إغراؤها ، ولكنها تحمل من امكانات الفشل والتعثر الكثير .

وعلى الجانب الأول ، المصري ، فإنه يجب على مصر أن تبذل جهداً ايجابياً لازالة واسقاط الشبهات كافة التي قد توحي بتحللها من مناصرة الخيار العربي ، أو إعلائها للاقتراب مع العدو الصهيوني على حساب الأخوة العربية . أيضاً فإنه يجب على مصر أن تتصرف بقدر اكبر من التماسك والصلابة في مواجهة العدو وفي مواجهة الولايات المتحدة أيضاً ، حتى ترفع عن كاهلها مظان التنسيق او الاتفاق الاستراتيجي معهما ، والذي لا بد من أن يأتي على حساب المصلحة العربية . ولعل في مقدمة الاجراءات التنفيذية التي يجب على مصر إتيانها لتحقيق هذه المستهدفات **أن تعيد تقويم اسقاط الرئيس السادات لمنظمة التحرير الفلسطينية (الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين) من معادلة البحث عن حلول ونهايات للصراع العربي ـ الاسرائيلي** ، ومحاولاته القفز عليها وتجاوزها . وكذلك إبداء المزيد من التكافؤ في التعامل المرحلي مع الجانب الاسرائيلي ، والرفض لمحاولات الابتزاز التي أسرف في إتيانها ، والاجتهاد

لتعويده القبول بسبق المصلحة العربية على شبهات استرضائه . وأخيراً وليس آخراً ، تحقيق توازن في سياسة مصر الخارجية ، بخاصة بين الدولتين العظميين، وهو نهج يؤدي بغير شك الى تحقيق المصلحتين الوطنية والقومية لمصر في محصلته النهائية . **ولعل من الشواهد الطيبة على إمكانية حدوث تحولات إيجابية في الممارسة السياسية المصرية ، ان القيادة المصرية الجديدة ، قد أعلنت عن تبنيها الكثير من المستهدفات السابق ذكرها ، كما أن الفعل السياسي المصري ، حتى مع غيبة التصريح القولي في احيان كثيرة ، يبدو موجهاً لتحقيق البقية الباقية من هذه المستهدفات .**

أما على الجانب الثاني ، أي العربي ، فإن تقديراً عربياً للظروف الموضوعية المحيطة بمصر ، وعلى وجه الخصوص ظروف التوازن الاستراتيجي المختل في سيناء ما بعد الانسحاب الاسرائيلي ، يجب أن يتأكد . كما أنه يجب على العرب أن ينتهبوا الى أن الأمور لم تعد قابلة اليوم للسير آلياً في المسارات ذاتها التي كان بعضهم يراها اصلح او اصوب فيما قبل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ . فالظروف الموضوعية في الوطن العربي تختلف الآن كثيراً عما كانت عليه منذ سنوات قليلة . **وليس يغير من هذه الحقيقة أن يرى البعض ، وهو محق في ذلك ، ان مثل هذه الظروف عارضة ، وأن الفعل العربي المستقبلي الموحد يستهدف تعديلها ثم ازالتها** . فالذي وقع منذ قرر الرئيس المصري الراحل أن يزور القدس لم يكن حلماً او كابوساً مزعجاً عاناه العرب نياماً ، ويمكن أن ينفلتوا منه بمجرد استيقاظهم ، ولكنه كان عمليات هدم واعادة بناء مادي تجري في الواقع المعاش ، وتخلق وضعيات سياسية جديدة ، وتقيم توازنات قوى مغايرة ، وتفرض التزامات عملية لم تكن واردة من قبل . ورغم رحيل الرئيس السادات ، بكل التأثيرات الذاتية التي كانت تفرضها قيادته على مسار الاحداث ، الا أن الالتزامات التي حُملّت بها مصر على عهده تبقى نافذة لاعتبارات دولية وأمنية تمليها التداعيات الموضوعية التي استقرت ها هنا بعد رحيله ، **ولو لأمد محدود والى حين** . ومن هنا فإن أي مسـاع وطنية او قومية تستهدف احداث تغيير مستقبلي ، وأياً كانت مقاصد الذين يأتونها ، لا بد من أن تأخذ هذا الواقع في الاعتبار ، والا حُكِم عليها بالاجهاض المسبق . **هذا مع التأكيد أن إدراك العرب العملي لحقائق هذا الواقع الجديد وتداعياته ، هي غير القبول به ، إن كان هذا القبول يعني التسليم العربي بكل او بعض ما أسفرت عنه مبادرات كامب ديفيد** . فهذا الادراك ليس غير انتقال بهذا الواقع الى بؤرة الوعي العربي لضمان وضع تخطيط متقن لتحقيق تعامل كفء معه ، من أجل تغييره ، ومن أجل وقف مظاهر التدهور التي تجري على بعض او كل ساحاته .

وحتى لا يبقى الدور العربي اسير العمل بالسلب دون المشاركة بالايجاب فإن إجراءات تنفيذية ، وفعاليات قومية ، تصبح مطلوبة من الأشقاء العرب كافة ، لرفع المعنويات في مصر ، وتجديد طاقات النضال لدى شعبها ، وتمتين قدرات الصمود المصري امام اسرائيل وأمام الولايات المتحدة ايضاً ، وبما يتيح وقف المزيد من التدهور او الخسران على مزالق ومنحدرات كامب ديفيد . **والمحور الأول المطلوب تنشيط الفعاليات العربية عليه** يتعلق بدعم اقتصاد مصر بأساليب ووسائل تتفق مع النخوة العربية وتتباعد مع تقلب المزاج العربي ، حيث تشير ادلة متعددة ان الأزمة الاقتصادية المصرية كانت وراء تحولات كثيرة لم تكن مرغوبة لا مصرياً ولا عربياً . كما أن مؤشرات اخرى متنوعة تفصح عن أن تضخم الدور الامريكي في مطبخ المصالحات في المنطقة العربية ينشأ أساساً عن اعمال الاستهواء الاقتصادي التي تسرف الولايات المتحدة في

ممارستها ، والتي توظفها لتقوم بدور « حصان طروادة » تقتحم من خلاله تحصينات ومقاومات الدول المرهقة اقتصادياً .

اما على المحور الثاني فإن مسؤولية عربية ايجابية يجب أن تتجسد بالكف عن اعاقة مصر عن انفاذ الضمان الوحيد شبه الفعال الذي تضمنته معاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية ويمكن الاستفادة منه لتحقيق حماية نسبية لمصر ، والذي يسمح بتكليف قوات ومراقبين للامم المتحدة لمراقبة التزامات كل من الطرفين والفصل بينهما على الحدود الدولية . فكما اتضح من اعادة القراءة في المعاهدة المذكورة ، في موضع سابق من هذا المقال ، فإنه في غيبة التكافؤ العسكري الرادع على جانبي الحدود المشتركة تصبح الصفة الدولية لقوات ومراقبي الأمم المتحدة (مثلما هم في الجولان وفي جنوب لبنان) بمثابة الحاجز الوقائي الوحيد المتاح . هذا وتثبت الاحداث والتداعيات ايضاً ، انه إذا لم يستدرك العرب الأمر ويعيدوا تقويم مواقفهم ، بما فيها مسؤوليتهم ، المباشرة وغير المباشرة ، عن ترشيد توظيف حق الاعتراض (الفيتو) السوفياتي في مجلس الامن ، فإنه يصبح مؤكداً سقوط الولاية على القوة البديلة لقوات الامم المتحدة والتي ستقام على حدود مصر / فلسطين الدولية في قبضة الولايات المتحدة الامريكية ، بما يعنيه ذلك من قبول مصر الاضطراري لقوات امريكية ، او خاضعة للسيطرة الامريكية ، بصفة دائمة على اراضيها . وهي النتيجة التي سوف يكون لها انعكاسات سلبية للغاية على اي احتمالات لتنشيط مستقبلي لدور مصر العربي □

الشرق الاوسط بعد نيسان (ابريل)

محمد سيد احمد

باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ـ القاهرة .

ليس محتماً أن يتم انسحاب اسرائيل من قطاع سيناء الذي ما زالت تحتله ، قبل ٢٥ نيسان (ابريل) الحالي وفق ما تقتضيه المعاهدة المصرية الاسرائيلية . وهناك ما يبرر الاعتقاد بأن ثمة تناقضات موضوعية ، ناجمة عن خلل في صميم بنية الصلح المنفرد ، لا بد من أن تبرز فوق السطح ، وأن يتعاظم شأنها كلما اقتربنا من الموعد النهائي لتنفيذ المعاهدة . ولا بد مع اقتراب هذا الموعد من أن يزداد ارتياب كل طرف في نوايا الطرف الآخر .

غير أن إخلال اسرائيل الصريح ببنود المعاهدة ليس بالأمر السهل . ولا بد من مبرر قوي لتُقدم على مثل هذه الخطوة. وليس مستبعداً أن تحاول استفزاز مصر للحصول على هذا المبرر . وما من شك في أن قرار ضمّ الجولان حَمَل ـ ضمن معانٍ عديدة اخرى ـ معنى اختبار الرئيس مبارك في هذا الصدد ، كما حمل من قبل ، قرار ضربٍ المفاعل النووي العراقي معنى اختبار الرئيس السادات .

وهناك ما ورد في تقرير سري نسبته صحيفة « جيروزاليم بوست » الاسرائيلية الى **صماويل لويس** ، السفير الامريكي في اسرائيل ، وجاء فيه أن اسرائيل قد تشن عملية او اكثر من عشر عمليات محتملة قبل حلول موعد الانسحاب النهائي من سيناء . وكان سبب وضع هذا التقرير تلبية طلب الخارجية الامريكية بتقصّي ما قد تُقْدِم عليه اسرائيل من مفاجآت ، حتى لا تفاجأ أمريكا كما سبق وفوجئت بقرار اسرائيل ضم الجولان !

وشملت المفاجآت المحتملة ، حسب تقرير السفير الامريكي ، إمكان عدم إنجاز الانسحاب من سيناء في موعده المقرر ، ونقل مكتب رئيس وزراء اسرائيل الى القدس الشرقية ، وإصدار تشريع يتم بمقتضاه ضم الضفة والقطاع ـ على غرار ما تم بشأن القدس والجولان ـ وشن عملية عسكرية واسعة النطاق في جنوب لبنان ، والقيام بغارة جوية على الصواريخ السورية في سهل البقاع اللبناني ، والقيام بعمليات ضد المراكز الفلسطينية ، بما في ذلك مكاتب منظمة التحرير في اوروبا . وبلغت « المفاجآت المحتملة » حد توقع تدبير هجوم اسرائيلي على المنشآت النووية الليبية والباكستانية !

وليس سراً أن بعض كبار المسؤولين الاسرائيليين يعارضون الانسحاب في موعده المقرر ، ومنهم وزير الخارجية **شامير** ووزير الدفاع **شارون** ، حتى لو كان عليهم بحكم مناصبهم الرسمية أن يلتزموا بمواقف لا تعبر عن رأيهم الشخصي . ومع ذلك ، فلا يُتصور أن تسمح الولايات المتحدة بانهيار صرح السلام المصري ـ الاسرائيلي الذي بذلت جهداً خارقاً لاقامته ، وهو يمثل مصالح حيوية لها . ولا بد من أن تدرك اسرائيل أن مصلحتها تقضي بعدم إفساد ما تحقق بفضل مبادرات السادات السلامية .

غير أن ثمة شواهد توحي بأن واشنطن ـ وليس فقط أبرز عواصم اوروبا الغربية ـ يساورها الشك في نوايا اسرائيل ، وترى ضرورة تدارك الموقف قبل فوات الاوان . وهناك ما يبرر الاعتقاد بأن اقتراح الرئيس الفرنسي **ميتران** ـ الذي تبناه عدد من دول الجماعة الاوروبية ـ بمساهمة هذه الدول في قوة حفظ السلام بسيناء ، لا ينطوي على تثبيت اتفاقات كامب ديفيد ، وضمان تنفيذ المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية فقط ، بل انه يحرج اسرائيل ، ويسقط ما قد تتذرع به من حجج لتبرير عدم الانسحاب من سيناء . وليس صدفة تردد اسرائيل طويلاً قبل قبول المشاركة الاوروبية ، ثم القبول بها ولكن تحت ضغوط مكثفة ، وبعد تنازل الجانب الاوروبي عن أن يكون لمشاركته في قوة حفظ السلام اي ربط باعلان البندقية الذي طالبت فيه الجماعة الاوروبية بضم الفلسطينيين الى مفاوضات السلام ، ومشاركة منظمة التحرير فيها .

وقد تلجأ اسرائيل الى المماطلة والتسويف ، والتذرع برفض بعض المستوطنين الانسحاب من ياميت ، ومن مستوطنات يهودية اخرى بسيناء ، لطلب مهلة اكبر في تنفيذ عملية الانسحاب . فلقد اعلن مستوطنون من جماعة « جوش ايمونيم » المتعصبة عصيانهم اوامر حكومتهم بالجلاء ، واصرارهم على البقاء ، حتى لو اقتضى ذلك مواجهة بالسلاح مع الجيش الاسرائيلي ، وأعلن بيغن أنه لن يُقدم على مثل هذه المواجهة . ولا بد من إدراك أن اغلب هؤلاء العصاة من احزاب اسرائيل اليمينية المتطرفة التي يعتمد بيغن على مساندتها لضمان استمراره في الحكم . وقد حدث بالفعل أن طلبت حكومة اسرائيل رسمياً من مصر الحق في ارجاء فك وترحيل بعض المعدات والمنشآت بالمستوطنات الى ما بعد موعد ٢٥ نيسان / ابريل ، وقد وافقت الحكومة المصرية على ذلك . وهذه اشارة اولى الى أن هذا الموعد قد لا يكون الموعد النهائي للجلاء ، حتى مع افتراض انجازه فعلاً في موعد لاحق . وهناك ايضاً التهديد باعادة احتلال سيناء مرة اخرى .

والواقع أن اسرائيل ، وليس مصر ، هي الخاسرة من اي محاولة للاخلال ببنود المعاهدة . ذلك أنها التزمت باعادة كل سيناء امام حلفاء اقوياء لها تدين لهم بالكثير، ولا تستطيع الاساءة الى مصالحهم الحيوية . إنه التزام لا تملك اسرائيل التحلل منه الى غير ما أجل . وانتهاكها له لا بد من أن ينتهي الى مردود عكسي . ذلك أنها سوف تكون قد يسّرت لمصر استعادة مركزها في الصف العربي لمواجهة قرار اسرائيل بعدم الانسحاب . مع ضرورة أن تسلم بالانسحاب وكاملاً بعد حين . وهذا مأزق لا تريده اسرائيل لنفسها يقيناً .

بيد أن احتمالات عدم انسحاب اسرائيل لا يجب أن تلهينا عما سوف تكون عليه الاوضاع في حالة حدوث الجلاء فعلاً ، وما سوف يترتب عليه من تغييرات . فهذا يشكل تحدياً

قد تتجاوز خطورته تحدي عدم الانسحاب . والقول بعدم التغيير بعد نيسان / ابريل قول قد يناسب المسؤولين في مصر لتجنب مشاكل بعينها قبل نيسان / ابريل . ولكن معطيات الموقف سوف تتغير كلياً بمجرد اشراف شهر نيسان / ابريل على نهايته ، ومع افتراض أن يكون الجلاء قد تم بالفعل . وما يتعين توقعه من تغيرات لن يخص مصر وحدها ، بل سوف يشمل المنطقة بأسرها .

أولاً : تجميد القضايا الحساسة .. قبل الانسحاب

إن اموراً كثيرة قد ارجيء البتّ فيها – كي لا تتعقد عملية الانسحاب من سيناء – سوف يصبح من المحتم النظر فيها بمجرد انجاز هذا الانسحاب ، ذلك أن ما كان يحتمل الالتباس قبل الانسحاب لن يعود يحتمله بعد الانسحاب . وسوف يكون في مقدمة هذه المشاكل الموقف من اتفاقات كامب ديفيد ، ومدى صلاحيتها لعلاج ازمة الشرق الاوسط .

ففي داخل مصر على سبيل المثال ، عادت المياه الى مجاريها في علاقات المعارضة مع السلطة بعد أن بلغ التدهور في هذه العلاقات الذروة مع قرار السادات قبل اغتياله بأسابيع ، بحبس ابرز ممثلي المعارضة من كافة الاتجاهات ، سواء انتمى هؤلاء الى المعارضة اليمينية او اليسارية ، المعتدلة او المتطرفة ، العلمانية او الدينية ، الشرعية او السرية . ولا شك أن نهاية السادات المأسوية لم تكن بمعزل عن هذا التردي في علاقات السلطة وقتذاك مع كل ما في المجتمع من قوى حية ونشيطة . وكان مبعث هذا الانفصام التوجهات الاساسية لسياسات السادات التي كانت ترمز لها اتفاقات كامب ديفيد في المقام الاول ، ولم يكن مرجعه فقط صدام السلطة مع « الجماعات الاسلامية » او من اتهمتهم « بالتعصب الديني » .

والجدير بالملاحظة أن علاقات المعارضة مع السلطة بعد اغتيال السادات قد تجاوزت حدود لقاء وتشاور اقطابها مع الرئيس الجديد مبارك ، الى المشاركة المسؤولة في بحث بعض قضايا مصر الكبرى التي تمس مستقبلها في الصميم . وقد تمثل ذلك في اشراك احزاب المعارضة في مداولات المؤتمر الاقتصادي الذي انعقد في منتصف شباط / فبراير . ولكن ما صدق على قضايا الاقتصاد لم يصدق على كل قضايا مصر الاساسية الاخرى ، ولم يصدق بالذات على قضايا السياسة التي اختلفت فيها قوى المعارضة اختلافاً جذرياً مع السلطة ، وفي مقدمتها اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية . فلقد اعلن الرئيس مبارك مراراً تمسكه بكافة الاتفاقات التي ابرمها سلفه مع اسرائيل، وليس وارداً على الاطلاق أن يعيد النظر فيها . وقوى المعارضة في غالبيتها العظمى عارضت ، وما زالت تعارض هذه الاتفاقات . ولا ترى أن مجرد تغير رئيس الدولة يبرر أن تعيد النظر في مواقفها السابقة ، وإلا كانت هذه المواقف محكومة باعتبارات ذاتية تتصل بشخص الحاكم ، لا باعتبارات موضوعية يقررها تحليلها لطبيعة الاتفاقات . ولا شك أن لشخصية الحاكم دوراً في تقرير سياسات الدولة ، ولكن من حق احزاب المعارضة أن تؤكد أن تقلب المواقف مع تغير الحكام لا يشرّفها كاحزاب . كما يتعين على السلطة أن تسلم بأن مثل هذه المواقف المتقلبة لا يقضي على مصداقية احزاب المعارضة فحسب ، بل

على مصداقية النظام السياسي القائم على تعدد الاحزاب. وهو ما يسيء الى السلطة قبل أن يسيء الى قوى المعارضة .

غير أن مربط الفرس في هذا كله هو : هل من الممكن تحقيق « مصالحة وطنية » بين السلطة والمعارضة داخل مصر ، بمنأى عن الخلاف الجذري حول اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة مع اسرائيل ؟ وهل يستقيم أن تتحقق « مصالحة وطنية » داخل مصر دون أن تصاحبها او تنتج عنها مصالحة تتجاوز حدود مصر ، وتمتد الى القوى الوطنية والقومية في ارجاء الساحة العربية ؟ وعلى اي حال ، فقد اصبح هذا السؤال مطروحاً بإلحاح في اسرائيل ، وفي دوائر غربية وامريكية عديدة . وأثار هذا السؤال علامات استفهام حول الهوية السياسية لرئيس مصر الجديد ، وأين يقف من انجازات سلفه حقيقة ، والى اي حد ينوي الاستمرار على منواله ، او ادخال تعديلات على سياساته . والمقصود بعلامات الاستفهام هذه ليس مدى احتمال انجاز مبارك « مصالحة عربية » بمنأى عن اتفاقات كامب ديفيد او دون المساس بها ، بل إنجاز هذه المصالحة على حساب هذه الاتفاقات ، بعد أن يكون قد استرد سيناء .

وللرئيس مبارك حجة قوية في حواره مع المعارضة ما دامت اسرائيل لم تنسحب بعد من سيناء ، وهي أن المعارضة الوطنية ليست هي التي سوف تضع العراقيل في طريق جلاء القوات الاسرائيلية من ارض مصر ، خاصة في وقت ترتفع فيه اصوات داخل اسرائيل ـ بلغت واحداً من كل ثلاثة اسرائيليين ـ تطالب بإرجاء موعد الانسحاب النهائي ، بل والرجوع عنه تماماً ، بدعوى ارتيابها في نوايا رئيس مصر الجديد ، وعدم اطمئنانها الى الخط الذي سوف ينهجه مستقبلاً .

غير أن هذه الحجة تصلح ما دامت اسرائيل لم تنسحب بعد . ولا تصلح بعد انسحابها . وللمعارضة داخل مصر على أي الاحوال مجالات عديدة تستطيع أن تجري بشأنها حواراً مثمراً مع الرئيس مبارك ، وأن تلتقي به ، وتنجز تفاعلاً نشيطاً وايجابياً معه ، وبالذات في كل ما يخص انقاذ مصر من التردي الذي بلغته اقتصادياً واجتماعياً من جراء سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وتبعية مصر للشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات ، وسيطرة الفئات الطفيلية على الاقتصاد الوطني ، وما اصاب مصر من ازمة عارمة في القيم والاخلاق بسبب الفساد الذي استشرى من جراء سيطرة هذه الفئات . وتفاعل السلطة مع المعارضة لمواجهة هذه الآفات كفيل برفع الحرج عن اي من الطرفين في عدم فتح ملف كامب ديفيد ، وتجميد الخلاف حوله ، وارجائه الى ما بعد الانسحاب . إلا أن الأمر يختلف في علاقة السلطة المصرية بالأطراف العربية الأخرى . فليس هناك مجالات تبرر استئناف العلاقات بمنأى عن اتفاقات كامب ديفيد بعد أن كانت هذه الاتفاقات هي السبب في قطع هذه العلاقات اصلاً. وإذا صح أن العديد من المصريين يعملون في البلاد العربية ، وان التفاعل الاقتصادي بين مصر وشقيقاتها قائم على قدم وساق رغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية والسياسية . فإن هذا التفاعل الاقتصادي لم يفتر بقطع هذه العلاقات ، وليس كفيلاً باحيائها . ومن هنا ، فلا مجال لاحداث تحسن محسوس في علاقات مصر بالوطن العربي ، وانجاز « مصالحة مصرية عربية » ما لم يكن حجر الزاوية في هذه المصالحة نظرة مشتركة جديدة لأسس معالجة ازمة الشرق الاوسط في وجه تعاظم اخطار المد الصهيوني الامبريالي .

ثانياً : معطيات واقع المنطقة .. بعد الانسحاب

إذا صح أن القضية الاولى التي تشغل سلطة الرئيس مبارك قبل اتمام انسحاب اسرائيل من سيناء ، هي أن يتم هذا الانسحاب فعلاً ، دون أن يكون ثمن اتمامه اضطرار مصر الى اتخاذ مواقف او الارتباط بتعهدات من شأنها وضع المزيد من العقبات في وجه مصالحة مصرية عربية بعد الانسحاب ، فإن شغل السلطة المصرية الشاغل بعد الانسحاب **سوف يكون انجاز هذه المصالحة المصرية العربية** ، دون إعطاء فرصة لاسرائيل لاعادة احتلال سيناء ، بدعوى خروج مصر على اتفاقات كامب ديفيد ، او انتهاك التزاماتها بمقتضى المعاهدة .

ووثيقة كامب ديفيد هي ـ على حد تأكيد السلطة المصرية ـ الوثيقة الوحيدة التي تلزم اسرائيل . ولكنها ايضاً وثيقة تقف عقبة في وجه مصالحة مصرية عربية . ولا بد أن يبلغ التناقض الذي تنطوي عليه هذه المعضلة مداه بمجرد اتمام الانسحاب من سيناء . غير أن الانسحاب لا بد أيضاً أن ينشىء واقعاً جديداً في المنطقة ، وهو أن جزءاً من الأرض العربية التي احتلتها اسرائيل في ١٩٦٧ قد أزيح عنه الاحتلال ، ودفع في المقابل ثمناً باهظاً وقت توقيع اتفاقات كامب ديفيد . وعادت سيناء مكبلة بقيود ثقيلة . فهل من سبيل ـ وهي بسبيلها أن تعود ـ لتحسين ظروف الصفقة ؟ هذه قضية تهم العرب جميعهم لا المصريين وحدهم ، ويتوقف علاجها لا على مجرد أن تعلن الاطراف العربية المعنية عن هويتها السياسية ومنطلقاتها الايديولوجية ، بل على أن تعلم كيف تحسن استخدام ما تملكه من اوراق ايضاً . وهناك بالتالي ضرورة أن تتحدد هذه الاوراق في ضوء معطيات الموقف الجديد . وهي معطيات يمكن تحديدها اجمالاً في نقاط ست رئيسية نوجزها على الوجه التالي :

١ ـ عودة سيناء الى مصر

صحيح أن سيناء سوف تعود منزوعة السلاح منقوصة السيادة . ذلك أن خطوط مصر الدفاعية بمقتضى المعاهدة ليست عند حدودها التاريخية التي يتم استردادها بعودة سيناء ، بل سوف تظل على امتداد خط قناة السويس . فضلاً عن أن القيود التي تحدّ من حق مصر في ممارسة سيادتها فوق سيناء ، هي قيود سوف تمتد الى غير ما أجل ، ذلك أن سريان مفعول المعاهدة لم يتحدد له أجل .

غير أنه يتعين إدراك أن ثمة سوابق لاسترداد مصر حقوقها وهي مكبلة بالقيود . كان ذلك شأن إعلان استقلال مصر عام ١٩٢٣ ، وحتى اتفاقية الجلاء التي وقعها جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤ وشملت بنداً ربط مصر بالاحلاف الغربية عن طريق التزام مصري بالدفاع عن تركيا في حالة تعرُّضها لعدوان . ولم يَحُلْ هذا القيد دون أن يستعيد جمال عبد الناصر كامل الحرية بمجرد اتمام الجلاء . فكان تأميم القناة ، وكانت انتصارات مصر القومية العظمى .

٢ ـ امتناع مصر عن توقيع « إعلان مبادىء » بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني

إن ابرز مأخذ عربي على اتفاقات كامب ديفيد هو أنها قد برزت للاطراف العربية

كمحاولة من قبل السادات لاسترداد سيناء مقابل التضحية بالقضية الفلسطينية . ذلك أن الاتفاقات قد حددت اطاراً لعلاج القضية الفلسطينية اقرته مصر بتوقيعها عليه ، ولم يتضمن هذا الاطار تأكيداً لمبادىء اساسية فصّلتها مؤتمرات قمة عربية سابقة ويعدّ عدم التمسك بها تفريطاً في الحقوق القومية العربية .

على رأس هذه المبادىء ، حق شعب فلسطين في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة فوق ارضه . وأغفل الاطار كل اشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل شعب فلسطين الشرعي القادر وحده على التحدث باسمه . فضلاً عن أن الإطار قد تم **اقراره دون أن يشمل اتفاقاً حول القدس العربية** .

ولذلك لم يكن غريباً أن عجزت هذه الاتفاقات عن أن تقف حائلاً في وجه ممارسات اسرائيلية لاحقة على التوقيع شملت : ضم القدس العربية ، وتحويل المدينة المقدسة بكاملها الى عاصمة اسرائيل ، والتمادي في اقامة المستوطنات الاسرائيلية في مختلف ارجاء الضفة والقطاع ، **وأخيراً ضم الجولان** . فضلاً عن أن الاتفاقات لم تحل دون تصاعد عدوانية اسرائيل الى حد لم يسبق له مثيل في أي ظرف ، حتى قبل توقيعها اتفاقات سلام ، كما ثبت بتعاظم عدوانها على لبنان ، وبضربها المفاعل النووي العراقي .

وبرز للأطراف العربية المعارضة لاتفاقات كامب ديفيد أن اسرائيل قد اباحت لنفسها هذا الامعان في العدوانية بعد أن ضمنت تحييد مصر وخروجها من الحلبة . وبالفعل، فإن بيغن يفسر الحكم الذاتي الفلسطيني الذي اقرته اتفاقات كامب ديفيد على أنه يشكل مرحلة انتقالية تمهد ، لا لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة ، بل لإخضاع فلسطين العربية بالكامل لسيادة اسرائيل مستقبلاً .

ومن هنا كان للمفاوض المصري مبررات قوية لعدم توقيع اتفاق نهائي بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني ، خاصة بعد أن تعددت الشواهد على أن الجانب الاسرائيلي لا يريد أن يجعل من هذا الاتفاق امراً من شأنه تشجيع الاطراف العربية الأخرى على الانضمام الى عملية السلام ، بل يقدم كل يوم الدليل المادي على صواب موقفها برفض اتفاقات كامب ديفيد كأساس لسلام شامل .

كان الجانب المصري قد ألح في الأصل على أن تشمل اتفاقات كامب ديفيد شقاً خاصاً بقضية فلسطين ، وألا تكون مقصورة على قضية سيناء وحدها ، وأراد بذلك أن يؤكد أن هذه الاتفاقات لا تتسم بطابع الاتفاقية الثنائية المنفصلة بين مصر واسرائيل،رغم عدم مشاركة الاطراف العربية الأخرى في المفاوضات . ومن هذا المنطلق ، اصر ـ وقت توقيع الاتفاقات ـ على ربط اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني ربطاً عضوياً بالمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية . غير أن الجانب الاسرائيلي رفض ذلك وقتذاك ، حتى لا تكون الصعوبات التي كان يتوقعها في التوصل الى اتفاق نهائي حول الحكم الذاتي الفلسطيني ، سبباً في تعطيل ابرام المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية .

وترتب على ذلك اخلال بالتزامن المرسوم بين مراحل الجلاء من سيناء ، المقرر لها آجال محددة بمقتضى نص المعاهدة ، وبين احراز تقدم في الاتفاق على تصور للحكم الذاتي

الفلسطيني ، وكان قد تقرر له موعد ٢٦ آذار / مارس ١٩٨٠ ، ومضى هذا الموعد دون التوصل الى أي اتفاق . وانتهى الأمر الى أن الجلاء من سيناء على وشك أن ينجز ، وما زالت وجهات النظر حول الحكم الذاتي الفلسطيني متباعدة كل التباعد . وبوسع الجانب المصري أن يؤكد أن اسرائيل هي التي اصرت اصلاً على عدم الربط بين تنفيذ بنود المعاهدة وبين مفاوضات الحكم الذاتي .

وقد حاولت اسرائيل جاهدة في الآونة الأخيرة الحصول على موافقة من جانب مصر على توقيع « اعلان مبادىء » بشأن الحكم الذاتي قبل موعد الجلاء النهائي من سيناء في ٢٥ من الشهر الجاري . وساندت واشنطن جهود اسرائيل بكل حزم في هذا الصدد . فقد خصص هيغ زيارتيه الاخيرتين الى القاهرة لهذا الموضوع . كما كان موضع بحث الرئيس ريغان مع الرئيس مبارك خلال زيارته الاخيرة للولايات المتحدة .

ولم تخف الصحافة الاسرائيلية ، ولا الصحافة الامريكية ، سر اصرار اسرائيل ، وايضاً امريكا ، على اصدار « إعلان المبادىء » بتوقيع اطراف كامب ديفيد قبل الجلاء النهائي عن مصر ، حتى لو صدر هذا الاعلان ناقصاً على أن يتم استكماله فيما بعد ، فقد قالت هذه الصحافة بنبرة التحذير : في حالة عدم توقيع مصر على إعلان المبادىء قبل ٢٥ نيسان / ابريل ، فإنها لن توقع عليه أبداً ! ذلك أنه بيد اسرائيل ورقة للضغط على مصر قبل ٢٥ نيسان / ابريل ، هي ورقة سيناء . أما بعد هذا التاريخ ، فإن العرب ـ وليس اسرائيل ـ هم الذين سوف يملكون اوراق ضغط ، ولو من باب حاجة مصر الى دعم عربي يخفف من وطأة مشاكلها الاقتصادية المستعصية . ولا تجد صحافة اسرائيل حرجاً في أن تضيف أن توقيع مصر على هذا الاعلان هو وحده الكفيل بربط مصر بموقف من القضية الفلسطينية لا يتعارض مع الرؤية الاسرائيلية ، حتى بعد الجلاء . وهو الضمان لاستمرار تغليب مصر التزاماتها حيال اسرائيل على روابطها بالوطن العربي ، وللحيلولة دون عودة مصر مرة اخرى الى جبهة عربية مناهضة لاسرائيل .

غير أن الرئيس مبارك رفض الانصياع لهذا الضغط من منطلق أنه لا يملك كرئيس لمصر حق التفريط في الحقوق الفلسطينية . وأن مصر لا يمكنها الا أن تتصور الحكم الذاتي الفلسطيني كخطوة اولى نحو تقرير المصير ، وان كل اتفاق بشأن فلسطين لا بد من أن تقبله منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن للفلسطينيين العرب وللمنظمة دوراً ومكاناً في المفاوضات ، وإذا ارادت امريكا ـ او اسرائيل ـ تنازلات من جانب الفلسطينيين، فعليها مخاطبتهم رأساً ، باعتبارهم وحدهم اصحاب الشأن ، ولا يمكن مطالبة مصر باعطاء ما لا تملكه .

٣ ـ مصير التطبيع

تقوم المعاهدة المصرية الاسرائيلية في جوهرها على « مقايضة » ، مفادها أن تجلو اسرائيل عسكرياً عن سيناء مقابل أن يتحقق لها وجود « طبيعي » في مصر . ويقصد بالوجود « الطبيعي » قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية وسياحية وثقافية ... الخ بين البلدين. أي أن يتحقق لاسرائيل في مصر وجود بالسلم لا بالحرب والاحتلال العسكري . ومجمل اجراءات انجاز هذا الوجود « الطبيعي » هو ما يطلق عليه مصطلح « التطبيع » .

غير أن هذه المقايضة بين « الجلاء » من جانب ، و « التطبيع » من الجانب الآخر مقايضة غير متكافئة . ويصعب تحقيق تزامن بينهما ، ذلك أن « الجلاء » عملية عسكرية تتم بأوامر من حكومة اسرائيل ، ولها أجل مقرر سلفاً هو ٢٥ نيسان / ابريل . اما « التطبيع » ، فلا يتوقف على الحكومتين والتزاماتهما المتبادلة فقط ، بل لا بد أن تتقبله جمهرة المصريين والاسرائيليين على حد سواء . وهو امر لا يمكن أن يتقرر له اجل . و **التطبيع** في نظر الاسرائيلي لا بد من أن يحمل معنى محدداً، هو أن يضمن عدم رجوع مصر مستقبلاً ، والى غير ما أجل ، عن خط السلام . اما **التطبيع** في نظر المصري ، فلا يمكن أن يقوم اصلاً ما دام قد تعارض مع قناعاته « الطبيعية » ، لا بوصفه مصرياً فقط ، بل بحكم انتماءاته الى وطنه العربي المحيط . ويصعب تصور أن يتقبل المصري كأمر « طبيعي » دعوى حكومة اسرائيل بأن فلسطين العربية لا وجود لها قط ، او القوانين التي اصدرها الكنيست بضم القدس العربية أولاً ، ثم الجولان مؤخراً ، واعتبار المدينة المقدسة بشقيها عاصمة أبدية لاسرائيل ، او قول بيغن انه من حق اسرائيل ، حفظاً لأمنها ، أن تشن غارات تأديبية او وقائية ضد اي بلد عربي ، وأن يكون ذلك مبررها لضرب المفاعل النووي العراقي، وللتحرش بسوريا ، ولتصعيد عدوانها على لبنان .

ومن هنا ، فليس غريباً أن اسرائيل اصبحت تتساءل عن مصير « التطبيع » مستقبلاً . فلا شك أن الحكومة المصرية تحترم تعهداتها في هذا الصدد ، وتفي بكل ما تطلبه اسرائيل ، وزيادة . ولكن لا يسع الاسرائيليين الا أن يلاحظوا أن التطبيع لم يكتسب طابعاً جماهيرياً . ولم توفّق اتفاقات السلام في احداث اي تغيير في رؤية الجماهير المصرية الى الدولة اليهودية . ولا غرابة في ذلك . فإن اتفاقات السلام لم تسفر عن رخاء او استقرار . ولا بد أن تقترن في ذهن المصريين بتفاقم مشاكلهم الاقتصادية في الداخل ، وبتمادي اسرائيل في صلفها وعدوانيتها ومخططاتها التوسعية حيال المنطقة العربية المجاورة كلها .

٤ ـ توجهات الارادة السياسية المصرية

قد تكون نصوص الاتفاقات وجوانبها الفنية ، وما تنطوي عليه من التزامات ، بالغة الاهمية . ولكن الأهم في النهاية هو ما تسفر عنه من إرادة سياسية . ومنذ أن تولى الرئيس مبارك الحكم ، لم تعد سياسة مصر كما كانت من قبل تجري في اطار تأكيد معاني الانتماء الى الغرب ، والانضواء تحت لواء الاستراتيجية الكونية الامريكية ، وتحويل مصر الى نقطة وثوب للقوة الامريكية السريعة الانتشار ، ونهوض مصر بدور اساسي في المخطط الامريكي لمطاردة السوفيات في الشرق الاوسط ، والتحاقها حتى بحلف الاطلسي ، بل اصبحت المعاني التي يبرزها الرئيس الجديد ويركز عليها هي معاني عدم الانحياز ، وانتماء مصر الى امتها العربية وعالمها الاسلامي ، والى قارتها الافريقية ، وهي معان تفسح المجال لتلاقٍ مع اطراف عربية عديدة على الصعيد القومي، كما كان لها دور هام في بناء جسور مع المعارضة الوطنية على الصعيد الداخلي .

صحيح أن مصر مبارك « تحتفظ بعلاقات اقتصادية وعسكرية لها وزنها مع امريكا » ، كما أن هناك « مشاركة عسكرية معها للاستفادة من دولة اشتهرت بخبرتها العسكرية » ، وفي

هذا الصدد ، فإن مصر « على استعداد لاعطاء تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة حينما يكون هناك سبب معين تقبله مصر » ، وصحيح أن امريكا ما زالت مورد مصر الرئيسي للسلاح ، غير أن مصر على حد قول الرئيس حسني مبارك ايضاً « ليست طرفاً في أي حلف من الاحلاف » ، و « ترفض اعطاء اي قواعد عسكرية لأي دولة » ، وتلتزم « بفلسفة عدم الانحياز ، ورفض التبعية، ونبذ الاستقطاب ، والايمان بأن الدوائر التي ترتبط بها مصالحها الاستراتيجية في العالم هي الدوائر العربية ، والاسلامية ، والافريقية الأسيوية » . « فمهما يكن الخلاف مع الدول العربية » ـ والحديث ايضاً للرئيس مبارك ـ « فإنه خلاف بين اشقاء في اسرة واحدة ، وأن العودة الى لمّ شمل الاسرة هي عودة حتمية » ، و « عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والدول العربية هي مسألة وقت لا اكثر ولا اقل » . ويؤكد الرئيس مبارك « تأييد مصر للشعب الفلسطيني الشقيق ، وحقه في تقرير المصير والاختيار الحر » ، و « أنه يقف الى جانب نضاله المشروع » . كما أعرب مبارك عن « استعداده لاقامة علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي » . فإن «رغبة امريكا في تطويق الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط لا تعني مصر » ، و « لا مصلحة لنا في عداء الاتحاد السوفياتي ، ولا نسعى لمعاداته » .

وكان بوسع الرئيس مبارك أن يرجىء استقدام عدد من الخبراء السوفييت لمشروعات الحديد والصلب والالومنيوم الى ما بعد زيارته للولايات المتحدة ، لتجنب ما أثاره هذا الموضوع من زوبعة هناك . وكان بوسعه عدم الاعلان عن صفقة طائرات الميراج مع فرنسا ، حتى يؤكد أن الولايات المتحدة وحدها هي مورد مصر للسلاح ، وكان بوسعه تجنب أي جدل حول فتح مصر حدودها مع ليبيا ، غير أن مبارك اراد أن يكون اول لقاء له مع الرئيس الامريكي من مركز ينطوي على معاني الاستقلالية وعدم التبعية . وقد تعرض مبارك خلال رحلته الى الولايات المتحدة لاختبارات عسيرة . فكانت الدعوة قد وجهت اليه في اعقاب اغتيال السادات مباشرة. ولم يلبّها الا في بداية شهر شباط / فبراير . وخلال لقاءات مبارك مع صانعي السياسة الامريكية واقطابها البارزين ، قيل له « إننا نثق بك لأن سلفك (العظيم) قد قال لنا إنك جدير بثقته » ! وقيل لاعضاء الكونغرس عند تقديمه لهم أنه جدير بثقتهم لانه « صديق حميم لاسرائيل » ! وفي الوقت نفسه ، طاردته الصحافة الامريكية بأسئلة من نوع : « هل انت شيوعي ؟» ، « هل انت ناصري ؟» . وكانت اجابته : « انا اسمي حسني مبارك » . وكان معنى هذا الرد في وجه حملة مكثفة لتكشف حقيقة شخصيته ، وما يبطنه من نوايا ، « إنني لا انتسب الى جمال عبد الناصر بنفس القدر الذي لا انتسب فيه الى انور السادات ، ولا بد أن يكون اسلوب عملي متميزاً عن هذا وذاك » . غير أن حقيقة رأي صناع السياسة الامريكية في مبارك ، هو ما قاله عنه هيغ سراً في لقاء مع كبار موظفي الخارجية الامريكية يوم ١٨ كانون الثاني / يناير الماضي ، وقد تسربت تفاصيل هذا اللقاء الى صحيفة « الواشنطن بوست » . وجاء ضمن تصريحات هيغ التي لم يكذبها ، قوله « إن مصر سوف تعود مرة اخرى الى العالم العربي بعد استعادة سيناء ، وستظل الولايات المتحدة معزولة لتدافع وحدها عن اسرائيل » .. ذلك « أن الشيء الوحيد الذي يحول الآن دون عودة مصر الى سياستها السابقة على ابرام المعاهدة ، هو ضمان استرداد سيناء . فقد تغير مناخ القاهرة ١٨٠ درجة عما كان عليه في شهر ايار / مايو الماضي » . ويقصد هيغ بهذا التاريخ آخر زيارة له للقاهرة ، والسادات ما زال على قيد الحياة . ولا بد من إدراك أن الاعلان عن تصريحات هيغ هذه ، إنما هو تشجيع مباشر لاسرائيل على عدم الانسحاب من سيناء .

٥ ـ غياب البديل العربي

لم تتقدم الاطراف العربية بمشروع بديل لعملية السلام المنسوبة الى اتفاقات كامب ديفيد . وهكذا بدا انه ليس للسلام في المنطقة من طريق غير ذلك الذي يستند الى هذه الاتفاقات . ولم يعد من الممكن القول بأن غياب البديل العربي هو لعدم توافر الوقت او الظروف للاتفاق على مثل هذا البديل . فلقد توافر الوقت ـ والظروف ـ للاتفاق على رفض اتفاقات كامب ديفيد . غير أن هذا الاتفاق يظل قاصراً ما لم يصاحبه مخطط عملي ـ للحرب او للسلم ـ يُكسب هذا الرفض فعالية ومصداقية .

وقد تقدمت السعودية مؤخراً بمبادرة من ثماني نقاط عرفت بمشروع فهد .ووضع المشروع على رأس جدول اعمال آخر مؤتمر قمة عربي عُقد بمدينة فاس بالمغرب . وانفض المؤتمر فجأة دون البت في امر هذا المشروع . وليس معلوماً على وجه التحديد سبب فض المؤتمر على هذا النحو ، وهل كان بسبب وجود وجهات نظر متعارضة بشأن مشروع فهد ام بشأن الموقف العربي من النظام المصري بعد اغتيال انور السادات . والأمر المؤكد على كل الاحوال هو أن الظروف التي طالما وقفت في وجه مصالحة مصرية عربية في سبيلها الى الزوال دون أن يكون للاطراف العربية مقترحات لخط بديل للخط الذي سلكته مصر . فهل معنى ذلك أن البديل لا بد من أن يأتي من مصر ؟ وأن لا بديل الا بمشاركة مصر؟ او من مصر والعرب معاً ؟ اي بما لا يتعارض مع التزامات مصر ولا مع ما يرفضه العرب ؟ وهل من سبيل لمثل هذا الالتقاء ؟

٦ ـ هل من « سلام » خارج نطاق كامب ديفيد ؟

إن الذي يقف في وجه التقاء مصر بالعرب هو على وجه التحديد الاتفاقيتان اللتان وقعهما انور السادات مع اسرائيل ، اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية . وليس وارداً ، حتى في نظر الرئيس مبارك ، أن يعاد النظر في هاتين الاتفاقيتين ، لا قبل الانسحاب النهائي من سيناء ولا بعده . فهل من المحتم أن نستخلص من ذلك أن الطريق الى مصالحة مصرية عربية مسدود تماماً في الظرف الراهن ، وفي المستقبل المنظور ؟

هذا ما قد يوحي به المنطق الشكلي المحض . غير أن السياسة لا يحكمها مثل هذا المنطق . وربما كان من المفيد في هذا الصدد أن نميّز منهجياً بين امرين كثيرا ما تطمس الخطوط الفاصلة بينهما : **الأمر الاول** ، هو ما جرى انجازه فعلاً في الشرق الاوسط منسوباً الى « السلام » ، ويقصد بذلك اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية . اما **الأمر الثاني** ، فهو ما يمكن وصفه « بتسوية » للنزاع العربي ـ الاسرائيلي عموماً ، وهو ما سوف يشار اليه حتماً بمصطلح « السلام » ايضاً ، اياً كانت المعاني التي سوف تنسب الى هذا المصطلح . ومن المؤكد أن الآراء تختلف حول ملامح هذا « السلام » ومقتضياته ومحتوياته . وليس هو محدداً ومقنّناً شأن « السلام » المنسوب الى اتفاقات كامب ديفيد . ولكن ثمة تصوراً بأن هذا « السلام » بالمعنى الأعم لا بد أن يتسم بصفات معينة « كالشمول » (اي أن يضم مختلف الاطراف العربية في النزاع) و « الدوام » (اي ألا يكون مجرد هدنة مؤقتة شأن الفترات التي تخللت الحروب العربية ـ الاسرائيلية السابقة) و « العدل » (اي الا يُجْحف حق

الاطراف المعنية جميعها ، ويعني ذلك بوجه خاص من وجهة النظر العربية حقوق شعب فلسطين) .

ولأن هذا وذاك منسوبان الى « السلام » ، فقد يرتب البعض على ذلك أن رافض اتفاقات كامب ديفيد لا بد من أن يكون رافضاً « للسلام » ، لو من باب أن هذه الاتفاقات هي الوحيدة التي أمكن توقيعها ، أو الزام اسرائيل بتوقيعها . فهي الاتفاقات الوحيدة الموجودة فعلاً التي يمكن نسبتها الى « السلام » . ولم يحدث أن تقدم رافض لها بمشروع بديل حصل على قبول اسرائيل ، او يمكن الاستناد اليه لتفنيد الحجة القائلة بأن اتفاقات كامب ديفيد ما زالت حتى الآن هي التي تحتكر ما ينسب الى « السلام » .

غير أن الاطراف العربية التي ترفض اتفاقات كامب ديفيد تعلن أنها ترفض أن يؤخذ رفضها لهذه الاتفاقات تحديداً ، على أنه رفض لمبدأ « السلام » عموماً . بل كثيراً ما تؤسس هذه الأطراف رفضها لاتفاقات كامب ديفيد ، لا من منطلق أنها اتفاقات « سلام » ، بل من منطلق أنها على العكس لا تحقق السلام قط ، وشأنها أن تزيد من العقبات في طريق الوصول اليه .

ومن الممكن أن يقال الكثير في نوايا اطراف عربية مختلفة حيال اسرائيل . قد يقال أن هناك من لا يقبل بوجود اسرائيل اصلاً . وإن عرباً كثر لم يتخلوا عن هدفهم في تدمير الدولة اليهودية ، وإن شعار « السلام » ما هو الا شعار دبلوماسي لكسب الوقت ، او لملء « الفراغ » حتى يتحقق للعرب القوة العسكرية الضاربة ، الكفيلة بوضع هدفهم الأصلي موضع التطبيق . وإن حقيقة نوايا العرب هي التي تفسر تعثرهم في التقدم بمشروع بديل يكشف اتفاقات كامب ديفيد على أنها فعلاً كما يؤكدون ، إتفاقات لا تمتّ الى السلام بصلة ، بل شأنها على النقيض أن تزيد من العقبات في طريقه . غير أن البلدان العربية ، أياً كانت نواياها ، وما لم تتحقق لها القوة العسكرية الكفيلة بمواجهة اسرائيل بالحرب ، فإنها لا تملك إلا أن تأخذ بفكرة « التسوية » ولا تملك ان ترفض « السلام » من حيث المبدأ ، ولو من باب تجنب الآثار السلبية لحالة لا يتم فيها التصدي لاطماع اسرائيل ومخططاتها التوسعية الجاري تنفيذها خطوة بعد اخرى ، لا بالحرب ، ولا حتى باتفاقية « سلام » .

ومن هنا ، فإن موقف الاطراف العربية الرافضة لاتفاقات كامب ديفيد ، وموقف الدولة المصرية المتمسكة بهذه الاتفاقات ، لم يكونا موقفين ينطويان حتماً وفي كل الظروف على تضاد مطلق . فللسلطة في مصر مع الاطراف العربية الأخرى ارضية لقاء تتمثل ـ على الأقل ـ في تسليم الجانبين معاً باستحالة لفظ فكرة ان البحث عن تسوية مع اسرائيل وارد ، وهو امر لا يمكن رفضه ابتداء . ومن هنا ، يبدو أن مربط الفرس في الخلاف بين مصر والاطراف العربية الاخرى ليس هو الاتفاقات التي ابرمتها الدولة المصرية مع اسرائيل بقدر ما هو الجو السياسي الذي احاط بابرام هذه الاتفاقات ، وتصورات الاطراف عما قصد بها ، وعمن استهدفت في الاساس ، ومن كان لا بد أن يجني ثمارها اكثر من غيره . فهل كان شأنها في النهاية استخلاص الحقوق العربية من اسرائيل ، او على عكس ذلك دعم مركز اسرائيل في وجه العرب ، وإطلاق العنان لأطماع الصهيونية واهدافها البعيدة في التوسع والسيطرة ؟ ومن هنا كان الأمر مرهوناً في النهاية بالتوجهات الاساسية للسياسة المصرية قبل أن يكون مرهوناً بتفاصيل الاتفاقات وجوانبها الفنية .

ومع ذلك ، فإن ثمة حقائق تتصل بالاتفاقات وبجوانبها الفنية ، كشفت عنها تجربة السنوات الاخيرة التي شهدت انفصال مصر عن امتها العربية . ومن ابرزها أن لا حرب عربية ضد اسرائيل بدون مصر . بيد أن مصر قد وقّعت الآن معاهدة سلام مع اسرائيل ، ولم يعد وارداً بالتالي أن تقوم حرب مصرية ضد اسرائيل . ومن هنا ، فحتى اذا ما عادت مصر الى الحظيرة العربية ، فلن تكسب عودتها الجانب العربي فرصة شن حرب ضد اسرائيل . وفي مقابل ذلك تحتفظ اسرائيل بالقدرة على شن حرب ضد الاطراف العربية التي لا تربطها باسرائيل معاهدة مثل مصر . ولا بد أن يفضي مثل هذا الوضع الى اختلال في التوازن بين الاطراف . فحتى مع عودة مصر الى العرب ، وربما لمحاولة منع هذه العودة ، فإن اسرائيل لا بد أن تُعمل ميزة شن الحرب التي تنفرد بها . وهذا هو المعنى الحقيقي « للمفاجآت » العشر التي تحدث عنها سفير امريكا في اسرائيل . وهي « مفاجآت » ليست للتهويش فقط ، ولن تتورع اسرائيل عن اللجوء اليها ، حتى بعد انسحابها من سيناء ، لتحتفظ بالمبادأة ، وبالتحكم في مقدرات المنطقة ، ولتفسد حرية الحركة التي قد تتطلع اليها مصر الآن مع غيرها من الاطراف العربية .

ثالثاً : هل من اسس لمصالحة مصرية عربية ؟

إن أهم ما سوف يواجه الاطراف العربية جميعها بعد انسحاب اسرائيل من سيناء ، لن يكون السعي نحو خطوات جديدة في اتجاه السلام ، بل تصحيح التوازن الاستراتيجي بإنجاز مصالحة مصرية عربية . وسوف تتطلب هذه المصالحة ايجاد صيغة يتم بمقتضاها تجنب « مطب » كامب ديفيد كعقبة لا مفر من تخطيها او الالتفاف حولها . ومن المتصوّر أن يتقدم الجانب المصري بأفكار مفادها أن مصر لا تملك لفظ اتفاقات كامب ديفيد رسمياً ، ولكن بوسعها التنصل من جوانبها السلبية دون إعطاء فرصة لاسرائيل لتوجيه ضربة مقابلة . أي أن تحول اتفاقات كامب ديفيد الى اداة تحاول مصر تسخيرها لشل حرية حركة اسرائيل في استعادة سيناء ، بدلاً من أن تكون اداة في يد اسرائيل لشل حرية حركة مصر . فإن مصر بعد انسحاب اسرائيل من سيناء إنما تصبح في مركز تفاوضي اقوى . وحتى اجراءات التطبيع ، فإن بوسع مصر استخدامها لمكافأة اسرائيل أو معاقبتها حسب ما سوف يكون عليه سلوكها حيال مصر والأطراف العربية الاخرى .

ولقد رفضت مصر « إعلان مبادىء » بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني من شأنه إجهاض القضية الفلسطينية ، بدلاً من إيجاد آفاق لحلها بتشجيع الاطراف العربية الاخرى على المشاركة في المفاوضات ، وعلى رأسها الفلسطينيون انفسهم وممثلوهم الشرعيون . وبوسع مصر مخاطبة العرب بقولها انها برفضها « إعلان المبادىء » إنما لبّت طلبهم بعدم تقييد ايدي الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم ؛ وأسقطت بذلك اهم اعتراض عربي على اتفاقات كامب ديفيد . وبوسع مصر مخاطبة اسرائيل بقولها ان اسرائيل هي التي تتحمل مسؤولية عدم التوصل لاتفاق حول « إعلان المبادىء » ، ذلك أن سلوك اسرائيل ، وما اصدرته من وثائق بشأن الحكم الذاتي ، لا ينمّان عن رغبة في حل القضية الفلسطينية ، بل في تصفيتها تصفية نهائية ، والاستعداد لاخضاع فلسطين العربية بالكامل لسيادة اسرائيل بعد انتهاء المرحلة الانتقالية . وهذا يخالف هدف السلام الشامل الدائم العادل الذي اتفقت مصر مع اسرائيل على أن تكون

اتفاقات كامب ديفيد هي الاساس في بنائه .

ومن المتصوّر أن يؤكد المفاوض المصري لاسرائيل ، حتى قبل اتمام الجلاء ، أن اسرائيل ليست بحاجة الى إعلان مبادىء « لتقييد » حركة مصر بعد الجلاء ، و« كضمان » لاستمرار مسيرة السلام . ذلك أن بيد المفاوض المصري حجة بسيطة وبديهية في هذا الصدد ، وهي أن اي فشل في المحاولة الراهنة لانجاز السلام في الشرق الاوسط ، لا بد من أن تترتب عليه عواقب وخيمة بقضية السلام عموماً في المستقبل . وهذه العواقب سوف تتحملها جميع اطراف النزاع دون استثناء . كما انه من المتصوّر أن يؤكد المفاوض المصري أن دور مصر هو أن تقيم الجسور بين العرب واسرائيل ، بهدف استكمال مسيرة السلام . وليس هناك « قدر » يحتم على مصر أن تنحاز لجانب ضد الآخر ،او أن تكون معاداتها لجانب شرطاً لمصادقتها للجانب الآخر.

ومن المتوقع أن يكون للاطراف العربية اكثر من مأخذ على فكرة أن تنهض مصر بدور « الجسر » . فقد يفضي مثل هذا الدور الى احياء محاور عربية جديدة لا بد من أن تنشأ مع مشاركة اطراف دون اخرى في عملية التسوية . وقد ترى بعض دول وقوى المواجهة أن نهوض مصر بدور « الجسر » او « الوسيط » انما يحمّل هذه الاطراف الالتزام بما سبق أن قبلته مصر بمقتضى اتفاقات كامب ديفيد . وقد ترى في ذلك تفريطاً لا مجال للأخذ به . كما قد يرى بعض الاطراف ان نهوض مصر بمثل هذا الدور إنما يتعارض مع الفرص المتاحة لاعادة طرح مشروع فهد ، وهو يحقق لقضية فلسطين ، ولقضية التسوية عموماً ، شروطاً افضل مما قبلته مصر بمقتضى اتفاقات كامب ديفيد . بل ربما كان ابرز هذه المآخذ على الاطلاق ان منطق اقامة الجسور لا يستقيم ما لم يلب المطالب المشروعة لجميع اطراف النزاع دون استثناء ، ومعنى ذلك بوجه خاص مطالب شعب فلسطين . وقد اكد الرئيس مبارك خلال زيارته للولايات المتحدة ضرورة أن تجري واشنطن حواراً مع الفلسطينيين ، بل ضرورة تحقيق مطلبهم في « كيان وطني » . غير أن « الحكم الذاتي » الفلسطيني المنصوص عليه في اتفاقات كامب ديفيد لا يلبي متطلبات « كيان وطني » فلسطيني ، حتى لو وصف بأنه « حكم ذاتي كامل » . بل لا بد حتى يقوم هذا « الكيان الوطني » من أن تتوافر له مقومات الدولة . وقد تجنبت اتفاقات كامب ديفيد اية اشارة الى دولة فلسطينية ، بل لا يخفي الجانب الاسرائيلي وقوفه ضدها تماماً .

ومن هذا كله يمكن تصور أن ابرز ما سوف يشغل الساحة العربية بعد اتمام الانسحاب من سيناء ـ ومع افتراض اتمامه فعلاً ـ هو الشكل الذي ينتظر أن تجري به عودة مصر الى حظيرة العرب وأي دور يتوقع لها أن تقوم به . والواقع أن فعالية مصر للنهوض بـدور سوف تتوقف في النهاية على ما ستقرره لنفسها من توجهات أساسية في ظل سلطة جديدة تعلن انتماء مصر اولاً وأساساً الى امتها العربية . فبقدر اتسام هذا الالتزام بطابع تحرري ، وبقدر تحلل مصر من روابطها الخاصة وعلاقاتها المتميزة بالغرب عموماً وامريكاً تحديداً ، فإن قدرتها على تجاوز المحاور العربية تتعاظم . ومع صعوبة بلوغ اتفاق او حتى توافق عربي شامل دفعة واحدة ، فبقدر التزام مصر بموقف مبـدئي بشأن القضيـة الفلسطينية ، ورفضهـا « اعلان مبادىء » لا يقبله الفلسطينيون ومنظمة التحرير تحديداً ، ونهوضها بدور فضح واحباط النوايا الاسرائيلية في هذا الصدد ، وبالقدر نفسه سوف تتوافر الظروف لتعاون مصري فلسطيني في تخطي مآزق المرحلة الدقيقة القادمة . ولا شك أن لمنظمة التحرير قدرة تفوق حرية حركة اقطار عربية عديدة في مواجهة تحديات هذه المرحلة وتذليل صعابها □

الفكر الامبريالي ومخطط التفتيت

عوني فرسخ

كاتب في القضايا القومية .صدر له كتابان حول«الظروف الاقليمية في الوطن العربي» و « الوحدة في التجربة».

توضح دراسة الواقع العربي المعاصر ظاهرتين متناقضتين :

أولاهما : أن مخطط التجزئة الاستعماري حقق غايته السياسية بتجزئة الوطن العربي إلى مجموعة من الدول ، بحث جاءت تجزئة القرن العشرين أعمق أثراً وأشد تأثيراً من التمزق الذي ساد خلال عصر الانحطاط[1] . وبفعل التجزئة السياسية تعمق التخلف العربي وشلت فاعلية الأمة ، وتراجعت الحركة القومية العربية عما حققته من نمو حتى مطلع الستينات .

ثانيتهما: أن مقومات الوجود القومي العربي ما زالت في كل ساحة عربية أعمق أثراً وأشد تأثيراً مما قد تفرزه التجزئة من خصائص قطرية . ودلالة ذلك أن امكانات الوحدة العربية لا تزال قائمة ، وأن نهوض حركة القومية العربية من كبوتها ومعاودتها مسيرتها النضالية من جديد احتمال وارد ، ورهن بالتطورات العربية والدولية .

والصراع قائم بين من يراهنون على استمرارية واقع التجزئة والتخلف ، ومن يتطلعون إلى غد تعصف فيه الامة العريقة بكل ما يشل فاعليتها ، ويعطل قدرتها على معاودة مسيرتها الحضارية من جديد . وكي تواجه الامبريالية والصهيونية تناقضات الربع الأخير من القرن العشرين ، وبصورة أساسية المتغيرات على الساحتين العربية والاسلامية ، ولئلا يلقى الصهاينة مصير من سبقوهم من الغزاة في هذا الجزء من العالم ، وفي سبيل تحقيق كامل أبعاد المخطط الاستعماري القديم ، لكل ذلك كان مشروع الشرق الأوسط اللاقومي ، الذي تكون فيه إسرائيل (الدولة) الأقوى بين مجموعة من الدول الطائفية والعنصرية الناطقة بالعربية ، والمتصارعة فيما

(١) للمقارنة ، لم تكن الدول التي قامت في عصر الانحطاط دولا بالمعنى العلمي للكلمة ، إذ لم تملك أي منها مقومات الدولة : فالحدود لم تكن ثابتة أو مستقرة ، والشعب لم يكن متميزا في شيء عنه في اي بلد عربي مجاور ، وكانت السلطة الاسمية دائما من اختصاص المركز الخلافي ، الذي له الخطبة والسكة والراية . وكان الخليفة يصدر براءات تعيين الحكام ويتلقى منهم المخصصات المالية . وحين أقام الفاطميون دولتهم بمصر ونازعوا الخليفة العباسي ، فعلوا ذلك باسم الأمة على امتداد الدولة العربية الاسلامية وليس في حدود « دولتهم » فقط .

بينها! ويومها تنتفي حاجة إسرائيل للدعم والحماية الخارجيين ما دام الأخوة الأعداء يفنـي بعضهم بعضاً.

ومخطط التفتيت لا ينفذ في فراغ فكري ، وإنما هناك أفكار وطروحات « عقائدية » تبشر بسقوط القوميات وانتهاء عصر العقائد . ولقد نبه الأستاذ أمين هويدي في مقاله « صراع القوى الخارجية ضدنا »[٢] ـ لأبرز هذه الطروحات حين اقتطف بعض ما ورد في كتاب بريجنسكي **بين عصرين** ، وبعضاً من آراء ألفين توفلر الواردة في كتابه **الموجة الثالثة** . ونرى أنه في مواجهة مشروعات التفتيت لا يكـفي التنويه بخطورة أفكار بريجنسكي وتوفلر وأمثالهما ، وإنما مناقشة تلك الأفكار في محاولة اكتشاف إن كانت سليمة القصد والنية ، وتنطلق من موضوعية علمية ، أم هي أفكار محددة القصد سلفاً ، غايتها تسخير العلم والمعرفة في خدمة مخططات مرسومة .

وما تبرزه المقتطفات التي استشهد بها القول بأن تصفية القوميات وتفتت الدول سمة العصر ، وما تحمله في أحشائها التطورات العلمية المقبلة . وهو قول لا يجوز أن يؤخذ على علاته وإنما يجب أن يخضع لنقاش علمي صارم . كيف لا والسيد بريجنسكي يرسم مصير بلادنا بشكل صارم هو الآخر حين يقول :

« فالشرق الأوسط مثلاً مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة يجمعهـا إطار إقليمي ، فسكـان مصر ومناطق شرق البحر المتوسط غير عرب ، أما داخل سوريا فهم عرب . وعلى ذلك فسوف يكون هناك « شرق أوسط » مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة ـ الأمة ـ ، تتحول إلى « كانتونات » طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي (كونفدرالي) . وهذا سيسمح للكانتون الإسرائيلي أن يعيش في المنطقة بعد أن تصفى فكرة « القومية »[٣] .

ويبرر بريجنسكي مقولته عن الشرق الأوسط وكانتوناته المتحدة كونفدرالياً بمجموعة من الأفكار تتنبأ باندثار القوميات مع زيادة الاتجاه نحو العالم الواحد ، نتيجة للثورة في وسائل الاتصال والالكترونيات . وعندها ستزداد الجماعات العرقية والدينية انغلاقاً على نفسها بسبب رغبة الأفراد في الحصول على الانتماء والحماية . ومما قاله : « بينما ساعد التقدم في وسائل الاتصال على زيادة الروابط بين الأمم ، فإنه عمل في الوقت نفسه على تفتيت القوميات . فالانسانية وجدت نفسها أكثر وحدة وأكثر تفتتاً في الوقت نفسه، وتلك هي الحركة الرئيسية للتغيير المعاصر » ويضيف أنه « نتيجة التطور في التكنولوجيا والالكترون « التكنترون » ، سيصبح المجتمع العالمي متداخل النسج ، فأعضاؤه على صلة سمعية ـ بصرية أوثق ، وهذا يؤدي إلى استمرار تفاعلهم مع بعضهم البعض . ولذلك نجد أن الجيل الجديد أكثر اتجاهاً نحو العالمية من الأجيال التي سبقته ، لأنه لم يعرف العالم عن طريق الكلمة ، أي عن طريق القراءة والكتابة ، ولكنه عرف العالم عن طريق الاتصالات السمعية (الراديو) والبصرية (السينما والتليفزيون والفيديو) . والكلمة لغة القوميات ، ولكن الصورة لغة عالمية »[٤] .

وأبرز الممارسات التي توحي بأن القوميات في طريق الاندثار، الحركات الانفصالية في أوروبا

(٢ أنظر : أمين هويدي ، « صراع القوى الخارجية ضدنا ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٢٤ (شباط / فبراير ١٩٨١) .

(٣) Zbigniew Brezinski, *Between Two Ages, America's Role in the Technetronic Era* (New York: Penguin Books, 1970).

كما ورد في : هويدي ، « صراع القوى الخارجية ضدنا ،» ص ١٠٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٧ .

الغربية وكندا ، كما في كوبيك والباسك واسكتلندا وغيرها . وقد حاول ألفين توفلر أن يقدم التفسير النظري لهذه الظاهرة حيث يقول: « ينتهي الصراع الطبقي عند « برنهام» لمصلحة طبقة جديدة لم تكن طرفا في النزاع هي طبقة المديرين. وهذه تطلق ما يسمى بثورة المديرين التي تدفع إلى التقارب السياسي بين الأنظمة المختلفة ، لأن هذه الطبقة هي التي تدير الاقتصاد بأنظمته المختلفة . فالاتجاه إلى العالمية يرتبط إذن بالمجتمع الصناعي . فالمشروع الصناعي أصبح يتجاوز حدود الدولة السياسية ، وها نحن نرى ونسمع الموجة الأولى ، أي الحضارة الزراعية ، تختفي في ظل الموجة الثانية ، أي الحضارة الصناعية ـ لمصلحة مؤسسات أخرى ، مثل المدرسة والمستشفى والحضانة والمصنع . ولكن في الموجة الثالثة ـ هناك ما بعد الصناعة ـ سيزداد دور العائلة لأن المصانع ستتجه إلى الانتاج الصغير الذي يمكن تأديته في المنازل ، ولذلك فإن الفصل الشديد بين المنزل والمصنع سيخف تماما في الموجة الثالثة . وإذا كانت الأمة قد ظهرت كوسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي القائم على النمطية والانتاج الكبير ، فإن عناصر الاستقلال سوف تظهر مع الحضارة الجديدة في كل مكان : في كندا وبلجيكا بل في فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، هذه الحركات الاستقلالية ستكون طابع المرحلة المقبلة، وأصبحت وحدة الدولة وسلطتها المركزية مهددة من أسفل عن طريق هذه الحركات الاقليمية ، ومهددة من أعلى أيضاً بتزايد دور ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات التي بدأت تتجاهل الحدود السياسية للدول بشكل متزايد »(٥) .

والأمر الواضح أن أفكار كل من بريجنسكي وتوفلر تصب في مصلحة المشروع الصهيوني الامبريالي الذي يستهدف إقامة مجموعة من الدويلات الطائفية والعرقية على أنقاض الأمة الواحدة . وحتى تتضح لنا أبعاد الأفكار المنادى بها نعود للسيد بريجنسكي فنقتطف منه قوله : « بواسطة التليفزيون ، عبر الأقمار الصناعية والتلفون الاوتوماتيكي ، سيصبح في مقدور بعض الدول غزو المنازل الخاصة في بلدان أخرى ، بل سيصبح في مقدور الأقمار الصناعية البث مباشرة لأجهزة استقبال دون محطات وسيطة تستقبل وتعيد البث ثانية » ، وقوله « وبذلك ينتقل العالم من مرحلة (القرية العالمية) إلى مرحلة (المدينة العالمية) . والمدينة بها الأحياء الغنية والأحياء الفقيرة ، الأحياء المستقرة والأحياء المضطربة ، الجريمة المنظمة والجريمة العشوائية . وقياساً على ذلك ، فإن (المدينة العالمية) سيكون بها جيوب من الفوضى في دول العالم الثالث تؤدي إلى تمزق النسيج الاجتماعي والسياسي الحالي ، مما يؤدي إلى زيادة الاستعداد للتنازل عن جزء من السيادة »(٦) .

وفي السطر الأخير أكثر من دلالة ؛ المطلوب توفير واقع في العالم الثالث يؤدي إلى زيادة الاستعداد للتنازل عن جزء من السيادة ، وإن كان بريجنسكي لم يعلن صراحة لمصلحة من سيكون ذلك، فقد أعلنه توفلر ضمناً بحديثه الصريح عن الشركات متعددة الجنسيات ، والدول التي دخلت مرحلة (ما بعد الصناعة) . وفي حدود ما نبه إليه شرايبر في كتابه **التحدي الأمريكي** ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي دخلت تلك المرحلة ، كما أن الاتحاد السوفياتي واليابان مهيئان لذلك بعد سنة ١٩٨٥(٧) .

---

(٥) Alvin Toffler, *The Third Wave* (London: Collins, 1980).
كما ورد في : هويدي ، « صراع القوى الخارجية ضدنا ،» هامش ١٤ ، ص ١٠٨ .

(٦) Brezinski, *Between Two Ages, America's Role in the Technetronic Era.*
كما ورد في : هويدي ، « صراع القوى الخارجية ضدنا ،» ص ١٠٨ .

(٧) Jean Jacques Servan-Schreiber, *The American Challenge* (التحدي الامريكي) , trans. Arnold Steel (New York: Atheneum, 1969).

التبشير بأفول نجم القوميات ، وبتفتيت العالم الثالث ، غايته بيع شعوب هذا العالم مقولات غريبة تمهيداً لجرها لمتاهات وصراعات تكون في النهاية لمصلحة الدول المتقدمة صناعياً . لقد وظف « الفكر » في خدمة التجارة . والملاحظ أن غير يسير من مثقفي الأمة العربية تلقوا مقولات منظري الامبريالية دون نقاش ، وقلة نادرة من نبهت لمخاطرها . وعلى الرغم من المظهر العلمي والموضوعي الذي تبدو فيه الافكار المؤيدة لمخطط التفتيت ، فإن بالامكان تسجيل عدد من الملاحظات الجديرة بالاعتبار اهمها :

- لم تكن التطورات الاقتصادية والتقدم العلمي المحرك الأساسي للحركات الانفصالية في أوروبا الغربية وكندا ، وإنما كان اضطهاد الأقليات وتغييب هويتها القومية - وبصورة أساسية لغتها وتراثها - دافع العناصر الواعية فيها للمطالبة بالحكم الذاتي والمساواة . وفي الساحة الاسبانية شواهد حية ، فالباسك والأقليات المختلفة عانت الاضطهاد في ظل حكم فرانكو ، وحين وهنت قبضة الدكتاتورية تحرك الباسكيون ، وبعودة الديمقراطية نشطت حركة الباسك وتحركت كاتالونيا والاندلس . وكذلك هي الحال بالنسبة لفرنسيي كويبك . وكل من الحركات الاسبانية والحركة الكندية لا تصل حد المطالبة بالانفصال وتكوين دول مستقلة . وإنما تطالب بالمساواة والانصاف والحكم الذاتي في حدود الدولة القومية . ولقد اعلن الشعب في كويبك تمسكه بوحدة كندا في التصويت الذي تم لتقرير مصير المقاطعة . ثم ان التحركات الاقليمية حدثت في اقطار لم تتجاوز مرحلة الصناعة بعد ، بل إن اسبانيا لا تزال في بدء المرحلة الصناعية .

- اعطت منطقة اسكتلندا في بريطانيا موقفاً عملياً يدحض المقولات التفتيتية ، فالمعروف أن اسكتلندا ألحقت بالتاج البريطاني بعد سلسلة من الحروب والصراعات انتهت في مطلع القرن السابع عشر ، وارتفعت فيها مؤخراً شعارات انفصالية . غير أن الانتخابات الأخيرة أوضحت بما لا يقبل مجالاً للشك أن الشعوب تدرك أهمية الوحدة في توفير التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وقد صوتت الغالبية الساحقة ضد مصلحة « الحزب الوطني » المطالب بالاستقلال لأنها كانت تعي أن استمرارها ضمن المملكة المتحدة سبيلها الوحيد للاحتفاظ بالمستوى المعاشي الذي وصلت إليه ، وطالما توفرت المساواة فإن شعب اسكتلندا يقدم الوحدة على الانفصال . فالشعوب التي حققت الرفاه الاقتصادي والمساواة الاجتماعية تمسكت بالوحدة القومية وخذلت الانفصاليين .

- يبدو واضحاً أن كلا من بريجنسكي وتوفلر يتحدثان عن القومية من مفهوم أوروبي ، ذلك المفهوم القائل بأن الأمم نشأت في العهد الرأسمالي ، وذلك حين انتصرت الرأسمالية على الاقطاع . ولكن التاريخ عرف جماعات من الناس أطلقت عليها كلمة شعوب وأمم قبل العهد الرأسمالي بقرون . فلقد كانت هناك شعوب كثيرة أهمها العرب والرومان والفرس واليونان .. ولم يكن أي من تلك الشعوب مجرد قبائل ، إذ أنشأوا حضارات كبيرة ، وقادوا دولاً واسعة ، وقاموا بفتوحات وغزوات تتجاوز حدودهم الطبيعية . فبماذا نسمي هؤلاء الناس ؟ أليس كل منهم أمة وشعباً وقومية متبلورة ؟

وإذا حاولنا أن نطبق التعريف الحديث للأمة على أي من الأمم العريقة التاريخ ، ولو أخذنا العرب على سبيل المثال ، لوجدنا أنهم جماعة من الناس تكونت تاريخياً ، واستقرت في بقعة من الأرض ، وكانت لها دولة واحدة وسوق مشتركة . ثم جاءت غزوات خارجية جزأت الدولة وفتتت السوق ، لكن الأمة بقيت محتفظة بكل مقومات وجودها القومي . لقد تكونت الأمم العريقة في ظلال

مجتمعات نشاطها الأول زراعي ، أي ضمن الموجة الأولى على رأي توفلر ، وليس في حدود المرحلة الصناعية أو الموجة الثانية .

وإذا كان التعريف القائل بأن الأمم من مواليد عصر الرأسمالية قد انبثق من خلال دراسة التجربة الاجتماعية الأوروبية ، فإن من الظلم للعلم والانسانية أن تسقط القوانين التي فرزتها التجربة الاوروبية على تجارب البشر في كل زمان ومكان .

- توضح دراسة تطور الحياة الاجتماعية للانسان على سطح الأرض أنه انتقل خلال آلاف السنين من حياة الفرد إلى حياة الأسرة ، ثم إلى القبيلة فالأمة . ومنذ تبلورت الشعوب والأمم ما انفكت الدعوة للعالمية قائمة . بشر بها كثيرون على أساس ديني ، وبشر بها آخرون على أساس دنيوي ، لكن التجربة التاريخية أثبتت أن الانقسام القومي هو الأعمق . فلا الأديان ولا العقائد السياسية استطاعت أن تلغي شعور البشر بانقسامهم القومي ـ نقول انقساماً ولا نقول تفوقاً ـ فكل من المسيحية والاسلام لم تلغ الشعور القومي للمؤمنين بها ، والعقيدة الشيوعية لم تمنع انقسام الكتلة الشرقية لأمم وشعوب ، بل إن صراع الصين والاتحاد السوفياتي يعود في بعض أسبابه للمشاعر القومية لدى الطرفين .

- يرى كثير من المفكرين أن القوميات تبلورت في مواجهة عدوان خارجي كان يستهدف الجماعة التي تمتلك مقومات وجود قومي واحدة، وأن تحقق الوحدات القومية تم على الأغلب لمواجهة عدوان من خارج الحدود . وتفسير ذلك أن القبائل كانت تتنازل عن استقلاليتها لمصلحة كيان أكبر قادر على صد العدوان الذي لا تستطيع مواجهته مجزأة . ففي سبيل حشد الجهود والطاقات لمواجهة العدوان الخارجي تبلورت الأمم قديماً وتحققت الوحدات القومية حديثاً . وقد فسر عدم تحقق الوحدة العالمية على الرغم من قدم الدعوة إليها ، بسبب انعدام التهديد الخارجي للجنس البشري ، ذلك التهديد الذي لا تستطيع الأمم التصدي له كأمم وإنما لا بد في سبيل مواجهته من تركيز أكثر للجهود والطاقات[٨] .

- بالنسبة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتطور في أساليب الاتصالات ، فإنها لا تحدث في فراغ ، وليست منفكة الصلة بالأحداث السياسية والصراعات القائمة على الساحات المحلية والدولية . والداعون لاسقاط الهوية القومية والانتماء الوطني للشعوب هم الساعون إلى تجريدها مما يمكن أن تلجأ إليه في صراعها مع الطامعين باستغلالها . وإذا كانت دعوات الاخاء والمحبة ، ومنظمات كالماسونية قد فشلت في العالم الثالث ، فإن الدعوة الجديدة التي تتصور أنه من خلال توفير بعض السلع الاستهلاكية ، وتعميم نمط الحياة الأمريكية يمكن أن تسلس الشعوب لهم القياد ، فتتنازل عن قسط من سيادتها لمصلحة الشركات المتعددة الجنسيات والدول التي دخلت مرحلة ما بعد الصناعة . إذا كانوا يتصورون ذلك فهم واهمون . وليس أفضل من تذكيرهم بواقع الحال في فلسطين المحتلة . فمنذ خريف ١٩٧٠ وحتى ربيع ١٩٧٣ ران على الضفة الغربية وقطاع غزة هدوء قاتل ، وهـيء للكثيرين أن التعايش السلمي بين العرب والصهاينة ممكن . وتحدثت أقلام عربية ويهودية عن التطورات المحتملة . ولكن كل شيء تغير فجأة صباح ١١ نيسان

---

(٨) نديم البيطار ، **من التجزئة إلى الوحدة ، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) .

/ أبريل ١٩٧٣[٩] . فقد تفجرت الأرض سخطا ليس في الضفة والقطاع فحسب وإنما في عمق الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨ . وكان تعليق بنحاس سابير ـ وزير مالية إسرائيل آنذاك ـ بقوله : « إن الكلام عن التقارب التدريجي بين إسرائيل وعرب المناطق (المحتلة) خلال السنوات الست الأخيرة ، أخذ يتبدد إزاء الواقع القاسي »[١٠] . وبعد أن يتحدث عن دهشة الاسرائيليين تجاه ردود الفعل العربية التي كانت بالنسبة إليهم « مفاجأة سيئة ، فقد كانوا يعتقدون أن مكوثنا في المناطق ، بالاضافة إلى الازدهار الاقتصادي والمعاملة الليبرالية ، سيؤديان إلى تغيير موقف العرب منا . وكان أولئك يقولون في الماضي بأن علاقات جديدة تتولد في الضفة الغربية بين العرب واليهود » . ثم يتابع قوله « إن الذين حدثونا قصصاً خرافية عن العلاقات الجديدة المزعومة التي تتكوّن في الضفة يقفون الآن للأسف أمام وعاء مكسور ، فقد أدركوا أن الموقف العدائي لم يتغير ، حتى ولو لم يتخذ اليوم صورة المعارضة الفعلية ، ووجهة النظر التي كانت تعمل لإقناعنا أن اليهود وعدداً كبيراً من العرب يستطيعون العيش في إطار واحد على مدى الأيام قد أفلست ، وأثبت الواقع مرة أخرى أن الأماني القومية أقوى من العلاقات الاقتصادية »[١١] .

- أسقط المتحدثون عن تفتت القوميات بفعل التطورات العلمية والاقتصادية ما يولده العدوان الخارجي من وعي مضاد . وإذا كان تبلور مشاعر استقلالية في مجتمعات حققت وحدتها القومية ولا تعاني من عدوان خارجي ممكن ، فإن ذلك مستحيل قطعاً حين يكون هناك مستعمر دخيل . إن التحدي المضاد الذي يولده التحدي الخارجي كفيل بأن يوجه الوعي في اتجاه تعميق الشعور القومي المضطهد لا في اتجاه تفتيته . وفي فلسطين المحتلة مثل آخر . فالحرب اللبنانية التي لم تخل من جوانب طائفية ، والتصعيد الطائفي في أكثر من ساحة عربية ، لم يولدا رد فعل طائفياً في المناطق المحتلة لأن العرب من مسلمين ومسيحيين يواجهون صباح مساء عدواً قومياً يضطهدهم جميعاً . ثم « إن شبكة العلاقات المحافظة على الولاء للحمولة والقرية والقبيلة تخلي مكانها تدريجيا للنظرة القومية العصرية.وفي الوقت نفسه يتبنون الأيديولوجية القومية المعادية لاسرائيل » . ذلك ما قالته « دافار »[١٢] في مقال رئيسي عن عرب الأرض المحتلة . وليس عرب فلسطين نسيج وحدهم وإنما كل شعوب الأرض سواء في مواجهة العدوان والاستعمار .

يقينا ان من يبشرون بأفكار التفتيت يدركون بعضا من الملاحظات السابقة ، وقد يكون في علم بعضهم ما هو أكثر دلالة على تهافت مقولاتهم ، لكن ما هو في حكم اليقين أيضا أن بريجنسكي وأمثاله لا يصدرون عن سعي صادق القصد والنية لخدمة الحقائق العلمية . وليست هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي تواجه الانسانية بمثل هذا الموقف . فالثابت أن تاريخ الفكر الانساني يشهد بين الحين والآخر تواتر بعض التيارات الخفية التي تظهر على السطح كاشفة عن مرامٍ وأهداف دفينة ، ظاهرها العلم والمعرفة وباطنها التحريف والتضليل ، متسترة وراء ما للعلم والمعرفة في النفوس من تقدير وتبجيل . وهي تيارات تأخذ من الدراسات الأكاديمية غطاءها الخارجي ، ومن الأساليب والأدوات العلمية والبيانات الاحصائية أدلة وشواهد مضللة ، وكل ذلك

---

(٩) كان ذلك ردا على جريمة اغتيال الشهداء كمال ناصر وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار يوم ١٠ نيسان / أبريل ١٩٧٣ في بيروت .

(١٠) **معاريف** (اسرائيل) ، ١٣ / ٤ / ١٩٧٣ .

(١١) **دافار** (اسرائيل)، ١٨ / ٤ / ١٩٧٣ .

(١٢) المصدر نفسه ، ٣ / ٧ / ١٩٧٣ .

بهدف خلق هالة تسهم في توفير الاقتناع بموضوعية النتائج التي تعلنها ، لتنفذ بذلك إلى الذين يهمها أن تلقى في نفوسهم هوى . فهي أفكار محددة القصد مرسومة الاتجاه من قبل أن تنطق بها ألسنة الفلاسفة والعلماء .

وهناك ملاحظة أخرى تفرض أن ينظر للفكر الصادر عن مراكز السلطة بقدر غير يسير من الحذر والارتياب ، ذلك لأن التاريخ يعلمنا أن فقهاء السلطة ومفكريها ـ في كل زمان ومكان ـ كان من أهم واجباتهم أن يقدموا التفسير العقائدي والتبرير « العلمي » للمسالك العملية . وفي التراث الانساني منذ أقدم العصور شواهد كثيرة عن استخدام الفكر والفقه والأدب في إعطاء الظلم والاستغلال مظهر العدل والانصاف وخدمة الانسانية . وفقهاء السلطة ومفكروها نادرا ما نظروا للأمور إلا من زاوية منفعة السيد الذي يخدمون . وبريجنسكي في حديثه عن تصفية القومية والتنازل عن قسط من السيادة يترسم خطى أسلافه الذين صاغوا تقرير كامبل بنرمان[١٣] بتكليف من الدوائر الاستعمارية النافذة ، فجاءت الدراسات ـ رغم جديتها واتساعها ـ لتوصي بما يتناقض مع ما تكشفت عنه . وقد وظفت النتائج الموصى بها في خدمة الذين مولوا تلك الدراسات وحددوا لها أهدافها وغاياتها ببعد واحد لا يجوز أن تحيد عنه ، إنه البحث في كيفية استمرار الاستغلال الاستعماري . ذلك هو البعد الوحيد الذي تصدر عنه دراسات السادة المنظرين ، ومن هنا يجب النظر للنتائج المبتغاة وليس للدراسات على الرغم من كل علمية مظهرية تبدو بها .

وعلى الرغم من ذلك كله فإن المستفيدين من ترويج تلك الافكار يجدون في واقع التخلف القائم في

---

(١٣) تقرير كامبل بنرمان ـ الصادر عن اللجنة التي شكلها بنرمان ـ رئيس وزراء بريطانيا سنة ١٩٠٧ من علماء مختصين وأساتذة جامعات إنجليز وفرنسيين لدراسة مستقبل الاستعمار الأوروبي فأكدت أن « البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار ومصالح الدول الاستعمارية الآنية والمقبلة ، ولا بد لنجاح أي خطة تستهدف حماية المصالح الأوروبية المشتركة من السيطرة على هذا البحر ، وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية » . كما أوضح التقرير « إنه على حدود الساحل الجنوبي للبحر المتوسط من الرباط الى غزة ، وعلى الساحل الشرقي حتى مرسين وأضنة ـ شمالي الاسكندرون ـ وعلى جانبي البحر الأحمر، وعلى طول ساحلي المحيط الهندي وبحر العرب حتى خليج البصرة، يعيش شعب واحد تتوفر له من وحدة تاريخه ودينه ، ووحدة لسانه وأماله ، كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد .. وتتوفر في نزعاته التحررية ، وفي ثرواته الطبيعية ، وفي كثرة تناسله ، كل أسباب القوة والتحرر والنهوض » . ثم يتساءل التقرير « كيف يكون وضع هذه المنطقة إذا توحدت فعلا آمال شعبها واهدافه ، وإذا اتجهت هذه القوة كلها في اتجاه واحد؟» ثم يضيف لتساؤله « ماذا لو دخلت الوسائل الفنية الحديثة ومكتسبات الثورة الصناعية الأوروبية هذه المنطقة واستغلت ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها ؟! » ويجيب المتسائلون : « عند ذلك ستحل الضربة القاضية حتما بالامبراطوريات الاستعمارية ، وعندها تتبخر أحلام الاستعمار بالخلود . فتتقطع أوصاله ثم يضمحل وينهار كما انهارت امبراطوريات الاغريق والرومان » . ويضع التقرير التوصيات اللازمة لتلافي المصير المنتظر : « إن الخطر على كيان الامبراطوريات الاستعمارية كامن في هذه المنطقة ، في تحررها وتوحيد اتجاهات سكانها ، في تجمعها واتحادها حول عقيدة واحدة وهدف واحد » . ثم يوصي الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على « استقرار وضع المنطقة المجزأ المتأخر كما هو ، وعلى إبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل » . كما أوصى بمحاربة اتحاد جماهير المنطقة وارتباطها بأي نوع من أنواع الارتباط الفكري أو الروحي أو التاريخي ، وبضرورة إيجاد الوسائل العلمية القومية لفصلها عن بعضها ما أمكن . وكوسيلة أساسية ومستعجلة لدرء الخطر أو حتى التقرير بفصل الجزء الأفريقي من المنطقة عن جزئها الآسيوي واقترح لذلك « إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا ويربطهما معا بالبحر المتوسط ، بحيث يشكل في المنطقة ، وعلى قرب من قناة السويس ، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة » . التقرير مترجم بنصه الكامل في : انطوان سليم كنعان ، **فلسطين والقانون** (دمشق : اتحاد المحامين العرب ، ١٩٥٧) .

العالم الثالث ـ والوطن العربي جزء منه ـ وما يفرزه ذلك التخلف من نقص في الوعي والمعرفة ، مما يمكنهم من تمرير فكرهم المضاد ، وسوف تبدو مقولاتهم في نظر الكثيرين علمية وموضوعية . كيف لا وهي معززة بأبحاث وبيانات احصائية صادرة عن علماء ومعاهد دراسات متخصصة « وغير مطعون » في حيادها ، ومن المؤكد أن يبشر بأفكار التفتيت من ابناء العالم الثالث نفر غير يسير ، باعتبارها أفكار العصر واستقراءات المستقبل ، الأمر الذي لا بد من أن ينعكس ايجابياً على المخطط المرسوم للأرض والانسان العربيين . ومن هنا كان التنبيه لخطورة تلك الافكار ومخاطر الانجرار الى التسليم بما انطوت عليه □

مارلين نصر

التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر(١٩٥٢-١٩٧٠)،

دراسة في علم المفردات والدلالة

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١)، ٤١٣ ص .

السيد يسين

يمثل كتاب د. مارلين نصر الذي نعرض له ، إضافة بالغة الاهمية للمكتبة العربية المعاصرة. ذلك أنه أول دراسة منهجية لجانب مهم من فكر **الرئيس جمال عبد الناصر** ، هو ما يتعلق بتصوره القومي العربي . وليس هناك من شك في أن الفكر الناصري لعب دوراً بارزاً في الوطن العربي خلال الحقبة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) ، وذلك بحكم الثقل الجماهيري لزعامة عبد الناصر ، وبسبب تنوع الموضوعات التي تطرق اليها ، والتي يمكن القول إنها لم تقنع بالدوران حول قضايا الاستقلال السياسي والتحرر القومي ، ولكنها اتسعت لتشمل كل القضايا والمشكلات التي تتعلق بتحديث المجتمع العربي التقليدي ونقله الى مشارف العصرية والحداثة .

ومن الغريب أن فكر عبد الناصر لم يخضع حتى اليوم في الوطن العربي الى دراسة شاملة تحيط بكل ابعاده ، وتتناول نشأته وتطوراته ، وترصد صعوده وهبوطه ، وتحدد اتساقه وتناقضاته ، وتربط كل ذلك بالمحيطين السياسي والثقافي اللذين كانا يتحركان في رحابه . بل إن الناصرية نفسها بحسبانها حركة سياسية اثرت على المجتمع العربي بانجازاتها واخفاقاتها على السواء، لم تخضع حتى الآن لدراسة موضوعية مبرأة في الهوى والغرض ، تتبنى المنهج العلمي .

من هنا يحق لنا أن نرحب ترحيباً خاصاً بصدور هذه الدراسة ، التي أعدت أصلاً أطروحة للحصول على درجة دكتوراه ، وكان **مركز دراسات الوحدة العربية** موفقاً غاية التوفيق في تبني **مشروع ترجمتها الى اللغة العربية وتطويرها** . وتنقسم هذه الدراسة الى **مقدمة وثمانية فصول** . في **الفصل الأول** نجد عرضاً نقدياً للقراءات « التقليدية » لفكر عبد الناصر القومي ، ثم تقدم الباحثة منهجها الذي ستتبعه ، والذي يتجنب المزالق التي وقعت فيها هذه القراءات التقليدية . وفي **الفصل الثاني** تحديد وتحليل لبدايات تكون الوعي العربي لدى عبد الناصر قبل ١٩٥٢ . اما **الفصل الثالث** فيحصر المفردات القومية في الخطاب الناصري . ثم تنتقل الباحثة في **الفصل الرابع** الى تحليل مفهوم **الأمة العربية** في الخطاب الناصري . وفي **الفصل الخامس** تحليل لمفهوم **القومية العربية** وتطوره في الخطاب الناصري . وفي **الفصل السادس** تحليل لمفهوم

الوحدة العربية في الخطاب الناصري . وفي **الفصل السابع** تحليل للصلات الدينية والحديثة والثقافية في الخطاب الناصري ، ثم في **الفصل الثامن** والأخير تشخيص اجمالي لتصور عبد الناصر القومي .وفيه تجمع الباحثة شتات البيانات الجزئية التي تناثرت في تضاعيف الفصول السابقة في كل واحد متسق . واخيراً نجد ثبتاً بالمراجع .

والدراسة ـ كما قد يلحظ القارىء ـ من هذا السرد السريع لخطتها تتسم بالحبكة المنطقية ، كما يظهر من هذا التدرج من الخاص الى العام في حدود الموضوع المحدد المختار للبحث . غير أنه يمكن القول ان هذه الدراسة تفتح الباب واسعاً وعريضاً أمام الباحثين العرب في مجالات العلوم الاجتماعية للولوج الى مبحث بالغ الاهمية لم ينل حقه من الاهتمام العلمي حتى الآن وهو العلاقة بين اللغة والسياسة ، بالاضافة الى لفت النظر الى المناهج الحديثة في دراسة الخطاب السياسي على وجه الخصوص .

اللغة والسياسة

اهتم العلم الاجتماعي منذ القدم باللغة باعتبارها ـ كما يقرر رولان بارت ـ نظاماً اجتماعياً ونسقاً للقيم في الوقت نفسه[١] . فاللغة هي الاداة الرئيسية التي تعتمد عليها عملية التنشئة الاجتماعية ، وهي اداة التواصل بين الاجيال المتعاقبة في مجتمع معين ، ولكنها ـ فوق ذلك ـ عادة ما تحمل وتعبر عن نسق متكامل من القيم ، الذي يؤثر تأثيراً بالغاً على آراء اعضاء المجتمع واتجاهاتهم وسلوكهم . بعبارة اخرى تبدو خطورة اللغة واهميتها في كونها تمس صميم حياة البشر على المستوى العملي كاداة للتواصل الاجتماعي ، وعلى المستوى الرمزي باعتبارها معبرة عن منظومة معينة من القيم . ومن هنا لم يبعد الفيلسوف الالماني ارنست كاسيرر عن الحقيقة حين اكد على أن الرمز هو المفتاح لفهم طبيعة الانسان . وبالتالي فهناك تفرقة اساسية بين ردود الفعل الحيوانية والاستجابات الانسانية . والانسان حين يستجيب ، فهو يعقل ذلك من خلال شبكة رمزية معقدة تلعب فيها اللغة والاسطورة والفن والدين ادواراً أساسية . ومن هنا يميل كاسيرر الى تعديل التعريف الشهير للانسان من « حيوان عاقل » animal rationale الى حيوان رمزي animal symbolicum[٢] .

وقد ادت اكتشافات علم اللغة الحديث الى نتائج مهمة حول ما يتعلق بتأثير اللغة على التفكير والفعل الانساني ، وذلك تحت تأثير نظريات سوسير وياكوبسن وشومسكي وغيرهم من العلماء البارزين . غير أن الذي يعنينا في المقام الأول هو امتداد هذه الابحاث الى مجال دراسة اللغة والسياسة ، باعتبارها هي اداة التواصل السياسي الاساسية في شكل خطب او بيانات او منشورات او كتب . بل ان اللغة درست باعتبارها وسيلة اساسية لادماج الفرد في النسق القومي من خلال تعبيرها عن قومية سياسية محددة . ونحن هنا نقترب مباشرة من الموضوع الذي عالجته د. مارلين نصر . ذلك اننا درجنا على أن نكرر حقيقة كون اللغة العربية المشتركة بين ابناء الوطن العربي هي احدى مقومات القومية العربية[٣] .ويجب ألا ننسى أن

---

(١) Roland Barthes, «Elements de sémiologie,» in: Roland Barthes, *Le Degré zéro de l'écriture* (Paris: Gonthier, 1964), pp. 85-86.

(٢) Ernest Cassirer, *An Essay on Man: An Introduction to a Philosophy of Human Culture* (New York: Doubleday, 1953), pp. 41-44.

(٣) انظر في ذلك : ابراهيم انيس ، **اللغة بين القومية والعالمية** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠) .

الاستعمار الفرنسي الاستيطاني حاول في المغرب العربي القضاء على اللغة العربية ، لأنه كان يعرف جيداً انها معبرة عن الهوية القومية . وما المعركة الدائرة الآن في المغرب العربي حول مسألة التعريب الا تعبيراً عن النضال الثوري لشعب المغرب العربي من اجل استعادة هويته الضائعة ، والالتحام العضوي بالمشرق العربي . غير أن الزاوية الجديدة التي تحاول المؤلفة أن تلفت نظرنا اليها هي دور الخطاب السياسي الناصري في تثبيت ودعم القناعة بالمصير العربي الواحد من خلال التركيز على مقولات اساسية ثلاث : « الأمة العربية » و « القومية العربية » ، و « الوحدة العربية » .

وعلى الرغم من أن المؤلفة حددت مجال بحثها بدقة ، وهو التحليل الداخلي للخطاب الناصري ، بغير توسيع نطاق البحث لدراسة جذوره ومنطلقاته وعلاقته بمحيطه ، وهو اجراء منهجي مشروع تماماً ، الا أننا كنا نرجو لو أن المؤلفة اشارت ولو في فصل موجز ، الى علاقة الخطاب السياسي الناصري بعملية التغيير الاجتماعي الواسعة المدى التي اخذت مجراها في المجتمع المصري ، والتي امتدت آثارها خارج حدوده ، فقد كان ذلك كفيلاً بأن يضع الخطاب الناصري موضعه الصحيح باعتباره اداة للفعل قبل أن يكون مجرد اداة للتواصل او الحوار .

كما أننا كنا نتوقع أن تتبع الباحثة نشوء الخطاب السياسي المصري وتطوره بوجه عام حتى نستطيع أن نضع الخطاب السياسي الناصري موضعه الصحيح في حلقات التطور الممتدة من العصر الحديث من احمد عرابي حتى جمال عبد الناصر . مثل هذه النظرة التاريخية كانت جديرة بأن تجعلنا نقوّم الخطاب السياسي الناصري تقويماً صحيحاً من ناحية الشكل ومن ناحية المضمون على السواء[٤] ، وكانت جديرة بأن تضع تحفظات على حكم الباحثة الذي ورد في مقدمة الدراسة من كون « الخطاب السياسي العربي ظاهرة جديدة ، معاصرة ، لم تأخذ مداها الفعلي سوى منذ ثلاثينات هذا القرن » . ولو نظرنا الى التاريخ المصري على وجه الخصوص لوجدنا أن هذا الحكم يتجاهل الخطاب السياسي المصري في اطواره المتعاقبة ، التي تلمع فيها اسماء احمد عرابي وعبدالله نديم ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول واحمد لطفي السيد والشيخ عبد العزيز جاويش وغيرهم من الزعماء البارزين .

ومن النقاط المهمة التي كانت جديرة باهتمام الباحثة : لماذا حدث التخلي عن استخدام اللغة العربية الفصحى في الخطاب السياسي الناصري الذي كان يستخدم اساساً اللغة العامية ؟ وما علاقة هذا التحول بالتحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمع نفسه ؟ وهل ادى استخدام اللغة العامية الى تأثيرات على مضمون الخطاب نفسه ؟

إن مسألة تعدد مستويات اللغة في عملية التواصل الاجتماعي في مصر ، التي التفت اليها الباحث عمرو حلمي ابراهيم[٥] في مقارنته بين الخطاب السياسي الناصري والخطاب السياسي الساداتي مسألة جديرة بالبحث والدراسة[٦] .

وخلاصة هذه النقطة الأولى أن د. مارلين نصر بدراستها المنهجية لم تساهم في بداية

---

(٤) انظر بهذا الصدد : عبد الصبور مرزوق ، **الخطابة السياسية في مصر من الاحتلال البريطاني الى اعلان الحماية** (القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧) .

(٥) انظر :

Amr Helmy Ibrahim, «Fonction des nivaux de langue dans la communication sociale en Egypte,» *Peuples Méditerranéens, no. 5* (Octobre-Décembre 1978), pp. 3-33.

(٦) بصدد النقطة نفسها ، انظر : السعيد محمد بدوي ، **مستويات العربية المعاصرة في مصر** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣) .

الدراسة العلمية للفكر الناصري فقط ، ولكنها فتحت الباب أمامنا لكي نستكشف عديداً من المناطق المجهولة في مجال العلاقة بين اللغة والسياسة . وليس ابلغ تعبيراً عن زيادة الاهتمام العالمي بدراسة هذا الموضوع من كونه احد الموضوعات الرئيسية المدرجة في جدول اعمال المؤتمر العالمي الثاني والعشرين للجمعية الدولية للعلوم السياسية الذي سيعقد في ريودي جانيرو في الفترة من ٩ ـ ١٤ آب / اغسطس عام١٩٨٢[٧].وقد حدد الاستاذ هايوار آلكر الثاني المسؤول عن هذا الموضوع منطق اختيار الموضوع من كونه يرد الى ثلاثة امور : اهمية الخطاب السياسي الذي يتجه الى البحث في المشكلات المستقبلية في الجدل العالمي حول حوار الشمال والجنوب والدعوة لانشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، واهمية العودة الى الخطاب السياسي في المجتمعات التي تتحول من الشمولية الى نظم سياسية اكثر انفتاحاً واهمية في العملية الديموقراطية ، واخيراً الى زيادة الاهتمام الاكاديمي باللغة السياسية .

في منهج البحث

انتقدت الباحثة ما أطلقت عليه القراءات «التقليدية»للفكر الناصري والتي أجملتها في اربع فئات : القراءة القومية ، والقراءة الشيوعية ، والقراءة الدينية ، والقراءة الاستشراقية . وكان من الأفضل أن تطلق الباحثة على الفئة الثانية القراءة الماركسية بدلاً من القراءة الشيوعية ، فليس كل ماركسي شيوعياً !! هذا اذا أخذنا بالتفرقة المستقرة ـ فيما اتصور ـ من أن الشيوعي هو الماركسي المنضم الى تنظيم سياسي . وقد اشير هنا الى واقعة طريفة تتعلق بهذا الموضوع حين دعا المفكر الفرنسي المعروف **مكسيم رودنسون** الى القاء بضع محاضرات في القاهرة . وقد بدأ رودنسون احدى محاضراته قائلاً « باعتباري ماركسياً مستقلاً » وطرح عليه د. **ابراهيم سعد الدين** بعد المحاضرة سؤالا : ماذا تعني بكونك ماركسيا مستقلا ؟ والغريب أن رودنسون لم يستطع الاجابة . ولكنه بعد سنوات حين نشر كتابه المعروف « الماركسية والعالم الاسلامي » عنى بأن يجيب عن السؤال في فصل بعنوان : « حول مسار ماركسي مستقل : اجابة سؤال ابراهيم سعد الدين » ذكر فيه أنه فشل في الاجابة عن السؤال في القاهرة لأنه كان يحتاج الى تأمل لتحديد ماذا يقصد بذلك[٨] .

ومن ناحية اخرى لم تبين الباحثة ماذا تقصد بالقراءة الاستشراقية . هل تقصد اي قراءة قام بها اي باحث غير عربي **أياً كان انتماؤه السياسي** ؟ لدينا حالة **فاتيكيوتس** الاستاذ بجامعة لندن والذي اختارته الباحثة ممثلاً للقراءة الاستشراقية ، ولكن لدينا حالة رودنسون نفسه وهو ماركسي . بعبارة اخرى قد تختلط القراءة الاستشراقية مع القراءة الماركسية . وقد تطرقت الباحثة الى نقد مناهج التحليل الكمي او الاحصائي للمفاهيم والتصورات الايديولوجية ومن بينها منهج تحليل المضمون وذكرت أن الانتقاد الرئيسي الموجه اليه هو أنه يحصر نتائج التحليل بالفئات التي يحددها الباحث مسبقاً ، فلا يكشف في النص الا ما يجيب عن الاسئلة المطروحة على النص ، فتعود بهذه الطريقة ذاتية الباحث لتدخل مجدداً وإن بنسبة اقل في منطلقات البحث .

---

(٧) موضوع المؤتمر : « المجتمع وراء الدولة في الثمانينات » والموضوع الثالث في المؤتمر بعنوان « الخطاب السياسي : الماضي والحاضر والمستقبل » .

(٨) انظر :

Maxime Rodindson, *Marxisme et monde Musulman* (Paris: Seuil, 1972), p. 38.

وهذا الانتقاد يمكن الرد عليه ببساطة ، ذلك أن الباحث لا يحدد الفئات تحديداً مسبقاً ، ولكنه من خلال عدة اجراءات متتابعة يبدأ باجراء دراسة استطلاعية لتحديد الفئات ، وقد يستعين فيها بمحكمين من الخبراء لضمان الموضوعية ، ويستطيع أن يصل بعد ذلك الى أنسب الفئات للتحليل لتجنب الذاتية . وليس معنى هذا أن منهج تحليل المضمون مبرأ من القصور ، بل إنه توجه له انتقادات عميقة في الوقت الراهن اخطرها ما يتعلق بالتناقض الأساسي بين النظرية التي يقوم عليها والاجراءات المتبعة في اجرائه[٩] .

وانتقلت الباحثة بعد ذلك الى تحديد منهجها المثلث الجوانب :

ـ تحليل **حقول دلالة المفاهيم** : ويقوم هذا الخط من التحليل بالتركيز على فكرة محورية كالقومية العربية ، ودراسة كل الميدان الواسع المتشابك لهذه الفكرة ، بتحديد كل الكلمات المرتبطة بها او الشروط المصاحبة لها ، او الافكار المناقضة لها ، او مرادفاتها .

ـ **تحليل الحقول المرجعية** : ويقوم هذا الخط من التحليل على حصر وتحديد الاحالات المرجعية للنص سواء للاشخاص او المؤسسات او البلاد ، او الاستشهاد بالتاريخ المعاصر او الحديث او القديم .

ـ تحليل **مسار البرهنة** : ويقوم هذا الخط من التحليل على دراسة الطرق المختلفة التي يلجأ اليها منتج مادة الاتصال لكي يدلل على سلامة افكاره التي يطرحها وصحتها فقد يستشهد بالتاريخ ، او بالمعتقدات الدينية ، او بالعوامل الاستراتيجية ، او بالعوامل الحضارية .

وقد نجحت الباحثة نجاحاً باهراً في التطبيق الدقيق لكل اسلوب من اساليب التحليل التي اشرنا اليها . ومعنى ذلك أنها في حدود اداة البحث التي اختارتها قد وفقت في تطبيقها . ويبقى تساؤل حيث أن الباحثة تستخدم كلمة مقاربة استخدامات شتى (وإن كنت لم افهم المقصود تماماً في أي من هذه الاستخدامات !) هل المقاربة يمكن أن تستخدم مرادفة لكلمة مشكلة البحث ؟ تقول الباحثة (ص ١٥) « وقد قصدنا في هذه الدراسة الاولية الى أن نركز على مقاربة دقيقة ومحددة : التحليل الشامل المنتظم للبنيات الداخلية ... في الخطاب الناصري » .

غير أنها تعود في صفحة ٥٢ لتضع هذا العنوان : « المقاربتان الاضافيتان اللتان اتبعناهما » : ثم تذكر ما يلي : « لقد استعملنا تعبير « مقاربة » لأن « الحقول المرجعية » و « مسار البرهنة » لا يشكلان منهجين متكاملين ، بل هما أسلوبان جزئيان ... » . فهل المقاربة هي مشكلة البحث ، ام هي اسلوب من اساليب البحث ؟ والسؤال الأخير : هل يجوز ـ كما قررت الباحثة ـ استخدام كلمة « منهج » لتعني ادوات التحليل المعتمدة في البحث ؟ ام أن هذا الاستعمال يؤدي الى الخلط بين المنهج بمعناه الصحيح واداة البحث ؟

وفي النهاية لا بد من التأكيد أن كتاب د. مارلين نصر يعد دراسة رائدة في ميدان دراسة اللغة والسياسة ، وعلى وجه الخصوص دراسة الخطاب السياسي ، وهو بما يتضمنه من تجديد منهجي يستحق أن يجد مكانه بين البحوث العلمية الاجتماعية الرصينة في المكتبة العربية . وفي تصورنا أنه سيكون باعثاً على اجراء دراسات اخرى متعددة في هذا الميدان الخصب والبكر في الوقت نفسه □

---

(٩) لا يتسع المقام للافاضة في هذه النقطة المنهجية ، لمزيد من التفصيل انظر النقد الممتاز في :
Colin Summer, *Reading Ideologies: An Investigation into the Marxist Theory of Ideology and Law* (London: Academic Press, 1979), p. 65.

كتب

Roger Owen,

The Middle East in the World Economy: 1800- 1914

الشـرق الاوسط في الاقتصاد العـالمي : ١٨٠٠ ـ ١٩١٤

(London and New York: Methuen, 1981), xix. 378 p.

عبد النبي اصطيف

كثيراً ما يهاجم الاستشراق لتخلف مناهجه في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتصلة بالشرق ، على أساس أن المستشرق غالباً ما يباشر دراسة هذه الظواهر مسلحاً بمعرفته للغة الشرقية او لعدد من اللغات الشرقية وشيئاً عن ديانة الشرقيين فقط ، ويحاول أن يحيل الكثير مما يعرض له من مشكلات الى جوانب من اللغة او الدين وأن يفسرها من خلال هذا الاطار الجامد المتحور حول اي منهما .

وهكذا فإن المستشرق يدرس هذه الظواهر التاريخية بمعزل عن سياقها الاجتماعي والاقتصادي وربما كان هذا اوضح ما يكون في دراسة التاريخ السياسي للمنطقة ، فهو بالنسبة لأغلب المستشرقين من الجيل القديم سلسلة من الاحداث السياسية التي يمكن أن تشرح ضمن منطق سببي بحت ، او بالاشارة الى التراث والدين من جهة او القوى الخارجية عن المنطقة من جهة اخرى .

أما تلمس الجذور الاجتماعية والاقتصادية لهذه الاحداث فأمر نادر في اغلب هذه الدراسات . والحقيقة أن فقر التأهيل في العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية هو احد الاسباب وراء هذا التخلف ، اضافة الى صعوبة الخوض في غمار ميادين كهذه لحاجتها الى الكثير من الجهد والوقت وهما أمران قد لا يطيقهما المستشرق نتيجة طبيعة وظيفته التي يؤديها في المجتمع العربي . يقول البرت حوراني : « ولما كان المستشرقون من الجيل القديم الباحثين الوحيدين المهتمين بحق بالعالم الاسلامي ، والذين يملكون مفتاحاً أساسياً لكشف اسراره ـ وهو معرفة لغاته ـ فإنهم كانوا يدعون للقيام بأشياء عديدة دون أن يكونوا مستعدين تمام الاستعداد للقيام بها جميعاً : أن يعلموا اللغات ، ويتذوقوا الأدب ، ويدرسوا التاريخ ، ويشرحوا النظم الدينية والقضائية ، بل أن يشيروا على الحكومات ويوعّوا الرأي العام حول القضايا السياسية . لقد كتب اعظمهم وعلم في حقل واسع سعة عجيبة ، وأظهر سعة معرفة وفهماً لا يستطيع أن يطمح الى بلوغهما الا القليل من الباحثين المحدثين . ولكنهم قاموا بكل هذا بثمن »[١] .

وما ذلك الا لأنهم يعتمدون على عدتهم

(١) Albert Hourani, *Europe and the Middle East*, St. Anthony's / Macmillan series (London: Macmillan, 1980), p. 180.

الوحيدة التي هي معرفة اللغة فقط وشيء عن الإسلام وتاريخه ، وهل تكفي هذه المعرفة لسبر اغوار اي ظاهرة سياسية معقدة وتحليلها وفهمها الفهم الصحيح . إن معظم المستشرقين من الجيل القديم ـ كما يقول البرت حوراني ـ كان على اطلاع كاف عندما يتعلق الامر بفقه اللغة او الدراسات الدينية ، ودون ذلك اطلاعاً عندما يتعلق الامر بالأدب الصرف وربما أقل من ذلك في التاريخ والعلوم الاجتماعية او الاقتصاد .

من هنا كانت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المعنية بالشرق الاوسط معدودة من جانب ومحدودة من جانب في طموحها ، وذلك اضافة الى حداثة عهدها . وفي سياق الحديث عن التاريخ الاقتصادي للمنطقة وبخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فإن المرء يمكن أن يشير الى كتابين يتيمين هما : **مدخل للتاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط** و **التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ، ١٨٠٠ ـ ١٩١٤**[٢] . وبالتالي فإنه لا يجد بداً من الترحيب الحار بصدور كتاب شامل عن التاريخ الاقتصادي للمنطقة في سياق الاقتصاد العالمي ، بقلم مؤرخ اقتصادي أثبت كفاءة في ميدان الدراسات الشرق الاوسطية خلال فترة العقدين الأخيرين وغدا عمله ضمن ما أطلق عليه « بالمصوّبات القيمة الناجعة » التي تستحضر من العلوم المعاصرة الى دراسة ما يسمى بالمشكلات الشرقية .

يضم كتاب أوين مدخلاً واثني عشر فصلاً ، اعتمد فيها المؤلف على جملة وافرة وواسعة ومتنوعة من المصادر التي تضم مواد غير منشورة (كالأوراق الخاصة ، والأوراق الحكومية ، والرسائل والبحوث المنسوخة) ومنشورات حكومية (لحكومات بلجيكا ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة الامريكية وتركيا والهند ومصر ولبنان وفلسطين) وعدداً ضخماً من الكتب والمقالات بمختلف اللغات يزيد على ستمائة مرجع . وقد كفل هذا الغنى في المصادر افقاً واسعاً ومنظوراً يكاد يكون شاملاً يستطيع من خلاله المرء تتبع نمو اقتصاد الشرق الاوسط وتحوله خلال القرن التاسع عشر .

ويقسم المؤلف الحقبة التي يؤرخ لها اقتصادياً الى ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى: وتمتد بين اعوام ١٨٠٠ ـ ١٨٥٠ ويقدم من خلالها موضوع التفاعل بين توسع التجارة الاوروبية والاصلاحات الداخلية ، وبخاصة ما تعلق منها بالتوجه نحو نوع من المركزية السياسية والتحديث الاقتصادي .

المرحلة الثانية : وتمتد بين اعوام ١٨٥٠ ـ ١٨٨٢ والتي سادها التنامي المطرد للاقتراض المالي من الغرب .

المرحلة الثالثة : وتمتد بين اعوام ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ويركز فيها المؤلف على الحصيلة الرئيسية لازدياد الاقتراض المالي من الغرب وهي نمو الوجود الأوروبي في المنطقة .

ومن الجدير بالذكر أن المؤلف في جميع هذه المراحل لا يغض طرفه عن التطورات الداخلية كنمو السكان والتغيرات التي شملت قطاعي الزراعة،والتمدين ـ وبخاصة نهوض المدن/ المرافىء ، والتجارة الداخلية ، واوضاع الحرف المحلية . ويقدم لدراسته بمدخل يعرض فيه لاقتصاد الشرق الاوسط خلال الفترة المسماة

---

(٢) Zvi Yehuda Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East* (Leiden: Brill, 1964), and

شارل عيساوي ، تحرير ، **التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ، ١٨٠٠ ـ ١٩١٤** ، الذي صدر عام ١٩٦٦ .

بفترة الانحطاط التي تغطي القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر او القرون الثلاثة الأولى من الاحتلال العثماني للمنطقة ، ويركز فيه على بنية الادارة العثمانية وسياسة الاستيلاء على الأراضي الزراعية ، والصناعة الحرفية ، والتجارة المحلية والخارجية من قبل هذه الادارة .

وبعدها ينتقل ليدرس في **الفصل الاول** اقتصاد الشرق الاوسط في بدء القرن التاسع عشر فيعرض للنشاط الاقتصادي في الريف والمدينة اضافة الى التجارتين الاقليمية والدولية . اما في **الفصل الثاني** فإنه يدرس النتائج الاقتصادية لعصر الاصلاحات بين اعوام ١٨٠٠ ـ ١٨٥٠ فيعرض اولاً دور المصلحين العثمانيين ثم ما حدث في مصر والمقاطعات السورية والعراقية . ويخصص **الفصل الثالث** لدراسة توسع التجارة مع اوروبا والنتائج الاقتصادية المترتبة عنه ، اضافة الى الدعم الذي قدمته المؤسسات الحكومية لتوسيع هذه التجارة الخارجية .

أما **الفصل الرابع** والذي تبدأ فيه المرحلة الثانية فيتناول فيه المؤلف الطريق العثماني الى الافلاس،والاقتصاد الاناضولي بين اعوام ١٨٥٠ ـ ١٨٨١ فيدرس زيادة الدين العام والافلاس وما بعده والتجارة الخارجية والنمو غير المطرد للتصدير الزراعي لاوروبا والدولة والاقتصاد الاناضولي . وينتقل في **الفصل الخامس** الى مصر ليدرس تطور الاقتصاد المصري في الفترة نفسها من الاقتراض الأجنبي الى الافلاس والاحتلال ، ويشير الى نمو الدين العام نتيجة السياسات المالية للخديوي عباس وسعيد واسماعيل .والى العلاقة بين مصر ودائنيها والاجراءات المالية التي اتخذت بين اعوام ١٨٧٦ و ١٨٨٠ وعقابيلها ، اضافة الى الوضع الاقتصادي للقطاعين الزراعي والصناعي . ويخصص **الفصل السادس** لدراسة مقاطعات سورية الكبرى بين اعوام ١٨٥٠ و ١٨٨٠ والتوترات الاقتصادية والاجتماعية في الخمسينات من ذلك القرن وعواقبها . في حين يخصص **الفصل السابع** لدراسة المقاطعات العراقية ويعرض تطور تجارة العراق المحمولة بحراً والسياسة العثمانية تجاه القطاع الزراعي العراقي .

ويناقش المؤلف المرحلة الثالثة في اربعة فصول يعرض في الأول منها **الفصل الثامن** الوضع الاقتصادي في الاناضول واستانبول بين اعوام ١٨٨١ـ ١٩١٤ فيدرس نسق المراقبة المالية الاجنبية والقطاع الزراعي والصناعة والمناجم والتجارة والمدفوعات ؛ وفي الثاني منها **الفصل التاسع** الوضع الاقتصادي المصري فيتوقف عند نسق المراقبة البريطانية للاقتصاد المصري ويدرس قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمصارف والمدفوعات ؛ اما في **الفصل العاشر** فيدرس المؤلف جبل لبنان وسورية وفلسطين ، لينهي القسم بفصل عن المقاطعات العراقية ـ **الفصل الحادي عشر** ـ حيث يدرس النقل والتجارة والزراعة والصناعة . وأما **الفصل الثاني عشر** فهو خاتمة الكتاب التي يعرض فيها قرناً من النمو والتحول الاقتصاديين اللذين مرت بهما المنطقة التي يدرسها .

وهكذا فإننا نرى أن **روجر اوين** قد بدأ بوصف عام للبنية الاقتصادية للمنطقة في نهاية القرن الثامن عشر ومضى بعد ذلك الى دراسة الطريقة التي تبدلت فيها هذه البنية وعلى نحو أساسي نتيجة التأثير المتنامي للتجارة والمال الاوربيين من جهة والاصلاحات الداخلية التي قام بها حكام مصر والدولة العثمانية . وهو كما رأينا يركز على دراسة تأثير عملية التفاعل هذه بين العاملين الخارجي والداخلي على اربع مناطق رئيسية هي الاناضول ومصر ، وسورية الكبرى ،

والعراق ، ليظهر كيف أن هذا التفاعل قد قاد الى خلق بنى اقتصادية في قطاعات الزراعة والصناعة والمال ما زالت الدول التي خلفت الدولة العثمانية في المنطقة ، (النظم الاستعمارية اولاً، ثم الكيانات القطرية التي برزت مع نهاية الحرب العالمية الثانية) تحاول أن تغيرها .

من هنا فإن كتابه سيغدو دون شك مدخلاً ضرورياً ليس لدارس التاريخ الاقتصادي للمنطقة فقط ، بل لدارس التاريخ السياسي ايضاً . وربما كان من أهم ما يميزه وضوحه وتنظيمه والنظرة النقدية لمصادره ، وهو على اي حال حصيلة جهد امتد اكثر من عشر سنوات في دراسة التاريخ الاقتصادي للمنطقة وتدريسه . فالمؤلف هو محاضر في التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط في جامعة اكسفورد وزميل في كلية سانت انتوني ومدير لمركز الشرق الاوسط فيها ، وهو احد الاصوات المتميزة في ميدان البحث في الشرق الاوسط من **وجهة نظر معاصرة تحاول قطع روابطها مع الاستشراق القديم** ، ذلك التقليد الذي ارتبط بالنشاط الاستعماري في المنطقة والذي يخبرنا عن منتجه اكثر مما يخبرنا عن موضوعه □